

﴿ حاشية ﴾

الشيخ الحنفى على شرح ايساغوجى

لشيخ الاسلام قدس الله

روحهما و نور

ضريحهما

آمين

﴿ وبها مشها الشرح المذكور ﴾

﴿ التزام أحمد على المليجي السكتي الشهير ﴾

(بمصر • قريبا من الجامع الازهر المنير)

(وياع بمكتبة العامة الميمنية * بمصر وطنطا والاسكندرية)

— الطبعة الثالثة —

(بالمطبعة العامة الميمنية سنة ١٣٣٦ هجرية)

بسم الله الرحمن

الرحيم

قال سيدنا ومولانا

العالم العامل

السلامة الحبر

البحر الفهامة حجة

المناظرين رحلة

الطالبين قدوة

العارفين مربى

السالكين شيخ

الاسلام والمسلمين

ذو التصانيف

الحميدة والفتاوى

المفيدة والتأليف

الجامعة النافعة

والابحاث الساطعة

القاطعة زين

المخافل فيخر

الامائل أبو الفضائل

والقواضل أبو

يحيى زكريا بن محمد

ابن أحمد بن زكريا

الانصارى الشافعى

أمتع الله بوجوده

ونفع بعلمه وجوده

بمحمد وآله وعترته

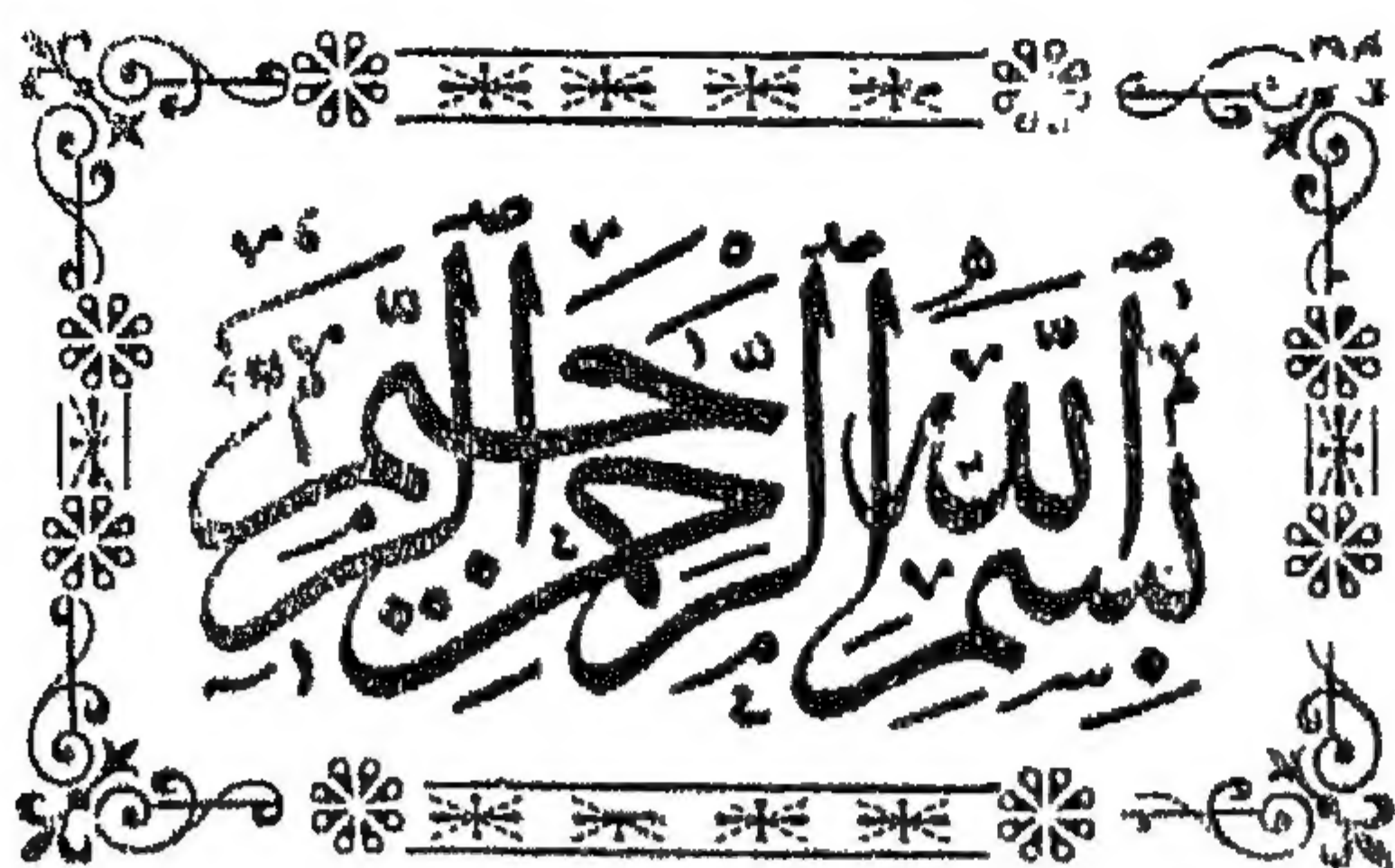
آمين بسم الله

الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى منحه

أحبه باللفظ

والتوفيق



حمدا لمن ميز النوع الانساني بافصح البيان وأنار قلبه بادراك رسوم الخلائق
مؤيدة باقوى البرهان وصلاة وسلاما على سيدنا محمد الذى لا يحيط بحزائيات
فضائله ادراك وعلى آله وصحبه الخائزين بالانتساب اليه رتبة دونها السالك
وبعد فيقول أسير المساوى يوسف الحفناوى هذه حواش شريفة
وتعليقات منيفة على شرح ايساغوجى لشيخ الاسلام توضح ما أشكل منه
من غامض الكلام بجمعتها حين قراءتى لهذا الكتاب طابا من الله تعالى النفع بها
وجزى الثواب والله الهادى وعليه اعتمدى (قوله الحمد لله) يصح أن يراد
بالحمد معناه المصدري وهو الثناء بجميل الصفات وأن يراد به المعنى الحاصل
بالمصدر وهو الحمودية أو الحامدية وأن يراد به الحمود به أو الحمود عليه مجزا
وخير هذه المعانى الوسط لما فيه من التلميح لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام
لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك والمعنى الحامدية الكاملة مخصصة بالله
(قوله الذى منح أحبه) أى المانح لأن الموصول مع صلة فى تاويل المشتق
وتعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلية مبدأ الاشتقاق أى لاجل منحه الخ وحينئذ
فيكون آتيا بالحمدين الواجب والمندوب ومنح أى أعطى وهو يتعدى بنفسه الى
مفعوليه فيكون هنامضمنا معنى خص لا يقال اللطف لبس مقصورا على الاحبة
بل بشمل الكافر قال تعالى الله لطيف بعباده لانا نقول أن اللطف للكمال أو
يقال المقصود مجموع الوصفين والاحبة جمع حبيب ويجمع أيضا على أحياء
والمراد بهم من يحبهم ويحبونه واللطف بضم اللام وسكون الطاء فى اللغة الرأفة
والرفق وهو ههنا مأخوذ باعتبار غاية ويصح أن يراد به ما يرفق به والتوفيق خلق
قدرة الطاعة فى العبد ولا شك أن القدرة عند المحققين تمارن الفعل فلا يرد الكافر

حق يحتاج الى اخراجه بقولهم وتسهيل سبيل الخير اليه (قوله ويسر) أى
سهل لهم أى للاجابة سلوك سبيل التصور والتصديق التصور حصول صورة
الشيء في الذهن من غير حكم والتصديق هو المركب من تصور المحكوم عليه وبه
والنسبة والحكم أو الحكم والتصورات الثلاث شروط على الخلاف في ذلك
والمراد بسبيله أى طريقه ما يوصل اليه وهو المعرفات في الاول والاقيسة والحجج
في الثاني ويصح أن يراد به ما يعم ذلك والموصل البعيد كالكميات والقضايا ولا يخفى
ما في كلامه من الاستعارة التصريحية ومن براءة الاستهلال (قوله والصلاة
والسلام) اسم مصدرين لصلى وسلم والمصدر التصليية والتسليم وقوله على
أشرف خلقه متعلق بالسلام وحذف متعلق الاول لدلالة الثاني عليه واغلق
مصدر بمعنى المخلوق أى الموجد (قوله الهادى) أى الدال وان لم يحصل
وصول بالفعل أو الموصل بالفعل على الخلاف في تفسير الهداية وقوله الى سواء
الطريق من اضافة الصفة الى الموصوف أى الى الطريق سواء بمعنى المستقيم
(قوله الحائزين) أى الجامعين للصدق هو مطابقة الحكم للواقع والتحقيق
اثبت الشيء على الوجه الحق من حق بمعنى ثبت (قوله فهذا) أى المؤلف الذى
هو الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعانى المخصوصة والاشارة اليها
بتنزيلها منزلة المحسوس المشاهد تنبيهها على فطانتها الطالب وان المعقول عنده بمنزلة
المحسوس وقوله شرح أى كشف وايضاح أى في نفسه مبالغة كقولهم رجل عدل
أو المصدر بمعنى اسم الفاعل والعلامة صيغة مبالغة والتأنيدها كيد المبالغة
(قوله الابهرى) بفتح الباء وسكون الهاء نسبة الى أبهر اسم بلذ كذا قاله القليوبى
(قوله المسمى) أى الكتاب بايساغوجى سياتى وجه تسميته بذلك والمسمى
اسم مفعول مسمى وهو يتعدى الى المفعول الاول بنفسه وإلى الثانى تارة بنفسه
وتارة بحرف الجر تقول سميت ابني محمداً ومحمداً (قوله في علم المنطق) صفة
لشرح أحوال من كتاب وضافة علم الى المنطق من اضافة الاعم للاخص أو من
اضافة المسمى الى الاسم ولا يخفى ما في كلامه من الاستعارة التبعية في الحرف على
حد قوله تعالى لا صليبتكم في جذوع النخل (قوله يحل ألفاظه) أى فك تراكيبه
والضمير لا بهرى أو للكتاب وكذا يقال فيما بعده (قوله ويفتح مغلقه)
أى يزيل صعوبة ما صعب منه ولا يخفى ما فيه من الاستعارة التصريحية
التبعية في يفتح ومغلق أو المسكنية في الضمير (قوله ويقيد مطلقه) أى يتضمن
قيداً مطلقاً من المسائل المحتاجة الى التقيد (قوله على وجه لطيف) أى على

ويسر لهم سلوك
سبيل التصور
والتصديق
والصلاة والسلام
على أشرف خلقه
محمد الهادى الى
سواء الطريق
وعلى آله وصحبه
الحائزين للصدق
والتحقيق (وبعد)
فهذا شرح لطيف
لكتاب العلامة
أثير الدين الابهرى
رحمه الله المسمى
بايساغوجى في علم
المنطق يحل ألفاظه
ويبين مراده
ويفتح مغلقه
ويقيد مطلقه
على وجه لطيف

طريق مختصر والظرف صفة لشرح بعد وصفه بالجمال المتقدمة على حد وهذا كتاب
 أنزلناه مبارك (قوله ومنهج منيف) أى طريق عال من حيث حسن السبك
 والبلاغة والمنيف فى الأصل كفى القاموس جبل أو حصن فى جبل صغير (قوله
 وسميته) أى الشرح المطلع ففتح الميم وسكون الطاء أى مكان الطلوع الى معانى
 هذا الفن أو بضم الميم وكسر اللام أى الذى يطلع الطالب على ما ذكره (قوله والله
 أسأل) قدم المعمول لفائدة الحصر وهو مفعول أول لا سال ومفعوله الثانى أن
 ينفع به ومفعول ينفع محذوف لفائدة التعميم مع الاختصار (قوله وهو حسبي)
 أى كافى ونعم الوكيل أى الحافظ والجملة معطوفة على حسبي أو على جملة هو حسبي
 وحينئذ فيقدر القول أو تجعل الأولى انشائية وهذا كله على القول بعدم جواز
 عطف الانشاء على الاخبار أما على القول بجوازه فلا يحتاج الى ما ذكر (قوله بسم
 الله الرحمن الرحيم) الكلام على هذه الجملة وما يتعلق بها من الابحاث مما شاع
 وسميته الطباع لكن لا بأس بالتعرض لمسألة جرت بين المحققين وهى أن هذه الجملة
 هل هى اخبارية أو انشائية ذهب بعض الى الاول وبعض الى الثانى وأورد على
 الاول أن من شأن الخبر أن يتحقق مدلوله خارجا بدونه ويكون الخبر حكاية عنه
 وهذا ليس كذلك لان الاستمانة أو المصاحبة لا تتحقق الا بهذا اللفظ وهى من
 تنمة الخبر وأورد على الثانى أن من شأن الانشاء أن يتحقق مدلوله خارجا به وأصل
 هذه الجملة فى الغالب ليس كذلك لان السفر ونحوه مما ليس بقول لا يحصل بها
 وأجيب على اختيار الثانى بان الباء للتعدي وأن المتعلق أبدا أو أفتتح أى أجعل
 ما ذكر بداعة الفعل ويكون المقصود بالجملة انشاء هذا الجمل أو أن المقصود بالجملة
 انشاء متعلقها وهو المصاحبة أو الاستمانة لكن يلزم على هذا أن يكون أصل
 الجملة غير مقصود بوجه وهذا فى غاية الندور وأقول يمكن أن يحاب على اختيار
 (١) الثانى بان تلك الجملة المقصود بها حكاية ما يقع خارجا من مصاحبة الاسم
 لا ابتداء الرقى ولا شك أن كلاما من الابتداء المذكور ومصاحبة الاسم له حاصل
 خارجا بدون التلفظ بتلك الجملة وتلك الجملة حكاية عنه وهو ظاهر فتأمل
 (قوله أى ابتدئ) هذا بيان لمعلق الجار والمجرور وكان الاولى أى أولف
 ليتم له أوجه الاولوية الثلاثة من كونه فعلا ومؤخرا وخالصا لان الأصل فى العمل
 للأفعال وليفيد الحصر وليدل على عموم التبرك لجميع أجزاء الفعل وقديقال انما
 اختار تقدير العام نظر الماد كره الحاجة من تقدير متعلق الظرف المستقر من مواد
 العموم الا أن يقال محل ما ذكره اذالم تقم قرينة على الخصوص أما اذا وجدت كما

ومنهج منيف
 (وسميته المطلع)
 والله أسأل أن ينفع
 به وهو حسبي
 ونعم الوكيل * قال
 رحمه الله تعالى
 (بسم الله الرحمن
 الرحيم) أى ابتدئ
 وابتدا بالبسمة
 ١ قوله على اختيار
 الثانى بهامش
 نسخة المؤلف
 لعله الاول وهو
 كذلك اهـ

هنا فالأولى تقديره خاصا (قوله عملا الخ) منصوب على أنه مفعول لأجله بناء على مذهب من لا يشترط فيه كون المصدر قلبيا أو تقديرا لارادة كما قالوه في نحو ضربت ابني تأديبا وقيل هو حال من ضمير ابتدئ أي عاملا ويرد عليه أن محي المصدر حالا مقصور على السماع إلا أن يقال هو جار على مذهب المبرد من أن ذلك قياسي كما نقله عنه الأشموني (قوله وبخبر) معطوف على قوله بكتابه ويجوز فيه التنوين بحمل ما بعده بدلا منه وعدمه بإضافته لجملة ما بعده (قوله ذي بال) أي حال يتم به شرعا خرج المكر وهفتكره التسمية عليه والحرام فتحرم عليه على الراجح (قوله لا يبدأ فيه) أي لا يحمل أوله ملاصقا لما ذكر في الظرفية مبالغة (قوله بسم الله الخ) أي بهذا اللفظ وفي رواية بسم الله بباء واحدة أي بأى اسم من أسمائه (قوله فهو أجندم) بالذال المعجمة وهو في اللغة مقطوع الأنف لا مقطوع الأصابع كما ذكره بعضهم والمراد هنا ما ذكره الشارح والعلاقة ظاهرة (قوله وحسنه ابن الصلاح الخ) أي نقل تحسينه عن تقديم نظر الماذكره من أنه ليس لاحد التصحيح ولا التحسين في زمانه أو يقال انما منع ما ذكره من غيره لأن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه (قوله بصفاته) أي بجميعها نظرا للمقام والافتقار إلى الجملة لغة نصفك بالجميل الصادق بكل الصفات أو بعضها وقول المحلى أي نصفك بجميع صفاتك لم يرد به أن قيد الكلية معتبر في المفهوم اللغوي بل مراده أن اللائق بكون المقام مقام تعظيم أن يحمل كلامه على أن المراد بعض ماصدقات المعنى اللغوي وهو الثناء بجميع الصفات أي اجمالا إذا الثناء التفصيلي أمر لا تسعه مقدرة البشر (قوله إذا الحمد) علة لمحذوف أي انما عرفته (١) بما ذكر الخ (قوله هو الثناء باللسان) أو رد عليه أنه يخرج عن التعريف حمد الله وثناؤه على نفسه لأنه ليس باللسان وأجيب بأن المقصود تعريف حمد العباد أو يقال عبر بكونه باللسان عن كونه قولاً نظرا إلى أن الغالب في القول كونه بجراحة اللسان ويرد عليه أن كلمات الله أكثر لقوله تعالى ما نفدت كلمات الله فلا نسلم تلك الغلبة إلا أن يدعى أن ذلك في القول الحمدى ولا شك أن الغالب فيه ما ذكر وقد يقال ما المانع من أن يجعل قيد اللسان من قبيل الكناية التي لا يشترط فيها إمكان المعنى الأصلي تدبر (قوله على الجميل) أي لأجل الفعل الجميل في اعتقاد الحامد أو في نظر المحمود لئلا يكتفى على زعم الحامد (قوله الاختيارى) أي الصادر بالاختيار أو ورد عليه أنه يخرج عنه الحمد على صفات الله تعالى فانها ليست اختيارية وأجيب بانها لما كانت مبدأ لأفعال اختيارية نزلت منزلة نزلها وقد يقال هذا ظاهر

عملا بكتابه
العزير وبخبر كل
أمر ذي بال لا يبدأ
فيه بسم الله الرحمن
الرحيم فهو أجندم
أي مقطوع البركة
وفي رواية بحمد
الله رواه أبو داود
وغیره وحسنه
ابن الصلاح وغيره
(نحمد الله) أي
نشئ عليه بصفاته
إذا الحمد هو الثناء
باللسان على الجميل
الاختيارى

١ (قوله انما
عرفته) كذا بخطه
والا نسب فسرته
اه

سواء تعلق
بالفضائل أو
بالفواضل وابتداء
ثانيا بالحمد لما مروجع
بين الابتداءين
عملا بالروايتين
السابقتين وإشارة
إلى أنه لا تعارض
بينهما إذا ابتداء
حقيقي وإضافي
فالحقيقي حاصل
بالبسمة والإضافي
بالحمدلة وقدم
البسمة عملا
بالكتاب والاجماع
واختار الجملة
الفعلية على الاسمية
هنا وفيما يأتي قصدا
لاظهار العجز
عن الاتيان
بمضمونها على وجه
الثبات والدوام

١ (قوله والهمزة
في أتعلق) بخطه في
اول القولة تعلق
بلاهمزة وكذا في
نسخ الشارح فلعل
مراده المقدرة إذ
نحذف مع التسوية
كثيرا اه

في الصفات التي لها تعلق أما غيرها كالحياة والصفات السلبية فانه لا مجال لاعتبار
الاختيار فيها وأجاب الحفيد بان المراد بالاختيار المنسوب للاختيار بان يكون
صاحبه مختارا في الجملة فلا يخرج عن قيد الاختيار بهذا المعنى ما ذكر وينقض
هذا الجواب ما قالوه من أن الحمد وبه أعم من الاختيار والحمد عليه يجب أن
يكون اختياريا ولو أراد ما ذكر لم يكن لهذا التعميم والتخصيص معنى وجيه
فلا حسن في الجواب أن يقال ليس المراد بالاختيار في جانب الصفات انها
حصلت بالاختيار بل أن الذات القديمة استلزمت وجودها على ما هي عليه من
الكمال فنزلت تلك الصفات بسبب اقتضاء الذات لها منزلة أفعال اختيارية
تأمل (قوله على جهة التبجيل) الإضافة بناية والتبجيل التعظيم فعطفه عليه
للتفسير (قوله سواء تعلق الخ) الفعل في تاويل المصدر مبتدأ خبره سواء والفعل
في المعطوف أيضا كذلك وأو بمعنى الواو كما يقتضيه معنى الاستواء وسواء بمعنى
مستو أي تعلقه بالنعمة وتعلقه بغيرها مستويان ويحتمل أن سواء خبر مبتدأ محذوف
أي الأمران سواء والهمزة (١) في أتعلق بمعنى أن الشرطية وجملة المبتدأ والخبر
دليل جواب الشرط ذكره الرضي (قوله بالفضائل أو بالفواضل) الفضائل جمع
فضيلة وهي المزية القاصرة كالعلم والكرم بمعنى الماسكة والفواضل جمع فاضلة وهي
المزية المتعدية كآثر ما ذكر تأمل (قوله لما مر) أي من العمل بالكتاب والخبر
أما الأول فظاهر وأما الثاني فلا يصح كونه علة لابتداء ثانيا لأنه لا يفيد إلا مجرد
طلب الابتداء بالحمد وأجاب بعضهم بإفادته ما ذكر بمعونة جملة على الابتداء
الإضافي الدافع للتعارض (قوله إذا ابتداء حقيقي وإضافي) الأول ما لم يسبقه
شيء والثاني ما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء آخر (قوله بالحمدلة) كان الأولى
أن يقول بالحمدلة لأن الحمدلة اسم مخصوص الحمد لله والمذكور غيره وهو نحمد الله
وتوهم العلامة القليوبي أن المذكور بعد انقضاء الحمد لأم الجرو والضمير فقال لو أسقط
الظرف لكان أولى وهو سبق قلم إذ لا ظرف هنا كما علمت على أنه على ما توهمه
لا أولوية له موم اللفظ لما ذكره المصنف من الصيغة تأمل (قوله وقدم البسمة
الخ) جواب سؤال نشأ من قوله فالحقيقي الخ حاصله لم جمعات الحقيقي حاصله
بالبسمة دون الحمدلة وحاصل الجواب أن فعلنا ذلك عملا بالكتاب والاجماع
(قوله هنا وفيما يأتي) أراد به قوله ونسأله ونصلي فسقط ما في القليوبي (قوله
قصدا لاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها) أراد بالمضمون ما دلت عليه الجملة
من المصدر لما خوذ من المحكوم به المضاف إلى المحكوم عليه كقيام زيد في قولك زيد

قائم ولا شك ان الاتيان بذلك دائما أمر يعجز عنه الانسان وقوله على وجه الخ
 حال من المضمون وهو زيادة بيان والا فلا تقتصر على المضمون لا فاد ذلك اذ
 مضمونها بحسب العدول والمقام كون الحمد ثابتا لله دائما وقديقال وجه اختيار
 الفعلية دلالتها على الثناء على الله بجميع صفاته بواسطة المقام كما تقدم بخلاف
 الاسمية فانها انما تدل على الثناء على الله بصفة واحدة وهي مالكة الحمد أو
 استحقاقه لكن يلزم عليه أن يكون الافتتاح بغير ما افتتح الله به كتابه أبلغ وفيه
 منافاة ذلك للادب مع الكتاب العزيز وأجيب بان المنافي للادب كون غير ما وقع
 في الكتاب أبلغ مما وقع فيه بالنسبة للمقام المقتضى لما وقع فيه ولم يدع ذلك أحد
 وقيل وجه اختيار الفعلية الموافقة بين الحمد والمحمود عليه في كون كل متجددا
 مستمر أو قيل كون الفعلية أصلا للاسمية وقيل غير ذلك تأمل (قوله وأتى بنون
 المنظمة) أي النون الدالة عليها وضعا لاظهار المزمومها الذي هو التعظيم فقوله
 من تعظيم الخ بيان للمزموم وصح اثباته بلازمه لكونه مساويا له لا أعظم منه وقوله
 الذي هو نعمة بيان لكون المزموم من أفراد النعم وصرح كلامه يدل على أن تلك
 النعمة التي هي التعظيم مزمومة للنعمة لا للحمد فسقط قول القليوبي مع أن النعمة
 ليست مزمومة للحمد وقوله بعد ذلك وذ كرهه لا يوجب اللزوم لا موقع له ولا
 مساع وجعل من لا يسهر وقوله بتأهيله الباعسببية متعلقة بتعظيم وقوله امثالا
 علة للعلة التي هي اظهار المزموم ويصح كونه علة للعلة أي كون ما ذكره علة الاتيان
 المذكور وأورد عليه أن هذا مقام الثناء صلى رب العالمين والمناسب له التلبس
 بالدلة والخضوع ظاهرا وباطنا فالأولى أن يقال أتى بنون المتكلم ومن معه تواضعا
 لان فيما تدل عليه النون من اسناد الفعل الى المتكلم مع غيره اشارة الى احتقار نفسه
 الى القيام بحق الحمد وأجيب بان مراده اظهار التعظيم لغرض الامتثال والتحدث
 بالنعمة لا ينافي التلبس بالدلة والخضوع ظاهرا وباطنا بل المنافي لذلك انما ظم
 كيف يكون الاظهار منافيا للتلبس مع كثرة ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من التحدث بالنعمة في قوله * أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب * أنا أبو
 القاسم الله عطي وأنا أقسم أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر الى غير ذلك مما تضمنه
 اظهار تعظيم الله وكان الحال اشبهه على الكمال فظن ان اظهار التعظيم هو التعظيم
 أو أنه يستلزمه وكلاهما ليس بصحيح (قوله أي نحمده حمدا بليغا) أي بالغا غاية
 الكمال أو كثيرا وبلاغة ما ذكر باعتبار ما أفادته الجملة الفعلية من التجدد والاستمرار
 أو باعتبار تضمنها الثناء على الله بجميع الصفات بحسب المقام أو باعتبار كماله حيث

وأتى بنون المنظمة
 اظهارا للمزمومها
 الذي هو نعمة
 من تعظيم الله
 تعالى له بتأهيله
 للعلم امثالا لقوله
 وأما بنعمة ربك
 فحدث أي نحمده
 حمدا بليغا (على
 توفيقه) لنا

صدر منه بحضور القلب وخشوعه وأعاد الفعل ليبين ربطه بما تعلق به في كلام
المصنف للفصل الحاصل بكلام الشارح (قوله أى خلقه قدرة الطاعة فينا)
القدرة الحادثة عند محقق المتكلمين كالأشعرى ومن تبعه عرض مقارن للفعل
لا يتقدم عليه ولا يتأخر فيستغنى عنه بذكر الطاعة ولذا قال العلامة القليوبي ولو
أسقط لفظ قدرة لكان صوابا وقد يقال المراد تحقيق حقيقة التوفيق بذكر ذاتياته
فلا يستغنى باحد المتلازمين عن الآخر والظاهر أن العلامة حمل القدرة على
الاستطاعة فذكرها بدخل الكافر مع أنه غير موفق وحينئذ فيكرن أسقاط لفظ
القدرة صوابا ليخرج الكافر كما ذكره وما ذكره العلامة الملوى لا يجدى نفعا في رده
تأمل (قوله لا مطلقا) أى لا حمدا غير مقيد بكونه واقعا في مقابلة نعمة وأورد عليه
أن تعليق الحمد على اسم الذات يفيد كون الحمد للذات أيضا وذلك حمدا في مقابلة
نعمة فقد حمد حمدين حمدا مطلقا وحمدا في مقابلة نعمة كما نبه على ذلك السعد في قول
التلخيص الحمد لله على ما أنعم وأجيب بأن قوله لا مطلقا أى مطلقا بأن لا بوقع الحمد في
مقابلة النعم ولا ينافيه تعليله المذكور لأن معناه حينئذ أنه لما كان الأول واجبا
وكان الواجب أهم من المندوب لم يطلق الحمد على الإطلاق لئلا يخرج الأهم بل قيد
بالنعم ليحصل وإن حصل غيره (قوله لأن الأول واجب) أى الحمد الواقع في
مقابلة النعمة لفظا أو نية بمعنى أنه إذا وقع يقع واجبا أى مثابا عليه ثواب
الواجب لا بمعنى أن الله تعالى إذا أنعم على عبد بنعمة يجب عليه أن يحمد الله عليها
بالحمد اللفظي أو المنوي بحيث لو تركه عوقب والألوجب عليه استغراق عمره
في الحمد لعدم تصور انفكاكه عن النعم ويمكن أن يقال إن الشكر لا ينحصر فيما
ذكر بل يعم اعتقاد أنه تعالى مول لجميع النعم ولا شك أن ذلك واجب حقيقة
ويمكن استغراق العمر فيه وعروض الغفلة لا يمنع استمرار الاعتقاد كما أن
عروض الغفلة في الإيمان لا يزيله وعلى هذا الثاني يسقط ما في القليوبي (قوله
والثاني مندوب) أى ما ليس في مقابلة النعم لفظا أو نية كما يدل عليه كلامه فإنه
قابل بالإطلاق قوله على التوفيق فكيف يرد عليه ما إذا أطلق الحمد لفظا وقصد
إيقاعه في مقابلة النعمة كما نوههم بعضهم (قوله أى دالة الخ) نسبة الدلالة إلى
الطريقة مجاز عقلية والدال حقيقة هو الله تعالى والمراد بالطريقة الموصوفة
معرفة الأدلة وبالطريق المتعلق المسائل المدلول عليها بالأدلة الموصولة للأعمال
الصالحة أو المراد بالأول الأعمال الصالحة وبالثاني الصراط الموصل إلى
الجنة ويصح أن يراد بالأول الكشف عن القلوب لتدرك الأشياء على ما هي عليه

أى خلقه قدرة
الطاعة فينا عكس
الخذلان فإنه خالق
قدرة المعصية
وإنما حمد على
التوفيق أى في
مقابله لا مطلقا
لأن الأول واجب
والثاني مندوب
(ونساله طريقة
هادية) أى دالة
لنا على الطريق
المستقيم

وفي نسخة ونسأله
هداية طريقه
(ونصلي على محمد)
من الصلاة عليه
المأمور بها في خير
أمرنا الله أن نصلي
عليك فكيف
نصلي عليك فقال
قولوا اللهم صل
على محمد إلى آخره
وهي من الله تعالى
رحمة ومن الملائكة
استغفار ومن
الآدمي تضرع
ودعاء (و) على
(عترته) بالثناء
أي أهل بيته خير
ورد به وقيل
ازواجه وذريته
وقيل أهله وعشيرته
الآدين وقيل
نسله ورهطه
الآدين وعليه
اقتصر الجوهرى
(اجمعين) تأكيد
(أما بعد) يؤتى
بها الانتقال

في الواقع ولا يصح أن يكرنا بمعنى واحد لوجوب للتغاير بين لدال والمدلول (قوله
وفي نسخة ونسأله هداية طريقه) أي الهداية بطريقه أو اليها هذه النسخة أولى
لرعاية السمع (قوله من الصلاة عليه الخ) أي نصلي ما خوذ ومشتق من الصلاة
وقيد بالظرف لا خراج الصلاة بمعنى الرحمة وبمعنى ذات الركوع والسجود وقول
القليوبي ليخرج الصلاة بمعنى الدعاء سبق قلم وقوله المأمور بها إشارة إلى أن
الصلاة بمعنى الدعاء بالرحمة ووجه أنهم أطلقوا لفظ نصلي في قولهم كيف
نصلي عليك فاجابهم بالأمر بالدعاء في قوله قولوا اللهم صل على محمد وحمل الصلاة
على لازمها الذي هو التبع العظيم لا داعي إليه على أنه مجاز لا بد له من قرينة ولا قرينة
فيتبين حمل الصلاة على معناه الحقيقي وهو الدعاء (قوله وهي من الله تعالى رحمة)
أي مطلقا أو رحمة مقرونة بتعظيم والظاهر أنه معنى لغوي حقيقي وقولهم الصلاة
في اللغة الدعاء أي إذا صدرت من غيره كالأدنى ويحتمل أن يكون معنى مجازيا
لاستحالة المعنى الحقيقي والعلاقة للزوم وقوله ومن الملائكة استغفار قد يقال
الاستغفار طلب المغفرة وهو دعاء فلا معنى للمقابلة ويمكن أن يجاب بأن صلاة
الملائكة لما كانت دعاء خاصا بخلاف صلاة غيرهم احتاج للتعيين والمقابلة
(قوله ومن الآدمي) كان الأولى أن يقول ومن غيرهم ليشمل الجن مثلاً وعطف
الدعاء على التضرع عطف تفسير لما علمت من أن الصلاة في اللغة الدعاء ولم يعتبر
في مفهومها اللغوي التضرع (قوله أي أهل بيته) وهم على وفاطمة والحسن
والحسين وفي كلام القليوبي أن المراد بهم ما يشمل الزوجات وقدم هذا المعنى
على غيره للنص عليه بالخبر الوارد فيه (قوله وقيل ازواجه وذريته) في هذا المعنى
إخراج بعض أهل البيت وهو على وزيادة ما بسد الحسن والحسين من الذرية
وقوله وقيل أهله وعشيرته فيه إدخال على وزيادة من ليس من ذريته من قومه
وقوله وقيل نسله ورهطه قريب مما قبله والعشيرة والرهط بمعنى القوم والقبيلة
وقيد بالآدين لا إخراج الأباعد منهم وبصح فيما بعد وقيل في المواضع الثلاثة الجر
على الحكاية كفاي قول سيديو يدعنا من تمران حكاية لقول بعض العرب
عندي أوها تان تمران وعلى هذا قوله الآدين بالجر صفة ويصح رفعه خبر
مبتدأ محذوف وعليه فالآدين بالنصب مفعول فعل محذوف والآدين جمع الآدني
أفعل تفضيل من دنايدنو وأصله الآدنيون تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا
وحذفت لالتقاء الساكنين (قوله أما بعد) أما حرف شرط وتفضيل للمجموع
السابق عليها غالباً وتأكيد دخول القاء وهو الجزاء أي تفيد أنه واقع لا محالة

وبعد من الظروف الزمانية أو المكانية مبنية هنا على الضم لنية معنى المضاف إليه
وعلة بنائها كونها من الغايات وقيل شبهها بالحروف الجوابية في الاستغناء عنها
عما بعدها مع ما فيها من شبه الحروف في الجود ونيت على حركة لئلا يلتقي ساكنان
وكانت الحركة ضمة لتخالف حركة اعرابها (قوله من أسلوب الى آخر) أى
من غرض الى غرض آخر معاير له في الجنس أو النوع (قوله وكان النبي الخ) أشار
به الى أن الاتيان بها مندوب (قوله والتقدير مهم ما يكن الخ) أى أصلها المعولة
عنه ما ذكر فحذفت مهم ما او يكن ونابت عنها ما أما فلزمها ما لزمها من اصبوق
الاسمية والفاء قامة للآزم مقام الملزوم وابقاء لآثره في الجملة (١) وقوله بعد الحمد
الخ يشير الى أن بعد من تعلمات الشرط والاولى جعلها من تعلقات الجزاء ليكون
المعلق عليه أمراً محقق الوجود (قوله فهذه) استحضرا اللفاظ أو المعاني التي
سيذكرها على وجه الاجمال وأورد اسم الإشارة لبيانها وأسماء الإشارة ربما
تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضوحها للامور المبصرة الحاضرة في مرأى
المخاطب لكن لا بد من نكتة وهي هنا ما لا إشارة الى اتقان هذه المعاني حتى
صارت لكمال علمها بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الإشارة اليها واما
الإشارة الى كمال فطانة الطالب الى أن بلغ مبلغا صارت المعاني عنده كالمبصرات
واستحق أن يشار له الى المعقول بالإشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب
على تحصيل المعاني أفاد ذلك العصام (قوله الحاضرة ذهنا أن ألفت الخ) هذا
التفصيل مبنى على أن مسمى الكتب المشار اليه النقوش والحق أن مسماها الالفاظ
باعتبار دلالتها على المعاني وعليه فلا إشارة لما في الذهن مطلقا كما هو ظاهر (قوله
رسالة لطيفة) الرسالة في الاصل اسم للصحيفة التي ترسل من مكان الى مكان
ماخوذة من الرسل بفتح الراء وسكون السين وهي الانبعاث على تودة يقال ناقلة
رسل أى سهولة السير فقيهه إشارة الى سهولة هذا المؤلف وقوله لطيفة أى قليلة
الحجم حسنة الوضع (قوله في علم المنطق) تقدم ما يعلم منه ما في مثل هذه الظرفية
من التجوز فلا عود ولا إعادة وضافة علم الى المنطق من اضافة العام الى الخاص
أو المسمى الى الاسم والمنطق مصدر ميمي مقول بالاشتراك على النطق بمعنى التلفظ
وعلى الادراك سمي هذا العلم به لانه يسلك بالادراك مسلك السداد ويقوى صاحبه
على النطق والتكلم (قوله وهو آلة الخ) الآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في
وصول أثره اليه كالمنشار للنجار وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة
العاقلة والمطالب الكسبية في الاكتساب والقانونية نسبة الى القسانون وهو أمر

من أسلوب الى
آخر وكان النسبي
صلى الله عليه وسلم
يأتى بها في خطبه
والتقدير مهما
يكن من شيء بعد
البسملة بما بعدها
(فهذه) المؤلفة
الحاضرة ذهنا ان
ألفت بعد الخطبة
وخارجا أيضا ان
ألفت قبلها (رسالة)
الطيفة (في) علم
(المنطق) وهو آلة
قانونية تعصم
مراعاتها الذهن
عن الخطأ في الفكر

(١) وقوله بعد
الحمد هكذا بخطه
والذي في الشرح
بعد البسملة وما
بعدها وهو
المناسب اه

كلّ ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع
فانه أمر كلّ يعرف به أن زيدا من قولك قام زيد مرفوع وانما كان المنطق قانونيا
لان مسائله قوانين أي قواعد كلية منطبقة على سائر جزئياتها كما اذا عرفنا ان
السالبة الضرورية تنعكس سالبة دائمة عرفنا أن قولنا لاشي من الانسان
يحجر بالضرورة ينعكس الى لاشي من الحجر بانسان دائما وقوله تعصم أي
تحفظ مراعاتها أي ملاحظتها الذهن هو قوة مهيأة لاقتناص صور الاشياء وانما
قال مراعاتها لان المنطق نفسه لا يعصم عن الخطا والا لم يعرض للمنطقي خطأ
أصلا وليس كذلك لانه ربما يخطئ لاهمال الآلة وقوله في الفكر هو ترتيب
أمر معلومة للتأدي الى مجهول تصوري أو تصديقي كما اذا حاولنا تحصيل
معرفة حقيقة الانسان وعرفنا الحيوان والناطق وربطناها بان قدمنا الحيوان
وأخرنا الناطق فانه يتأدي الذهن منه الى معرفة حقيقة الانسان وكما اذا أردنا
التصديق بان العالم حادث ووسطنا المتغير بين طرفي المطلوب وحكمنا بان العالم
متغير وكل متغير حادث حصل لنا التصديق بحدوث العالم هذا مفهوم التعريف
وأما محترزاته فالآلة بمنزلة الجنس والقانونية تخرج الآلة الجزئية لارباب الصنائع
وقوله تعصم الخ يخرج العلوم القانونية التي لا تعصم عن الضلال في الفكر بل في
المقال كالعلوم العربية وأنت خبير بان هذا التعريف رسم لا حد فان كونه آلة
عارض من عوارضه ليس له في نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم أولانه تعريف
بالغاية اذ غاية المنطق العصمة عن الخطا وغاية الشئ تكون خارجة عنه والتعريف
بالخارج رسم وأورد عليه أن الماعرف علم من العلوم والآلة المذكورة المراد بها
المعلومات التصورية والتصديقية فكيف يصح تعريف العلم بها وأجيب
بان تعريف المنطق بها من حيث ادراكها ولا شك أنها بهذا الاعتبار من حيز العلوم
وهذا الرسم الذي ذكره الشارح مبني على أن المنطق آلة وأما على القول بانه علم
برأسه وهو المشهور فقد عرفه السيد بانه علم يعرف به الفكر الصحيح من الفاسد
(قوله وموضوعه المعلومات الخ) اعلم أن موضوع المنطق أخص من مطلق الموضوع
والعلم بالخاص متوقف على العلم بالعام فيجب أولا معرفة موضوع العلم ليعلم
موضوع المنطق فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كبدن
الانسان لعلم الطب والكلمات العربية لعلم النحو والعوارض الذاتية هي التي
تلتحق الشئ لذاته كالتعجب اللاحق لذات الانسان أو لجزئه كالحركة بالارادة
اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان أولا مر خارج عنه مساو له كالضحك العارض

وموضوعه المعلومات
التصورية
والتصديقية

الإنسان بواسطة التعجب وإنما سميت هذه الاعراض ذاتية لاستنادها الى ذات
المعروض أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان الجزء داخل في الذات والمستند الى
ما في الذات مستند الى الذات في الجملة وأما الثالث (١) فلا نساوي والعارض
مستند الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء والاحتراز
بالذاتية عن العوارض الغريبة وهي التي تعرض للشيء بواسطة أمر خارج أهم من
المعروض كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة أنه جسم أو أخض كالضحك
العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان أو مابين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار
وسميت غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الى المعروض اذا تم به هذا فموضوع
المنطق المعلومات التصورية والمعلومات التصديقية لان المنطق يبحث عن اعراضها
الذاتية اذ يبحث عنها من حيث انها توصل لجهول تصوري أو لجهول تصديقي
ومن حيث يتوقف عليها الوصول الى ما ذكر ككون المعلوم التصوري كلياً
وذاً تياً وعرضياً وجنساً وفصلاً الخ وكون المعلوم التصديقي قضية أو عكس قضية
أو تقيض قضية الى غير ذلك وسميت هذه المعلومات موضوعات لانها توضع أي
تؤخذ مساهمة متفقاً عليها وإنما يقع الخلاف في اعراضها (قوله وفائده الاحتراز
عن الخطأ في الفكر) أي يجعل الصحيح فاسداً أو عكسه (قوله أو ردنا فيها)
أي ذكرنا في الرسالة واختار هذه المادة للاشارة الى شدة الاحتياج الى ما في هذه
الرسالة من المسائل لان فيه تشبيه هذه الرسالة بالتمهل المورود وما فيها بالماء الذي
يرده الظما أن لازالة عطشه وأورد عليه أن ما يجب استحضاره هو نفس الرسالة
فيلزم عليه اتحاد الظرف والمظروف وأجيب بان الرسالة اسم لذلك مع الخطبة
أو اسم للمجمل وما فيها اسم للمفصل وعليهما فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل
(قوله ما يجب استحضاره) أي حضوره وملاحظته اعلم أن المنطق على قسمين
قسم خلاق عن الفلسفة كالمذكور في هذه الرسالة وقسم لم يخل والثاني هو محل
الخلاف وأما الاول فلا خلاف في جواز الاشتغال به بل هو فرض كفاية لان
تحرير العقائد الاسلامية ودفع الشبه والشكوك عنها واجب على سبيل فرض
الكفاية وذلك يتوقف على القوة في هذا الفن وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب
أي وجوباً شرعياً وإنما جملة الشرح على الوجوب الاصطلاحي لمول المصنف
يبتدى الخ والمراد الوجوب الاستحساني والا فالشروع في شيء من العلوم لا يتوقف
على حقيقة على معرفة هذه الاصطلاحات كما هو ظاهر (قوله فقد قال الغزالي) بالتشديد
نسبة الى غزاة هذا هو المشهور والحق أنه بالتخفيف نسبة الى الغزالي وذلك أن

وفائده الاحتراز
عن الخطأ في
الفكر (أوردنا فيها
ما يجب) اصطلاحاً
(استحضاره
من يتبدى في
شيء من العلوم)
فقد قال الغزالي
من لا معرفة له
بالمناطق

(١) قوله فلا نساوي
المساوي والعارض
كذا بخطه وظاهر
أنه غير مستقيم
ولذا في نسخ
فلا نساوي
مستند الى
المعروض والعارض
الخ اه مصححه

العلامة ابن المقرئ رأ. في البرية بمرقعة وعكاز وقد ترك الافتاء والتدريس فسأله عن سبب ذلك فقل

تركت هوى ليلي وسعدى بمنزل * وعدت الى مصحوب أول منزل
وناديت بالاشواق مهـ لا فـهـده * منازل من تهوى رويدك فانزل
غزات لهم غزلا رقيقة فلم أجد * لغزلى نسا جافـ كسرت مغزلى

(قوله لا ثقة بعلامه) أى لا يوثق به ولا يتلقى منه بالقبول لكونه خاليا عن الأدلة العقلية التي تستفاد من هذا الفن (قوله وسماه معيار العلوم) أى ميزانها الذي يعلم به صحيح الفسكرفيها من فاسده كما يعلم بالميزان الحسى تمام الموزون من نقصه ويطلق المعيار على اقتضاء الشيء واستلزامه ومنه قولهم الاستثناء معيار المعوم والمعنى هنا أنه مقتضى ومستلزم لمعرفة تلك العلوم وحصولها على الوجه الاكمل (قوله وحصر المصنف الخ) الحصر على ثلاثة أقسام جملى وهو الذى يجعل يجعل جماعل كحصر الكل فى أجزائه وكما هنا واستقرائى (١) أى وهو تتبع افراد الشيء بحيث لا يبقى منها فرد على حسب ما تقتضيه القوة البشرية وعقلي وهو الذى لا يجوز العقل خلافه كحصر العالم فى الجوهر والعرض وانما قال فى رسالته أى لا فى المنطقى لان المقصود منه انما هو القول الشارح ومبادئه والقياس ومبادئه وأما بحث الالفاظ والدلالات فخارج عن مقصوده وقوله فى خمسة أبحاث جمع بحث وهو المسالة الدقيقة سميت بذلك لان العرب كان من عاداتهم أنهم اذا جالت أذهانهم فى مسألة بحثوا باصبع أو عود مثلا فسميت المسألة بذلك مجازا لعلاقة المجاورة ووجه حصر المقصود من الرسالة فيما ذكر أن المنطق تصورات وتصديقات واسكل منها مبادئ ومقاصد فهذه أربعة أبحاث ولما احتيج فى اقادة ذلك واستفادته الى بحث الالفاظ جعله بابا خامسا (قوله بحث الالفاظ) البحث لغة التفتيش واصطلاحا حمل المحمولات على موضوعاتها وقيل الغوص فى العلوم لانتاج الحجج على المصنوع ورتبها كذلك نظرا لما هو فى كلام المصنف أولان كل بحث متوقف على ما قبله فى الثلاثة الاول والخامس متوقف على الرابع فى الاخيرين (قوله مستعينا بالله) أى فى جميع أمورى كما يؤخذ من حذف المعمول وأما تخصيص الشارح ذلك بالا كمال فلقرينة المقام والاهتمام بما هو بهدده والتطابق بين الحال وذيها موجوده منى لان التوفى فى الفعل المستند الى ذيل المعظمة كما تقدم (قوله انه مفيض الخير والجود) مفيض اسم فاعل من أفاض أى أعطى بكثرة والجود اعطاء ما ينبغى لمن ينبغى عن وجهه ينفى فمطلقه على الخير من عطف الخ ص على العام لان الخير بمع الجود وغيره كدفع المضار

لا ثقة بعلامه وسماه
معيار العلوم
وحصر المصنف
المقصود فى رسالته
فى خمسة أبحاث
بحث الالفاظ
وبحث الكلليات
الخمس وبحث
التصورات
وبحث القضايا
وبحث القياس
(مستعينا بالله
تعالى) أى طالبا
منه المعونة على
اكمالها (انه
مفيض الخير
والجود) أى
العطاء على عباده

(١) قوله أى وهو
الخ كذا فى
النسخة التى
بأيدىنا والاولى
اسقاط أى كما
يدل عليه سابق
الكلام ولا حقه
اه

(قوله هذا ايساغوجي) أشار به الى أن ايساغوجي خبر مبتدأ محذوف والاولى جملة مبتدأ محذوف الخبر أي ومما يجب استحضاره ما ذكر لان المبتدأ هو الركن الاعظم فالاولى بقاؤه ولان تقدير الخبر آتم فائدة كما يعلم من التقدير واسم الإشارة للرسالة وذكره باعتبار كونه مؤلفا أو كتابا أو هو لما يجب استحضاره وأشار بذلك الى تسمية رسالته بما ذكر كما سيأتي (قوله هو لفظ يوناني) أي منسوب الى لغة اليونان قيل انه مركب من ثلاث كلمات في لغتهم ايسا بمعنى أنت وأغو بمعنى أنا وأكى بالكاف بمعنى ثمة أي أنا وأنت هناك نبهت في السكليات الخمس ثم قلها المياطرة بعد التصرف فيها بقلب الكاف جيما وحذف الهمزة من الكلمتين الاخيرتين وجمعها اسم السكليات الخمس فقول الشارح كغيره معناه السكليات الخ أي المعنى المنقول اليه وعلى هذا فتسمية المصنف كتابه به من باب تسمية الشيء باسم جزئه ويكون ذلك علما منقولا عن علم آخر (قوله الجنس والنوع الخ) هذا تفصيل للمجمل قبله ووجه حصر السكليات فيما ذكر أن السكليات إما أن يكون تمام الماهية أو داخلها فيها أو خارجا عنها الاول النوع كالا نسان فانه تمام ماهية أفراده كزيد وعمر والثاني إما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة أولا الاول الفصل كالناطق فانه يختص بأفراد الانسان والثاني الجنس فانه يعم أفراده هذه الحقيقة وغيرها كالفرس والثالث إما أن يختص كذلك أولا الاول الخاصة كالضاحك فانه يختص بالانسان والثاني العرض العام كالماشي فانه يعمها وغيرها ووجه تقديم الجنس على النوع كونه بسيطا والنوع مركب غالبا وعلى الفصل تقدمه عليه في التعريفات ووجه تقديم الخاصة على العرض العام أن العرض العام لا يعتبر في التعريف أصلا فحقه التأخير (قوله وقيل معناه) أي معنى ايساغوجي في لغة اليونان المدخل بفتح الميم والخاء أي مكان الدخول قال بعضهم المراد به الامور التي يتوصل بها الى الدخول فيه وهي السكليات أو انها أعم منها وعلى هذا فالعلاقة ما تقدم (قوله سمي ذلك) أي ما ذكر من السكليات الخمس وأتى بإشارة البعيد للفصل بين الإشارة ورجعها بالقول الثاني أولان الالفاظ أعراض تنقضي بمجرد النطق وقوله به أي بلفظ ايساغوجي وقوله باسم الحكيم الخ يدل من قوله به وعليه فهو من تسمية الشيء باسم واضحه والعلاقة تتعلق في الجملة أو السببية على بعد تدبر واسم هذا الحكيم ارسط بكسر الهمزة وفتح حين بعدها وقيل ارسطاطليس فهما اسمان لسمى واحد خلافا لمن توهم أنهما شخصان (قوله وقيل باسم متعلم الخ) أي وقيل سمي ما ذكر من السكليات بهذا

هذا (ايساغوجي)
هو لفظ يوناني
معناه السكليات
الخمس الجنس
والنوع والفصل
والخاصة والعرض
العام وقيل معناه
المدخل أي مكان
الدخول للمنطق
سمى ذلك به
باسم الحكيم
الذي استخرجه
ودونه وقيل باسم
متعلم كان يخاطبه
معلمه في كل مسألة
بقوله يا ايساغوجي
الحال كذا وكذا

اللفظ باسم متعلم وفيه ما تقدم وذلك أن حكما استخراج الكليات الخمس وجعلها
حين سفره عند رجل يقال له ايساغوجي فطالعها فلم يقدر على فهمها فلما رجع
الحكيم قرأها عليه فصار يقول له يا ايساغوجي الحال كذا وكذا فسميت باسمه
والعلاقة على هذا التعلق في الجملة (قوله وفي نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير)
أى فلا تنظروا مخالفا ما ذكرته فتبادر بنسبة الخطأ أو السهو الى فان الاحسن
أو الصواب ما ذكرته (قوله ولما كانت معرفة الكليات الخ) جواب سؤال
مقدر حاصله أن المقصود انما هو البحث عن الكليات وما بعدها لان المنطقي من
حيث هو منطقي انما يبحث عما يتعلق بالذهن لا باللسان فلم يقدم بحث الدلالات
وأقسام اللفظ على الكليات مع أن ذاك ليس من مباحثه وحاصل الجواب أن
تلك المعاني المقصودة لما توقفت افادتها واستفادتها على الانفاظ بدوا ببيانها
وقسموها الى مفرد ومركب ولما كان استفادة المعاني منها لا من حيث ذاتها بل
من حيث دلالتها تعرضوا لبحث الدلالة أولا وقول الشارح وأقسام اللفظ
معطوف على معرفة أو على الدلالات كما لا يخفى (وقوله تتوقف الخ) أى توقف
شروع واعلم أن أنواع التوقف خمسة الاول توقف شروع كهذا المذكور والثاني
توقف شعور كتوقف المعرف على تعريفه والثالث توقف وجود كتوقف
الماهية على أجزائها والرابع توقف تأثير كتوقف المفعول على علته الفاعلية
والخامس توقف اشتراط كتوقف الصلاة على الطهارة (قوله اللفظ الدال
بالوضع) أى لا غير اللفظ ولا اللفظ الدال بالطبع أو بالهـ قل لان الكلام ليس
فيما ذكر وأخذ التقييد بقوله بالوضع من قول المصنف على تمام ما وضع له (قوله
وهو ما وضع له) أى لا يدل عليه والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى (قوله يدل
بتوسط الوضع) أشار به الى جواب اعتراض ورد على المصنف حاصله أن كلا
من حدود الدلالات الثلاث منتقض بالآخرين فيما اذا فرضنا أن لفظ الشمس
موضوع للجرم والضوء والمجموع باوضاع متعددة فان دلالة على الضوء يصح
أن تكون حينئذ مطابقة لكونه تمام ما وضع له وتضمننا لكونه جزء ما وضع له
والتراما لكونه لازم ما وضع له على اختلاف الاوضاع وحاصل الجواب أن
قولهم اللفظ يدل على ما وضع له مطابقة أى بتوسط الوضع له وقولهم وعلى جزئه
أى بتوسط الوضع تمام المعنى وقولهم وعلى لازمه أى بتوسط الوضع لازمه وقد
أجيب بغير ذلك مما يعلم من المطولات (قوله على تمام ما وضع له) كان الاولى
حذف لفظ التمام لايهامه اشتراط التركيب في المعنى المطابق وليس كذلك لان
المطابق قد يكون بسيطا كما سيأتى ولا يهامه أن الدلالة على آخر أجزاء الشيء

وفي نسخ هذا
الكتاب اختلاف
كثير ولما كانت
معرفة الكليات
الخمس تتوقف
على معرفة
الدلالات الثلاث
المطابقة والتضمن
والالتزام واقسام
اللفظ بدأ ببيانها
فقال (اللفظ
الدال) بالوضع
وهو ما وضع له
(يدل) بتوسط
الوضع (على)
تمام (ما وضع له

بالمطابقة (لمطابقة أي موافقته له من قولهم طابق النعل النعل إذا توافقتا (و) يدل (على جزئه) أي على جزء ما وضع له (بالتضمن) (١٦) لتضمن المعنى لجزئه (ان كان له جزء) بخلاف

البسيط كالنقطة

(وعلى ما يلزمه)

أي ما يلزم ما وضع

له (في الذهن

بالالتزام) لا التزام

المعنى أي استلزامه

له سواء لازمه

في الخارج أيضا

أولا (كالإنسان

فانه يدل على

الحيوان الناطق

بالمطابقة وعلى

أحدهما) أي

الحيوان والناطق

(بالتضمن وعلى

قابل العلم وصنعة

الكتابة بالالتزام

ودلالة العام على

بعض أفراده كجاء

عبيدي مطابقة

لانه في قوة قضايا

بعدد أفرادها جاء

فلان وجاء فلان

وهكذا فسقط

ما قيل انها خارجة

عن الدلالات

الثلاث لان بعض

أفراده ليس تمام

كالعشر من العشرة مثلا بمطابقة اذ تمام الشئ غايته مع انها دلالة تضمن قطعا وانما استتر الضمير في الصلة مع أنها جارية على غير ما هي له لسكون الصلة فعلا والذي أوجب فيه البصري الا برز الوصف لا الفعل كما بين في محله (قوله بالمطابقة) أي دلالة ملتبسة بالمطابقة وقوله لمطابقة أي مطابقة اللفظ لما وضع له وعبر بصيغة المفاعلة للإشارة الى أن الموافقة من الجانبين والمراد بها المساواة كما يؤخذ مما بعده (قوله اذا توافقتا) بحذف التاء كما في بعض النسخ وفي بعضها اثباتها وهو أولى لان مجازي التانيث وان جاز تانيثه وتذكيره الآن التانيث أرجح هكذا قال بعض أرباب الحواشي وأنت خير بانه كلام ناشئ عن العقلة لان مجازي التانيث انما يجوز تذكيره وتانيثه عند اسناد الفعل الى الظاهر أما عند اسناد الفعل للضمير كما هنا فيجب التانيث وحينئذ فالصواب اثبات التاء (قوله وعلى جزئه) أي بتوسط الوضع للمعنى الذي وضع له كما تقدم وقوله لتضمن المعنى لجزئه أي دخول الجزء في ضمن المعنى (قوله ان كان له جزء) أشار به الى أن دلالة المطابقة قد توجد بدون دلالة التضمن كما سيأتي وقوله كالنقطة أولى من تمثيل غيره بالواجب تقدس اسمه لما فيه من سوء الادب مع انه لا يتصف بالبساطة والتركيب (قوله أي ما يلزم ما وضع له) أي بتوسط الوضع لما وضع له كما تقدم ولم يقل كسابقه ان كان له لازم لعله مراعاة للكلام الامام القائل بان المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها وان كانت تلك المقالة مردودة بان الاعتبار بما هو اللازم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي في جزم العقل باللزم فيه تصور الملزوم فقط (قوله سواء لازمه في الخارج) أي كالزوجية بالنسبة الاربعة مثلا أو لا أي كالمملكات بالنسبة للاعدام (قوله (١) وعلى قابل صنعة الخ) اورد عليه ان المراد باللزم اللزوم البين بالمعنى الاخص كما تقدم وليس هذا كذلك اذ لا يلزم من تصور الانسان تصورهما ولا الحكم باللزم فالأولى التمثيل بما تقدم واجيب بان التمثيل به من حيث انه لازم بين بالمعنى الاعم ولا شك ان اللزوم المذكور شرط لان اشتراط الاخص يوجب اشتراط الاعم لعدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون الاعم ايضا شرطا واما عدم كفايته فشيء آخر على ان هذه مناقشة في المثال وهي ليست من دأب المحصلين (قوله ودلالة العام على بعض أفراده مطابقة) هذا جواب عما أوردته العلامة القرافي من ان دلالة العام على بعض أفراده خارجة

(١) (قوله وعلى قابل صنعة الخ) كذا بخطه والذي في نسخ الشرح التي بأيدينا وعلى قابل العلم وصنعة الخ وكثيرا ما يقع اختلاف يسير بين نسخته التي كتب عليها والتي بأيدينا واخطب في ذلك سهل اه

عن الدلالات الثلاث اذا المطابقة للدلالة على تمام المعنى والبعض ليس كذلك
 والتضمن الدلالة على الجزء والبعض ليس جزأ بل هو جزئى والالتزام الدلالة على
 الخارج اللازم والبعض ليس خارجا وأجاب عنه الا صيها في شارح المخصول
 وتبعه الشارح بان دلالة على ما ذكره مطابقة لان العام كجاء عبيدى في قوة قضايا
 بمسدد أفراد كجاء فلان وجاء فلان النخ ودلالة كل من هذه القضايا على بعض
 الافراد مطابقة فتكون دلالة ما هو في قوتها عليه كذلك ورد بان لا يفيد لانه لا يلزم
 من كون الشئ في قوة الشئ أن يكون مثله في الدلالة وبيانه أن قولهم في قوة قضايا
 انما ينتج دلالة على جميع ما تدل عليه تلك القضايا بالمطابقة لا على بعض ما تدل
 عليه اذ هو ليس في قوة بعض القضايا الجزئية الدالة على الا بعض والحاصل
 أن كون دلالة على بعض الافراد مطابقة فرع كونه في قوة القضية الدالة على ذلك
 الفرد ولو كان في قوتها ومساويا لها في دلالتها لما كان في قوة الجميع الشامل لها
 ولغيرها اذ مساواته للجميع تستلزم زيادته على البعض فتبطل مساواته لذلك
 البعض ودلالتة على الجميع لا سبيل الى انكارها فيكون مساويا له لا للبعض فلا
 تكون دلالة على البعض مطابقة على أنها لو أرخينا العنان وسلمنا أن القضية
 في قوة تلك القضايا ومساوية لها نقول ليس كلامنا في ذلك بل في دلالة العام كلفظ
 عبيد والاخر جانا من دلالة المفرد الى دلالة المركب وقول الشارح لان دلالة العموم
 أى ذى العموم من باب الكلية قال بعضهم هو علة لقوله فسقط النخ ولا يصح الا
 بتكلف بعيد فالأولى جعله علة لحدوف دل عليه ما قبله والتقدير وانما كان العام
 كليا لان دلالة العموم النخ والحق ان دلالة العام على بعض أفراد تضمن لانه جزء
 بالنظر لدلالة العام على مجموع الافراد وقول الشارح بل هو جزئى مسلم لكن يقال
 هو جزئى في نفسه وجزء باعتبار آخر وهو اعتبار مجموع الافراد وقوله لان دلالة
 النخ مسلم أيضا وقوله لا الكل ممنوع لا نا نقول هو كل من حيث عموم الحكم لكل
 فرد مما صدق عليه العام وكل من حيث وضعه للمجموع من حيث هو مجموع
 وذهب بعض مشايخنا الى أن دلالة العام على ما ذكره دلالة التزام نظرا الى أنها
 باعتبار الجزئية العارضة خارجة ورد بان كلامنا في دلالة العام على بعض أفراد
 وتلك الجزئيات باعتبار الجزئية العارضة ليست من أفراد العام لان كونها أفرادا
 انما هو باعتبار ذواتها على ان لا نسلم انه باعتبار الجزئية العارضة لازم للعام تدبر
 (قوله والدلالة) هي بتثليث الدال مصدر دل وكان الاولى أن يقدم الشارح هذا
 البحث على ما تقدم لان معروفة كون اللفظ دالا متوقفة على معرفة حقيقة الدلالة

المعنى حتى تكون
 دلالة عليه مطابقة
 ولا جزأ حتى
 تكون تضمننا
 ولا خارجا حتى
 تكون التزاما
 بل هو جزئى لانه
 في مقابلة الكل
 لان دلالة العموم
 من باب
 الكلية لا الكل
 والدلالة هي

كون الشيء بحالة
يلزم من العلم به
العلم بشيء آخر
والاول الدال
والثاني المدلول
فالـدال هو الذي
يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر والمدلول
هو الذي يلزم من
العلم بشيء آخر
العلم به وقد بينتها
في شرح آداب
البحث (والدلالة)
تنقسم الى (فعلية)
كدلالة الخط
والاشارة (وعقلية)
كدلالة اللفظ على
لافظه (وطبيعية)
كدلالة الان على
الوجع (ووضعية)
وهي كون اللفظ
بحيث متى أطلق
فهم منه المعنى
وهي المرادة هنا

(قوله كون الشيء بحالة الخ) الحالة في اللفظ الدال وضمه بازاء المعنى ليفهم منه
عند اطلاقه سواء فهم بالفعل أو لم يفهم وقوله يلزم من العلم به أى بسبب تلك
الحالة وبواسطة العلم بشيء آخر والمراد بالزوم هنا الزوم مطلقا بينا أو غير بين
والمراد بالعلم ما يشمل التصور والتصديق يقينيا أو ظنيا السكت اذا كان يقينيا سمي
دليلا برهانا والاسمى أمانة ودليلا اقناعيا وهذا التعريف للدلالة طريقة
المتأخرين عدلوا اليها عن تفسير المتقدمين لها بفهم أمر من أمر لما أورد عليه
من أن الفهم صفة الفاهم والدلالة صفة اللفظ فهما متباينان ولا يصح تفسير
أحد المتباينين بالآخر ومن أن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده فلا يكون
الفهم هو الدلالة وأجيب عن الاول بأنه مغالطة نشأت من تفصيل المركب لانهم
فسروا الدلالة بفهم أمر من أمر لا بمجرد الفهم ولا شك أن هذا المركب صفة اللفظ
بدليل أنه يقال هذا اللفظ فهم منه أو يفهم منه كذا وعن الثاني بان وصف اللفظ
بالدلالة قبل الفهم مجاز لا حقيقة (قوله والدلالة تنقسم الخ) اعلم ان أقسام الدلالة
ستة لان الدال لفظ وغيره ودلالة كل منهما وضعية وعقلية وطبيعية فدلالة اللفظ
وضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وعقلا كدلالة اللفظ على لفظه
وطبعيا كدلالة أخ على وجع الصدر ودلالة غير اللفظ وضعية كدلالة الاشارة
بالرأس أو العين على معنى نعم أو لا وعقلا كدلالة الاثر على المؤثر وطبعيا كدلالة
الحرارة على الخجل والصفرة على الوجع والشارح رحمه الله قسم الوضعية معنى الى
لفظية وغير لفظية وعبر عن غير اللفظية بالفعلية وشئت القسمين كما ترى ولم يقسم
العقلية والطبيعية لتكون الاقسام ستة وقد عرفت انهما مقدمتا بيان النسب بينهما
على وجه الاجمال أن يقال الوضعية اللفظية مباينة للطبيعية اللفظية وكلاهما
أخص من العقلية اللفظية خصوصاً ما طاقا خلافا لما في البرهان من جملة وجهها
اذ كلما وجدتا وجدت العقلية من غير عكس وما قيل في أقسام اللفظية يقال في
أقسام غيرها من غير فرق واللفظى باقسامه مباين لغير اللفظى باقسامه وهذه النسب
باعتبار الماصدقات وأما باعتبار المفهوم ومات فهي متباينة كما لا يخفى على المتأمل
(قوله كون اللفظ بحيث متى أطلق الخ) أى بحالة وهي الوضع كما تقدم وقوله فهم
منه المعنى أى بسبب تلك الحالة قال شيخنا أئى عنى الذى هو سوق النكية اشارة الى
أنه يشترط في دلالة الالتزام أى التى هي فرد من أفراد الدلالة الوضعية ان يكون
اللازم بينا بالمعنى الاخص لانه الذى بحيث متى أطلق اللفظ الدال على ملزومه
فهم هو بخلاف ما لو أتى باذا التى هي للاهمال فانه لا يفهم ذلك لان المهمة في قوة

الجزئية (قوله ولما كانت الدلالة الخ) أى لا بالمعنى السابق وهو كون الشيء الخ
 بل بمعنى أخص وقوله نسبة أى أمرا نسبيا إضافيا يتصف به كل مما ذكر فيقال
 لفظ ذو دلالة ومعنى وسامع كذلك لكن قد يقال لو كانت نسبة بين اللفظ والمعنى
 وبين السامع لتوقفت الدلالة على السامع لأن النسبة تتوقف على طرفيها مع أنه
 ليس كذلك وأجاب عنه الاستاذ الوالد في حاشيته بإمكان أن يقال الدلالة متوقفة
 على السامع بالقوة والفعل تامل وقوله اضافتها أى نسبتها وقوله فتفسر بذلك أى
 بكون اللفظ الخ وقوله أى اتفهامه فسر بذلك ليصبح كونه صيغة للمعنى وفي
 السيد على المفتاح أن كل هذه التفاسير من المساهلات التي لا تخل بالمقصود وذلك
 لأن الدلالة صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالأبوة القائمة بالأب المتعلقة بالابن
 فإذا فسرت بالانتقال من اللفظ إلى المعنى أو بإحدى الفهمين لم ياتبس على ذى مسكة
 أن الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ لكنها
 منبثثة ابتداء ظاهرا عن حالة قائمة به هي كون اللفظ بحيث يترتب عليه ماذكر وتلك
 الحثية هي الدلالة (قوله أن المطابقة لا تستلزم التضمن) أى ليس متى تحققت
 المطابقة تحققت التضمن لجواز أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى بسيط فتكون دلالة
 عليه مطابقة ولا تضمن لأن المعنى لا جزؤه (قوله وكذا لا تستلزم الالتزام) أى
 لتوقفه على أن يكون للمعنى اللفظ لازم يلزم من تصور المعنى تصوره وليس كل ماهية
 كذلك لا مكان أن يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا كذلك (قوله خلافا
 للفخر الرازي) أى في زعمه أن المطابقة تستلزم الالتزام قال لأن تصور كل ماهية
 يستلزم تصور لازم من لوازمها وأقله أنها ليست غيرها ورد باننا نسلم أن تصور كل
 ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها لا نأنتصور كثيرا من الماهيات ولم يخطر
 ببالنا غيرها فضلا عن أنها ليست غيرها (قوله فيستلزم ان المطابقة) أى لانها
 لا يوجدان إلا معهما الكونيهما تابعين لها والتابع من حيث أنه تابع لا يوجد بدون
 المتبوع وإنما قيدنا بالحثية احترازاً عن التابع الأعم كالحرارة للنار فانها تابعة لها
 وقد توجد بدونها كما في الشمس والحركة أمان حيث أنها تابعة للنار فلا توجد
 إلا معها لا يقال المطابقة متبوعة والمتبوع من حيث أنه متبوع لا يوجد بدون تابعه
 فالمطابقة لا توجد بدونها لا مكان أن يقال إنما يصح ذلك لو صدق أن المطابقة
 متبوعة دائماً وهو ممنوع لما تقدم لك فلا تغفل (قوله ودلالة المطابقة لفظية) أى
 ووضعية لما علمت من أن مقسم الدلالات هو الدلالة اللفظية الوضعية (قوله لانها
 بمحض اللفظ) أى اللفظ الخالص من ضمنية أمر عقلي اليه وهو انتقال الذهن

ولما كانت الدلالة
 نسبة بين اللفظ
 والمعنى بل بينهما
 وبين السامع اعتبرت
 اضافتها تارة إلى
 اللفظ فتفسر بذلك
 وتارة إلى المعنى
 فتفسر بفهم المعنى
 منه أى اتفهامه
 وتارة إلى السامع
 فتفسر بفهم المعنى
 أى انتقال ذهنه
 إليه وافهم قوله أن
 مكان له جزء
 أن المطابقة لا تستلزم
 التضمن وكذا
 لا تستلزم الالتزام
 خلافا للفخر
 الرازي وأما التضمن
 والالتزام فيستلزمان
 المطابقة ضرورة
 ودلالة المطابقة
 لفظية لانها بمحض
 اللفظ والاخران

من المعنى الموضوع له الى شىء آخر بخلاف الاخرين وليس المراد بكونها بمحض اللفظ انه ليس للعقل مدخل فيه لان العقل له مدخل في جميع الدلالات (قوله عقليتان) أى منسوبتان الى العقل بمعنى أنه محتاج فيهما مع الوضع الى ضمنية أمر عقلي كما أشار اليه الشارح (قوله وقيل وضعيتان) أى منسوبتان الى الوضع كالأولى لاستنادها الى الوضع لكن الاستناد في الأولى بلا واسطة لان المعنى المفهوم فيها من اللفظ هو عين ما عين له اللفظ بالوضع الحقيقي كالإنسان للحيوان الناطق أو المجازى كالأسد للرجل الشجاع في الآخرين بواسطة فليس الوضع سببا تاما لهما بل سبب سبب بخلاف الأولى وبيان ذلك أن الوضع سبب في فهم معنى اللفظ وفهم معناه سبب في فهم جزئه أو لازمه فالوضع بالنسبة لفهم المعنى من اللفظ هو السبب المباشر وبالنسبة لفهم الجزء أو اللازم سبب سبب والحاصل أن هناك مقدمتين أحدهما وضعية وهى كلما أطلق اللفظ فهم مسماه والثانية عقلية وهى في التضمن وكما فهم المسمى فهم جزؤه وفى الالتزام كلما فهم المسمى فهم لازمه فالمطابقة لما لم تستند الا الى الأولى اتفق المناطقة على انها وضعية والآخران لما توقفتا عليهما اختلف فيهما فمن نظر الى استنادهما الى الأولى قال انهما وضعيتان ومن نظر الى استنادهما الى الثانية قال انهما عقليتان وبقي مذهب آخر وهو أن المطابقة والتضمن وضعيتان والالتزام عقلية ووجهه بان أجزاء المسمى لما تكن خارجة عما وضع له اللفظ كانت كأن اللفظ موضوع لها بخلاف المعنى الالتزامى (قوله واللازم ثلاثة) أى من حيث هى لا بقيد كونها ذهنية أو خارجية ولا بقيد كون اللزوم الذهنى بينا بالمعنى الخاص أو بينا بالمعنى الاعم أو غير بين واعلم أن النسبة بين اللزوم الذهنى والخارجى العموم والخصوص المطلق والذهنى هو الاعم لانه كلما تحقق اللزوم الخارجى تحقق فى الذهنى ولا عكس كما فى الاعداد المضافة الى ملكاتها كما سيأتى فى الشارح (قوله كالسواد للغراب والزنجى) انما لم يكن ذهنيا أيضا لان العقل لا يحيل غرابا أبيض وهذا اللزوم لا يعتبره المنطقى كما سيأتى بخلاف الاصولى والبيانى لان الاعتبار عندهما مطلق اللزوم على أى وجهه أمكن ولهذا كثرت القوائد التى يستنبطونها من الكتاب والسنة (قوله كالبصر للعمى) أى فانه لا يمكن أن يتصور العمى فى الذهن الا ويتصور معه البصر وهما فى الخارج متنافيان كما سيأتى (قوله والمعتبر فى دلالة الالتزام الذهنى) أى البين بالمعنى الخاص كما تقدم وهو الذى يكفى فى الجزم بلزومه تصور اللزوم كالزوجة للاتنين وأما البين بالمعنى الاعم فهو ما يكون

عقليتان لتوقفهما
على انتقال الذهن
من المعنى الى سجنائه
أولازمه وقيل
وضعيتان وعليه
أكثر المناطقة
واللازم ثلاثة لازم
ذهنا وخارجا كقابل
العلم وصناعة
الكتابة الإنسان
ولازم خارجا فقط
كسواد الغراب
والزنجى ولازم ذهنا
فقط كالبصر للعمى
والمعتبر فى دلالة
الالتزام اللزوم
الذهنى كما ذكره
المصنف كغيره

تصور المزموم واللازم كافي في الجزم بلزومه وقد ظهر بهذا التفسير معنى قولهم بالمعنى
الاخص وبالمعنى الاعم وذلك لان كل ما كفى في الجزم بالزوم فيه تصور المزموم
كفى في الجزم بالزوم فيه تصوره مع اللازم ضرورة أن تصور المزموم اذا كان كافيا
زاده تصور اللازم قوة ولا عكس بالمعنى اللغوي وهو ظاهر وغيره هو المحتاج
لواسطة كالحديث للعالم وبه تتم أقسام اللازم الذهني الثلاثة (قوله لان الزوم
الخارجي) أي ولو مع الذهني لوجعل شرطاً له وبهذا اندفع ما أورد من أن الدليل
أعم من المدعى إذا المدعى أن المعتبر عند المناطقة هو الزوم الذهني فقط والذي يفيد
الدليل عدم شرطية الزوم الخارجي الصادق بكون أحد الزومين الباقيين شرطاً
ووجه اندفاعه أن الذي نفى شرطية هو الزوم الخارجي ولو صاحبه لزوم ذهني
كافي الأول تأمل (قوله واللازم باطل) أي وهو عدم تحقق دلالة الالتزام بدونه
وقوله فكذا المزموم أي وهو كون الزوم الخارجي شرطاً في الدلالة الالتزامية
وذلك لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء المزموم وأورد عليه أنه يلزم من ذلك أن
يكون الزوم البين بالمعنى الاخص غير معتبر في دلالة الالتزام لان الزوم الخارجي
معتبر فيه وقد انتفى فينتفى هو أيضاً وبيان ذلك ان الزوم الخارجي لو لم يعتبر في
الاخص لم يكن أخص من الاعم بل يكون مبالغاً لانه اعتبر في الاعم فانه فسر بما
يكون تصور المزموم واللازم كافي في الجزم بلزومه فالزوم المعتبر فيه هو الزوم
الخارجي لانه لو أريد به الذهني فان كان بالمعنى الاخص لزم أن يكون الاعم عين
الاخص اذ يصير معناه ما يكون تصورها كافياً في الجزم بان تصور المزموم يكفي في
الجزم بالزوم لاستلزامه تصور اللازم وهذا عين الاخص وان كان بالمعنى الاعم
لزم أخذ الشيء على تعريف نفسه وهو باطل للزوم الدور فتعين أن يراد به الزوم
الخارجي فيلزم كونه معتبراً في دلالة الالتزام وأجيب بان المعتبر في الاعم مطلق
الزوم أعم من أن يكون ذهنياً أو خارجياً فيكون هو المعتبر في الاخص ويحتمل
أن يكون المراد بالزوم في التعريفين مطلق الزوم الذهني أعم من أن يكون بيناً
أو غير بين وكان هذا هو الأسلم كما لا يخفى على المتأمل (قوله كالعنى) هذا
رأى الفلاسفة ومذهب المتكلمين أنه معنى وجودى يضاد الإدراك بحاسبة
البصر والمراد بالعدم داله وكالعنى مثال لذلك الدال فالعنى لان دال عدم كالعنى
يدل الخ وبهذا سقط ما في بعض الحواشي (قوله يدل على الملكية) أي ملكته
التراما ككل عدم أضيف الى ملكته فان اللفظ الدال عليه يدل على ملكته
التراما فاللفظ العنى يدل على عدم مضاف الى البصر مطابقة لانه تمام ما وضع له لا على

لان الزوم الخارجي
لوجعل شرطاً له
تتحقق دلالة
الالتزام بدونه
لا متناع تحقق
المشروط بدون
الشرط واللازم
باطل فكذا المزموم
لان عدم كالعنى
يدل على الملكية
كالعنى التزام لان
العنى عدم البصر

العدم والبصر معا والا كانت دلالاته على البصر تضمنية وأورد عليه انه اذا كان المعنى المطابق للعدم من حيث انه مضاف للبصر كانت معرفته متوقعة على معرفة البصر لان معرفة المضاف من حيث هو مضاف متوقعة على معرفة المضاف اليه فيلزم تقدم المدلول الالتزامي على المدلول المطابق في المعرفة وأجيب بانه لا بعد في ذلك لان اللازم في الالتزام كون تصور المدلول الالتزامي لازما لتصور المدلول المطابق بمعنى امتناع الاتساع سواء قدم عليه في التحقق أو أخر أو كان معه (قوله عما من شأنه) أي من شأن شخصه كالصير الذي عرض له العمى أو من شأن نوعه كالا كنه فان شأن نوعه وهو الانسان قابلية البصر أو من شأن جنسه كالمقرب فان شأن جنسه وهو الحيوان ماذكر وقوله مع أن بينهم ما معاندة أي منافاة ومباينة (قوله ثم اللفظ الدال) هذا شروع في بيان أقسام اللفظ بعد الفراغ من بيان أقسام الدلالة وأخذ التقييد بالدال من إعادة اللفظ معرفة لان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى ما لم توجد قرينة على خلافه ولا قرينة هنا واللفظ الدال فيما تقدم لم يقيد باحدى الدلالات بل هو اعم ولم يقيد بغيره بالمطابقة لا تقسام اللفظ الدال من حيث هو لما ذكر ومن قيد بالمطابقة لم يرد أن غيرها لا ينقسم للمفرد والمركب بل نظر ان يكون المطابقة سابقة على غيرها ضرورة اذ لا يمكن حصول شيء من الاقسام في غيرها الا بعد حصوله فيها فاقصر على المطابقة اعتمادا على فهم السامع (قوله وهو الذي لا يراد بالجزء منه الخ) ظاهر كلامه ان الارادة شرط في الدلالة وهو الذي صرح به الشيخ ورأى المتأخرين عدم الاشتراط قالوا لان اللفظ يوصف بكونه دالا في نفسه سواء استعمل أو لم يستعمل والتحقيق كما ذكره بعض الخلق أن الدلالة ان اراد بها الدلالة بالقوة لم يشترط فيها الارادة وان اراد بها الدلالة بالفعل كانت الارادة شرطا فيها ويصح أن يكون هذا جمعا بين القولين المتقدمين وأورد على التعريف أنه يصدق على زيد قائم فان الزاى مثلا جزء منه ولا يراد بها الدلالة على جزء معناه أنه مركب فلا يكون تعريف المفرد مانعا وحينئذ فلا ولي أن يقال لا يراد بجزء منه بالتشكيك أي جزء من أجزائه ولا شك أن هذا يراد ببعض أجزائه الدلالة على جزء معناه فيكون خارجا عن التعريف (قوله كق علم) قيده به ليكون ق من المفرد ولا يصح كونه مثالا لما لا بجزء له (قوله لكن لا يدل عليه) أي على جزء معناه ولا يصح عود الصير الى معنى من قوله ذو معنى لانه اضافة للمعنى فلا يصح سلب كونه دالا عليه ولا يصح أن يراد بقوله ذو معنى أي قبل العلمانية وبقوله لكن لا يدل عليه أي بعد العلمانية لانه يشمل حينئذ

عما من شأنه ان
يكون بصيرا مع ان
بينهما معاندة في
الخارج (ثم اللفظ)
الدال (اما مفرد
وهو الذي لا يراد
بالجزء منه دلالة
على جزء معناه)
بان لا يكون له جزء
كق علم أو يكون
له جزء لا معنى له
(كالا انسان) أوله
جزء ذو معنى لكن
لا يدل عليه كعب
الله علما لانسان
لان المراد ذاته
لا العبودية والذات
الواجب الوجود
أوله جزء ذو معنى

الحيوان الناطق علما (قوله دال عليه) أى على جزء معناه أيضا ولا يصح عوده
الى معنى لانه يشمل عبد الله علما ولا نه لا فائدة له بعد اضافته للمعنى كما هو ظاهر
(قوله كالحيوان الناطق النخ) انما جعل هذا مثلا لهذا القسم وعبد الله مثلا لما
قبله مع ان كلا منهما له جزء يدل على معنى قبل العلمية ولا يدل على شيء بعده لان
الاول له مفهوم وان اصله انهما جزآن للمفهوم المنقول اليه ولا كذلك الثاني فقول
الشارح أولا لكن لا يدل عليه معناه أن أحد الجزأين وان كان له معنى قبل العلمية
لكن ذلك المعنى ليس جزءا للمعنى بعد العلمية فلم يدل جزؤه على جزء المعنى وقوله
ثانيا دال عليه الخ معناه أن أحد الجزأين له معنى وذلك المعنى جزء معناه بعدها
فقد دل جزؤه على جزء المعنى لكن لم يرد ذلك بعد العلمية تدبر وحاصل ما ذكره
الشارح ان أقسام المفرد أربعة وقد تبع فيما ذكر المناطق وقسمه الغنيمي الى
أربع عشرة صورة وهو من تفرداته وحاصله ان المفرد اما أن يكون بسيطا أولا
والاول اما أن يكون معناه بسيطا كق علما للنقطة أو مركبا كق علما الزيد
والثاني اما أن يكون معناه بسيطا أو مركبا فالاول اما أن لا يدل جزؤه على شيء
كنقطة أو يدل على معنى خارج كغلام زيد علما للنقطة أو يدل كل من جزأيه
على المعنى المقصود دلالة غير مقصودة كنقطة ونهاية الخط علما للنقطة أو يدل
أحد جزأيه على خارج والآخر لا يدل كغلام ديز علما للنقطة أو والآخر على
المعنى المقصود دلالة غير مقصودة كغلام نقطة علما للنقطة أو يدل أحدهما على
المعنى المقصود والآخر لا يدل أصلا كنقطة ديز علما للنقطة والثاني اما أن لا يدل
جزؤه على شيء كزيد أو يدل على خارج كغلام زيد علما أو يدل أحد جزأيه على
خارج والآخر على داخل دلالة غير مقصودة كغلام حيوان علما لا انسان أو
أحدهما على خارج والآخر لا يدل كغلام ديز علما لا انسان أو كل منهما على جزء
المعنى دلالة غير مقصودة كحيوان ناطق علما لا انسان أو أحدهما على جزء المعنى
والآخر لا يدل كحيوان زيد علما لا انسان وهذا تقسيم عقلي لم يوجد من أقسامه الا
بعضها (قوله لا يكون كذلك) أى كالمفرد وفسره الشارح بلازمه فقال بان يراد
بالجزء منه النخ ولو جرى على مقتضى التعبير لقال أى لا لا يراد الخ (قوله كرامى
الحجارة) أى ان كان غير علم والا كان من قبيل المفرد كما لا يخفى ولو قال كغلام زيد
لكان أولى اذ كلا منافي المؤلف لا فى المركب وهذا لا يصلح مثلا له لعدم اللفة بين
الرامى والحجارة ويمكن ان يحاج بان اللفة حاصلة باعتبار وصف الاول بكونه
راميا والثاني بكونه مرميا او يقال اشار بذلك الى ان المراد بالمؤلف مطلق المركب

دال عليه لكن
لا يكون مرادا
كالحيوان الناطق
علما لا انسان لان
المراد ذاته لا الحيوانية
والناطقية (واما
مؤلف وهو الذى
لا يكون كذلك)
بان يراد بالجزء
منه دلالة على
جزء معناه (كرامى
الحجارة)

(قوله بان الرامى الخ) لو أسقط أل لكان أولى لان جزء المركب المذكور انما هو رامي بدون أل وقوله ثبت له الرمي انما ذكر الضمير لان الذات مذكور لان تاءه ليست للتأنيث ولذا أطلق على الله جل ثناؤه (قوله والحجارة مرادة الدلالة الخ) مقتضاه أن الجزء الثاني مقصود ومعتبر في تركيب المركب الاضافي وليس كذلك لما صرحوا به من أن المركب الاضافي مركب من جزء مادي وهو رامي في هذا المثال ومن جزء صوري وهو الاضافة وقد يقال ما صرحوا به انما هو فيما اذا كان المقصود معنى المضاف فقط وحينئذ فلا يظهر كونه من قبيل المركب أما اذا كان المقصود معنى المضاف والمضاف اليه كما هنا تعين كون المضاف اليه جزءا ماديا أيضا (قوله لانه مقدم طبعيا) التقدم بالطبع أن يكون المتقدم بحيث يوجد بدون المتأخر ولا عكس ولا يكفي في وجود المتأخر وجود المتقدم ولا يكون علة تامة في وجوده كتقدم الواحد على الاثنين والجزء على الكل ويقال له تقدم بالذات أيضا وهذا أحد أقسام خمسة للتقدم تانها التقدم بالعلة بان يكون وجود المتقدم علة وسببا لوجود المتأخر كتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم والشمس على ضوءها تانها التقدم بالزمان كتقدم الاب على الابن رابعها التقدم بالرتبة اما حسا ووضعا كتقدم الامام على المأموم أو عقلا وطبعيا كتقدم الجنس على النوع خامسها التقدم بالشرف كتقدم العالم على المتعلم وأنت خير بان تقدم المفرد انما هو باعتبار ما صدق عليه مفهومه لانه حينئذ جزء والجزء مقدم على الكل طبعيا وأما باعتبار مفهومه فهو مؤخر عن مفهوم المركب لان التقابل بينهما تقابل العدم والمملكة والاعدام انما تعرف بما كانها ولذلك قدم صاحب الشمسية تعريف المركب لان القصد في التعريف الى المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام فان القصد فيها الى الماصدقات (قوله ولان قيوده عدمية) أورد عليه أن المقدم قيد واحد وهو كونه لا يراد بالجزء عدمه الخ وأجيب بانه في قوة قيود فكانه قال ما لا يدل جزؤه على جزء معناه دالة مرادة أو يقال جمع القيد للتعظيم أو الامر من مما (قوله والعدم مقدم على الوجود) هذا انما يصح أن لو اريد بالعدم العدم المطلق وليس مرادا هنا انما المراد بالعدم الاضافي كما في الاعدام بالنسبة للمكانها (قوله وأراد بالمؤلف المركب) مراده بيان أن المصنف جار على المذهب المشهور بين المناطقة من أنه لا فرق بينهم ما خلا فالبعض المناطقة كما يظهر مما ياتي ولاهل العربية حيث ذهبوا الى أن التأليف أخص اذ هو تركيب مع زيادة وهي وقوع الالف بين الجزأين أو الاجزاء (قوله ما هو أخص منه الخ) اذا تأملت في التعريفين الاتيين وجدتتهما

لان الرامى مراد
الدلالة على ذات
ثبت لها الرمي
والحجارة مرادة
الدلالة على جسم
معين وقدم المفرد
على المؤلف لانه
مقدم طبعيا فقدم
وضعا ليوافق
الوضع الطبع
ولان قيوده عدمية
والعدم مقدم على
الوجود وأراد
بالمؤلف المركب
فالقسم ثنائية
ومن أراد به ما هو
أخص منه
فالقسم عند
ثلاثية مفرد
وهو ما

المقصود كبد الله
عليها ومؤلف
وهو ما دل جزؤه
على جزء معناه
والمراد بالارادة
الارادة التجارية
على قانون اللغة
حتى لو أراد أحد
بالف الانسان
مثلا معنى لا يلزم
أن يكون مؤلفا
والا لفاظ الموضوع
للدلالة على ضم
شيء الى آخر ثلاثة
التركيب والتأليف
والترتيب فالتركيب
ضم الاشياء
مؤلفة كانت
أولا مرتبة الوضع
أولا فهو أعم من
الآخرين مطلقا
والتأليف ضمها
مؤلفة سواء كانت
مرتبة الوضع كافي
الترتيب وهو
جعلها بحيث يطلق
عليها اسم الواحد
ويكون لبعضها
نسبة الى بعض

متباينين لانه اعتبر في المركب دلالة الجزء على غير المعنى المقصود وفي المؤلف دلالة
الجزء على جزء المعنى (قوله لا يدل جزؤه على شيء) أي من أجزاء معناه وقوله
ما دل جزؤه على جزء معناه أي دلالة مقصودة كالحيوان الناطق (قوله والمراد
بالارادة) أي المفهومة من لفظ يراد وقوله على قانون اللغة أي القواعد المأخوذة من
تتبع كلام أهل اللغة والمراد الجارية على مقتضى تلك القوانين كما هو ظاهر (قوله
والا لفاظ الموضوع) أي الالفاظ المشهورة الكثيرة الوقوع
فلا يرد أن الجمع والكتب والاصاق مثلا تدل على الضم المذكور وقوله على
ضم النخ خرج به التصنيف فان معناه تفريق الشيء وجعله أصنافا لا ضم الاصناف
والترصيف فان معناه التحسين (قوله مؤلفة كانت) أي بينهما ألفة كحيوان
ناطق وقام زيد وقوله أولا كالانسان لا انسان ادلا ألفة بين الاثبات والنفي وقوله
مرتبة الوضع أي فيه عن مقتضى الطبع كحيوان ناطق وقوله أولا أي كناطق
حيوان اذ مقتضى الطبع تقديم الجنس في الوضع على الفصل (قوله وهو) أي
الترتيب جعلها أي الاشياء وقوله بالتقدم والتأخر متعلق بنسبة وقوله وان لم تكن
مؤلفة أي كالانسان لا انسان فان الترتيب الوضعي الطبيعي موجود ولا ألفة بينهما
اذلا ألفة بين الاثبات والنفي وقوله أم لا مقابل قوله سواء كانت مرتبة الوضع
أي أم لم تكن مرتبة الوضع كناطق حيوان فان بين الجزأين ألفة ولا ترتيب كما
هو ظاهر (قوله فهو) أي التأليف أعم من الترتيب من وجه أي لانه اعتبر في
الاول وجود الالف وفي الثاني كون الاجزاء مرتبة الوضع فيجتمعان في مركب
بين أجزائه ألفة وترتيب كحيوان ناطق وينفرد الاول فيما فقد فيه الترتيب كناطق
حيوان والثاني فيما عدم الالف كالانسان لا انسان (قوله وأخص من التركيب
مطلقا) أي لتقييده بكون أجزائه مرتبة الوضع ولا كذلك التركيب (قوله وبعضهم
جعل الترتيب أخص مطلقا من التأليف) أي بان أراد بالتأليف مطلق التركيب
فلم يعتبر فيه الالف المقتضية لكونه أخص من وجه كافي الذي قبله (قوله وبعضهم
جعلها مترادفين) أي بان اعتبر في الترتيب وقوع الالف وفي التأليف كون
الاجزاء مرتبة الوضع تامل (قوله والمفرد) ظاهره مطلقا اسما أو فعلا أو حرفا
مع أن المنقسم الى الكل والجزئي هو الاسم وأما الفعل فهو كلي أبدا كما صرحوا
به لانه محمول على فاعله ومن شأن المحمول الكلية وتشخص فاعله لا يوجب
تشخصه وأما الحرف فليس كليا ولا جزئيا لانه لم يقدم معناه الا بمتعلقه وكان

بالتقدم والتأخر في الرتبة العقلية وان لم تكن مؤلفة أم لا فهو أعم من الترتيب من وجه وأخص من التركيب
مطلقا وبعضهم جعل الترتيب أخص مطلقا من التأليف أيضا وبعضهم جعلها مترادفين (والمفرد)

معناه فيما دخل عليه لم يكن بذاته كلياً ولا جزئياً هكذا قال بعض الشارحين وهو مخالف لما عليه علماء الوضع من أن الحرف له معنى في نفسه وإن كان لا يدل عليه إلا بتمتاعه ثم اختلفوا فذهب السعد إلى أنه كلي لأنه موضوع عنده للمعنى المطلق فمن مثلاً موضوعاً لا ابتداء المطلق لكنهما لم تستعمل إلا في الابتداء الجزئي فالخروف عنده كلية وضماً جزئية استعمالاً وذهب البعض إلى أنه موضوع للمعنى الجزئي المستحضر بالمعنى المطلق فالخروف عنده جزئية وضماً واستعمالاً وآله الوضع على هذا كلية وهذا المذهب هو الحق وتخصيص التقسيم بالمفرد غير ظاهر لأن من السكليات ما فيه تركيب كالجسم النامي إلا أن يقال التخصيص بما ذكر ليس للاحتراز بل لأن الكلام هنا في السكليات الخمس وهي مفردات لكن يبقى النظر في المركب من الكلي والجزئي هل هو كلي أو جزئي أولاً كلي ولا جزئي انظره (قوله بالنظر إلى معناه) أشار به إلى أن السكلية والجزئية انما هي من صفات المعاني حقيقة وأما وصف الالفاظ بها فمجاز من باب اطلاق ما للعدل على الدال والمراد بمعنى المفرد هنا ما وضع لفظ المفرد بأزائه كالحیوان الناطق للانسان لا مفهومه السابق كما هو الظاهر (قوله اما كلي) قدمه على الجزئي لأنه جزءه غالباً والجزء مقدم على الكل طبعاً فقدم وضماً وانما قلنا غالباً لأن بعض السكليات قد لا يكون جزءاً لجزئية كالخاصة والعرض العام أو يقال قدمه لأنه المقصود في هذا الفن اذ المقصود اصاله معرفة كيفية اكتساب المجهولات التصورية والتصديقية والاولى انما تكتسب من القول الشارح وهو لا يركب الا من السكليات والثانية انما تكتسب من القياس وهو لا يركب الا من القضايا الكلية أو ما هو بمعناها (قوله نفس تصور مفهومه) أي تصور مفهومه من حيث نفسه أي ذاته بقطع النظر عن الدليل الخارجي وانما قيد بذلك ليدخل ما يمنع الشركة من السكليات بالنظر للخارج كواجب الوجود فان الشركة فيسه تمتعة بالدليل الخارجي لكن اذا جرد العقل النظر إلى مفهومه لم يمنع صدقه على كثيرين فان مجرد تصوره لو كان مانعاً من الشركة لم يفتقر في اثبات الوحدة إلى دلائل وكالسكليات الفرضية مثل الاشياء والامكان واللاوجود فانها يمتنع أن تصدق على شيء من الاشياء لكن لا بالنظر إلى مجرد تصورها وضمير مفهومه للذي الواقع على لفظ المفرد فسقط ما في بعض الحواشي (قوله من حيث انه متصور) قيده لأن ظاهر العبارة يقتضي أن التصور نفسه هو المانع وليس كذلك لأن المانع انما هو المتصور من حيث انه متصور وبيان ذلك أن نفس التصور جزئي لقيامه

بالنظر إلى معناه
(اما كلي وهو
الذي لا يمنع نفس
تصور مفهومه)
من حيث انه
متصور

بالنفس الجزئية وجزئية المحل تستلزم جزئية الحال فيه وهو التصور بمعنى الادراك بخلاف الماهية المتصورة فانها كلية أى من حيث هى لا بالنظر للظل الحاصل فى الدهن فان المنتقش فى الدهن صورة جزئية كما هو ظاهر (قوله وقوع الشركة فيه) أى شركة الافراد فى المفهوم بمعنى صدقه وحمله على كل منها كما أشار اليه الشارح بالحشية فعلمت من هذا أن معنى وقوع الشركة فى الكلى ليس باعتبار كون معناه قابلا للتعدد فى نفسه لان معناه شىء واحد وهو الحقيقة بل باعتبار صدق تلك الحقيقة على أفراد متعددة وعبر بالمفهوم دون المسمى ليدخل المجاز فان المسمى فى اصطلاحهم إنما يطلق على المعنى الحقيقى بخلاف المفهوم والمعنى واعلم أن الكلى ثلاثة أقسام منطقى وطبيعى وعقلى الاول مفهوم الكلى وسمى منطقيا لانه المبحوث عنه فى فن المنطق والثانى ما صدق عليه هذا المفهوم كطبيعة الحيوان أى الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة وسمى طبيعيا لتعلقه بنفس الطبيعة أى الحقيقة والثالث مجموع الامرين وسمى عقليا لانه لا وجود له الا فى العقل (قوله وتناهت) أى وقفت عند حد ووصلت الى عدد محصور وقواه كالسكاك بمثال الافراد لا للكلى المتناهى الافراد وكلها هو السكاك والمراد بها السبعة السيارة لانه صار علما بالعلية عليها وقد جمعها بعضهم فى قوله

زحل شرى مريخه من شمسه * فزاهرت لمطارد الاقمار

(قوله أم لتناه) عطف على قوله وتناهت أى أم وجدت ولم تناه وقوله كنعمة الله لا يصح التمثيل به لما ذكر لان الكلام فى الكلى الذى وجدت أفرادها فى الخارج وكان ذلك الموجود غير متناه وعدم تناهى نعمة الله إنما هو باعتبار ما لم يدخل منها فى الوجود ومثل له بعضهم بحركة الفلك على مذهب الفلاسفة اذ ما من حركة عندهم الا وقبلها حركة لا الى أول والاولى التمثيل لذلك بوجود أوشىء أو ثابت فان أفرادها الموجودة فى الخارج غير متناهية فانها تصدق على صفاته تعالى الوجودية القديمة القائمة بذاته وقد دل الدليل على أنها لانها يهبطها واستحالة وجود ما لانهاية له إنما هى فى الحوادث ولذا قال ابن غازى والحدث الداخلى فى الوجود ذو غاية فقيده بالحدث الاشارة الى ما ذكر (قوله أم لم توجد فيه) عطف على وجدت أى لم يوجد شىء من أفرادها فى الخارج وقوله لا متناها أى لا استحالة وجودها (قوله أول عدم وجودها) عطف على قوله لا متناها والمراد بالوجود الاجباد مجازا لئلا يلزم تعليل الشىء بنفسه (قوله كجبل من ياقوت وبحر من زئبق)

(وقوع الشركة فيه)
بحيث يصبح حمله
على كل فرد من
أفراده (كالا انسان)
فان مفهومه اذا
تصور لم يمنع من
صدقه على كثيرين
سواء وجدت
أفراده فى
الخارج وتناهت
كالسكاك أم لم
تنناه كنعمة الله
أم لم توجد فيه
لا متناها فى
الخارج كالجمع
بين الضدين
اول عدم وجودها
وان كانت ممكنة
كجبل من ياقوت
وبحر من زئبق

ثم وجد منها فرد
 واحد سواء امتنع
 وجود غيره كالأله
 أي المعبود بحق
 إذا الدلائل الخارجة
 قطع عرق الشركة
 عنه لكنه عند
 العقل لم يمنع صدقه
 على كثيرين واللام
 يفتقر إلى دليل
 اثبات الوحدة
 أم يمكن كالشمس
 أي كالكوكب
 النهارى المضى
 إذ الموجود منها
 واحد ويمكن أن
 يوجد منها شمس
 كثيرة * ثم الكلى
 أن استوى معناه
 في أفراد متواطىء
 كالإنسان وإن
 تفاوت في الشدة
 أو التقدم فمشكك
 كالبياض فإن
 معناه في الثلج أشد
 منه في العاج
 والوجود فإن معناه
 في الواجب قبله
 في الممكن وأشد
 منه فيه (وأما
 جزئى)

بأن هذا من قبيل المفرد المقيد لا من قبيل المركب إذا لم يقصود هو الجبل والبحر فقط
 بقيد أن يكونا من كذا لاها وكذا حتى يكونا مركبين (قوله أم وجد منها فرد)
 عطف على وحدت كذلك وقوله امتنع أى استحال وقوله إذا الدلائل الخالة لقوله
 امتنع وجود غيره وقوله قطع عرق الشركة أى أصلها والمراد قطعها من أصلها وقوله
 أم أمكن عطف على امتنع وقد علمت مما ذكره الشارح أن أقسام الكلى ستة وهو
 تقسيم المتأخرين وأما المتقدمون فقسّموا إلى ثلاثة ما وجد منه أفراد في الخارج
 وما لم يوجد منه شيء وما وجد منه فرد واحد وقسم المتأخرين كل قسم من هذه
 الثلاثة إلى قسمين كما علمت من الشارح (قوله أن استوى معناه في أفراد) في
 العبارة قلب والمعنى تساوت أفراد الذهنية أو الخارجية في حصولها فيها وصدقه
 عليها كالشمس والإنسان فإن صدق الأول على أفراد الذهنية والثاني على
 أفراد الخارجية بالسوية لا تفاوت بين الأفراد في المعنى بوجه من أوجه التفاوت
 الآتية (قوله متواطىء) سمي بذلك لأن أفراد متوافقة في معناه من التواطؤ
 وهو التوافق (قوله وإن تفاوت فيها) أى لم تستو أفراد فيه وقوله بالشدة والتقدم
 أى بسبب كون الشيء في بعضها أشد منه في البعض الآخر أو أقدم أى أوأولى
 فالتشكيك على ثلاثة أوجه التشكيك بالشدة والضعف كالوجود فإن معناه في
 الواجب أشد منه في الممكن لأن آثار الوجود في الواجب أكثر والتشكيك بالتقدم
 والتأخر أى بحسب الرتبة لا بحسب الزمان والا لزم أن يكون المتواطىء مشككا
 لتقدم بعض أفراد على بعض في الزمان وذلك كالوجود أيضا فإن حصوله في
 الواجب قبل حصوله في الممكن وقد أشار لذلك الشارح والتشكيك بالاولوية
 كالوجود أيضا فإن حصوله في الواجب أولى منه في الممكن أى لكونه فيه أتم
 وأثبت منه في الممكن وإنما كان أتم في الواجب لأن مقتضى الوجود لذاته ووجود
 الممكن لغيره وكان أثبت لاستحالة زواله (قوله فمشكك) سمي بذلك لأن
 أفراد مشتركة في أصل المعنى ومختلفة بأحد الوجوه الثلاثة فالناظر فيه أن نظر
 إلى جهة الاشتراك خيل له أنه متواطىء لتوافق أفراد فيه وإن نظر إلى جهة
 الاختلاف خيل له أنه مشترك لأنه لفظ له معان متعددة كالعين فالناظر فيه يشك
 هل هو متواطىء أو مشترك (قوله أشد منه في العاج) أى لأن تفريق البصر في
 بياض الثلج أكثر منه في بياض العاج فكان بهذا الاعتبار أشد (قوله وأشد منه)
 أى من نفس المعنى فيه أى في الممكن يعنى أن الوجود في الواجب أشد من نفسه في
 الممكن لكثرة آثاره في الواجب كما علمت (قوله وأما جزئى) أى حقيقى

بقريته المتعاقبة بالكلية والا فالجزئي قد يكون اضافيا بالنسبة الى ما هو اعم كالحيوان
فانه جزئي بالنسبة الى الجسم النامي وان كان كلياً بالنسبة الى الانسان وذلك كالمعلم
الشخصي والمعرف بالحق للمعلم الداخلي ومثل ذلك الضمير واسم الاشارة
والموصول على ما حققه السيد تيمما للعديد من انها موضوعات للجزئيات بملاحظة
أمر كلي وأما المعرف بغير آل التي للمعلم فكلية وكذا اسم الجنس وعلم الجنس لان
الاول موضوع لفرد من أفراد النوع فالتعدد فيه من أصل الوضع والثاني موضوع
للحقيقة المتحددة (قوله وهو الذي يمنع الخ) أي اللفظ الذي الخ فقيه اطلاق
الجزئية على اللفظ مجازاً و يصبح أن يكون واقفاً على المفهوم ويكون اضافية
مفهوم الى الضمير ببيان وقوله نفس تصور مفهومه أي التصور من حيث نفسه
وقيد به ليخرج ما منع الشركة للدليل الخارجي كواجب الوجود أو بالنظر للخارج
كالكلية الفرضية وقوله يمنع الخ أي لا يمكن فرض صدقه على كثيرين لا يقال
الكليات الفرضية كالاشياء لا يمكن فرض صدقها على كثيرين فيلزم أن تكون
جزئية فلا يكون تعريفها الجزئي ما من دخول الغير لانا نقول أفراد الجزئي
يتمتع فرض صدقها على كثيرين امتناعاً ذاتياً وذلك مناف للامكان الذاتي وأما
امتناع فرض الكليات المذكورة على كثيرين فبالعسير كما تقدم فلا ينافي الامكان
الذاتي وبيان ذلك أن كل ما فرض فهو شيء فليس هناك مفروض يصدق عليه
الاشياء والا لاجتمع التقيضان وهو محال لكن اذا قطع العقل النظر عن ذلك
ونظر الى مجرد المفهوم لم يمنع صدقه على كثيرين وقد يقال في هذا المقام الجزئي
لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه وكل ما هو كذلك فهو كلي فالجزئي
كلي هذا خلاف ويجب ان المراد من الجزئي ان كان ما صدق عليه مفهوم
الجزئي من زيد وعمر ومثلاً فلا نسلم الصغرى وان كان لفظ الجزئي باعتبار
دلالة على مفهومه فالقياس صحيح ولا نسلم الخلاف لان الجزئي بهذا الاعتبار
كلي تدبر (قوله علماً) أي لا مصدر الزاد فانه حينئذ كلي (قوله لان قيوده
عدمية الخ) أراد بالقيود متعلق المنفى في قوله لا يمنع الخ من النفس والتصور
والمفهوم فباعتبار تسلط المنفى على أمور متعددة كأن كان كل واحد منها قيد
فجاء التعدد من قبل المتعلق والافعدم المنع قيد واحد (قوله لانه مادة الحدود)
أي التعاريف لتركيبها منه ومادة البراهين أي الاقيسة والمطالب أي النتائج
لتركيب موادها وهي القضايا منه (قوله والكلي اما ذاتي) اعلم أن الكلي اذا
نسب الى ما تحته من الجزئيات اما أن يكون تمام ماهيتها كالا انسان أو داخلها

وهو الذي يمنع
نفس تصور
مفهومه ذلك)
أي وقوع الشركة
فيه كزيد علماً
فان مفهومه من
حيث وضعه له
اذا تصور منع
ذلك ولا عبرة بما
يعرض له من
اشتراك لفظي
وقدم الكلي على
الجزئي لان قيوده
عدمية نظير ما مر
ولانه المقصود
بالذات عند المنطقي
لانه مادة الحدود
والبراهين والمطالب
بخلاف الجزئي
(والكلي اما ذاتي

وهو الذي يدخل
في حقيقة جزئياته
كالحيوان بالنسبة
الى الانسان
والفرس) فانه
داخل فيهما
لتركيب الانسان
من الحيوان
والناطق والفرس
من الحيوان
والصاهل (واما
عرضي وهو الذي
يخالفه) أى
لا يدخل في حقيقة
جزئياته (كالضاحك
بالنسبة الى الانسان)
لما مر أنه مركب
من الحيوان والناطق
فالضاحك خارج
عنه وعلى هذا
قالا ماهية عرضية
وقد يطلق الذاتى
على ما ليس بعرضي
فتكون الماهية
ذاتية واعترض
بان الذاتى منسوب
الى الذات فلو
كانت ذاتية

كالحيوان والناطق أو خارجا عنها كالضاحك والماشى والا لان ذاتيان
والثالث عرضي وعلى هذا فالمراد بالذاتى ما ليس بخارج وبالعرضي ما هو خارج
فتدخل الماهية في الذاتى وهو أحد اصطلاحات ثلاث للمناطقة الثانية أن
المراد بالذاتى الداخل وبالعرضي ما ليس بداخل وهو ظاهر المتن وعليه فتسكون
الماهية عرضية الثالث أن المراد بالذاتى الداخل وبالعرضي الخارج وعليه فتسكون
الماهية واسطة بينهما لانها لا داخلية ولا خارجية ومن ثقل هذه الاصطلاحات
العلامة السنوسى في شرح مختصر ابن عرفة فما وقع في حاشية القليوبى من أن دعوى
كون الماهية واسطة مردود بانه اقمهم على خلافه ناشئ عن عدم الاطلاع على كلام
أهل الفن (قوله وهو الذي يدخل الخ) أى يكون جزءا من الحقيقة وهو الظاهر من
كلامه وعليه حمل الشارح كلامه لكن لا يناسب كلامه الا انى فانه يقتضى
دخول الماهية في الذاتى الا ان يقال كما قال بعضهم انه أشار الى أن الذاتى يطلق
على معنيين وحينئذ فيكون في كلامه استخدام أو شبه استخدام ويحتمل أن
يراد بالدخول في كلامه لازمه وهو عدم الخروج ويكون من باب السكناية أو
يراد بالذاتى لا يدخل ما هو أعم منه وهو الذي لا يخرج ويكون مجازا مرسل من
باب اطلاق الخاص على العام ويحتمل ابقاء الدخول على حقيقة وقوله في حقيقة
جزئياته أى حقيقة الذهنية وهى الماهية أو الخارجية وهى الماهية أو الشخص
لان التشخيص جزء من حقيقة انفراد الخارجى كما صرح به بعض المحققين (قوله
والفرس) معطوف على الانسان بالنسبة لما حمل به الشارح كلامه وأما على
الاحتمال الثانى والثالث فيحتمل عطفه على ما ذكر وعطفه على الحيوان وهو
الاولى ليكون الاول مثالا للذاتى الذى هو جزء الماهية والثانى مثالا للذاتى
الذى هو تمام الماهية وحينئذ فقوله والفرس أى بالنسبة لجزئياته تامل (قوله
وهو الذي يخالفه) أى ما ليس كذلك من باب اطلاق الاعم وهو المخالفة على
الاخص وهو المناقضة مجازا والقرينة المقابلة لكن حمل المخالفة على معناها الاعم
خروج عن اصطلاح أهل الفن الى اصطلاح أهل العربية لان المخالفة عند أهل
الميزان انما تطلق على ما يصح فيه الاجتماع فقط كالضحك والقيام واللفظ اذا
اطلق في فن انما يتبادر الذهن الى معناه عندهم ولذا قال العلامة القليوبى ولو قال
يناقضه لكان صوابا (قوله كالضاحك) هذا مثال للعرضي سمي بذلك لكونه
منسوب لما يعرض للذات وهو الضحك وقال القليوبى لانه يعرض للذات أى
باعتبار المعنى المقصود منه وهو الضحك (قوله وقد يطلق الذاتى) هذا اشارة الى

الاصطلاح الثاني وتقدم أنه يصح حمل كلام المصنف عليه وقد علمت! يضاحيه
وقوله على ما ليس بعرضي كان الاولى أن يقول على ما ليس بخارج لان العرضي
مختلف في تفسيره فلا يصح ذكره في مقام التفسير تدبر (قوله لزوم نسبة الشيء الى
نفسه) أي وذلك باطل لان النسبة تقتضي المعايرة بين المنسوب والمنسوب اليه
والشيء لا يغير نفسه وقد أجاب الشارح بجوابين حاصل الاول أننا لا نسلم أن
الياء في النسب حتى يلزم نسبة الشيء الى نفسه لان هذه التسمية اصطلاحية لا لغوية
بمعنى أن علماء الميزان نقلوا لفظ الذاتى عن معناه اللغوى وجعلوه اسما لما ذكره
وحاصل الثانى تسليم أن الياء للنسب وأن التسمية لغوية لكن لا نسلم لزوم نسبة
الشيء الى نفسه لان الذات كما تطلق على الماهية تتلاقى على ما صدقها ويمكن نسبة
الماهية الى ما صدقها ويكون ذلك من نسبة الكلى للجزئى وهو ظاهر أو من نسبة
الجزء للكل بناء على ما تقدم من أن حقيقة الماصدق مركبة من الماهية والتشخيص
(قوله ثم أخذ في بيان الكليات الخمس) أي بعد الفراغ من الكلام على بحث
أقسام اللفظ وبحث الدلالات (قوله والذاتى) أتى بالظاهر وان كان المقام
للضمير للتنبيه على أن الذاتى هنا غير الذاتى هناك لما علمت أو لئلا يتوهم عود الضمير
للاقرب وهو العرضى قبل التأمل فيما بعده (قوله امام قول) أي صالح لان يقال
أي يحمل حمل مواطاة لا حمل اشتقاق والالزم كون البياض جنسا للانسان والقطن
مثلا لانه يحمل عليهم ما حمل اشتقاق وهو باطل والفرق بينهما ان حمل المواطاة هو
الذى لا اشتقاق فيه ولا اضافة كزيد انسان والثانى بخلافه كمالك ذو علم أو عالم وكون
ذلك حمل اشتقاق انما هو بالنسبة الى العلم وأما بالنسبة لذاته فالحمل حمل مواطاة
هكذا قيل والظاهر أنه حمل اشتقاق مطلقا لما قاله الشيخ فى الشفاء من أن حمل المواطاة
هو أن يكون الشيء محمولا على الموضوع - وع بالحقيقة وفسر المحمول بالحقيقة بما يعطى
موضوعه اسمه وحده كالحيوان فانه يعطى الانسان اسمه فيقال الانسان حيوان
ويعطيه حده فيقال الانسان جسم نام حساس متحرك بالارادة تأمل (قوله فى
جواب ما هو) اعلم أن ما يطلب بها اما شرح الاسم وبيان مفهومه أو ماهية
المسمى التى هو بها هو ويكون الجواب على اثنائى بذكر الذاتيات تفصيلا هكذا
ذكره أهل البيان وظاهره أنه انما يطلب بها الماهية المختصة أى تفصيلها بذكر
ذاتياتها فيكون طلب الماهية المشتركة بها خاصا بمصطلح أهل الميزان ولكون
السؤال بما انما يكون جوابه بذكر الذاتيات رسما لانها سئل موسى عليه السلام
عن ذاته تعالى فى قول فرعون ومارب العالمين سائلا عن حقيقة نفسه وأجاب بذكر

لزم نسبة الشيء
الى نفسه وأجيب
بان هذه التسمية
اصطلاحية
لا لغوية وبان
الذات كما تطلق
على الحقيقة تطلق
على ما صدقها
ويمكن نسبة
الحقيقة الى
ما صدقها ثم أخذ
فى بيان الكليات
الخمس وبدأ
بالذاتى منها فقال
(والذاتى اما
مقول فى جواب
ما هو

(٧) قوله رسما
هكذا بالاصول
التى بايد بنا واعل
فيه سقطا والافلا
معنى له تأمل

الجنس) لانه اذا
سئل عن الانسان
والفرس بما هما
كان الحيوان
جوابا عنهما لانه
تمام ماهيتهما
المشتركة بينهما
واذا سئل عن كل
منهما لم يصح أن
يكون جوابا عنه
لانه ليس بتمام
ماهيته فلا يجاب
به بل بتمامها
وتمامها في الاول
الحيوان الناطق
وفي الثاني الحيوان
الصاهل والمسؤل
عنه بما منحصر
في أربعة في
واحد كلي نحو ما
الانسان وواحد
جزئي نحو ما زيد
وكثير متماثل
الحقيقة نحو ما زيد
وعمر ووبكر
وكثير مختلفها نحو ما
الانسان والفرس
والشاة والجواب

بعض خواصه وصفاته حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم
موقنين قال فرعون لمن حوله ألا تستمعون يعني قد سألته عن الحقيقة فاجاب بذكر
الصفات فلم يطابق الجواب السؤال ومراد موسى عليه الصلاة والسلام تنبيهه
على أن حقيقة تعالى لا تعلم لان الحقيقة لا تعلم الا بذكر المقومات ولا مقوم له اذ
لا تركيب فيه (قوله بحسب الشركة المحضة) أي بقدر الشركة الخالصة من شائبة
الخصوصية لا أخص وقول بعضهم لا أعم ولا أخص غير ظاهر لانه يخرج حينئذ
الجنس العالي والمتوسط مع أن المراد ادخالهما (قوله كان الحيوان جوابا عنهما)
أي عن السؤال عنهما وكان الاول افراد الضمير لمراده للسؤال المفهوم من سئل
وكان ثنيتيه للاشارة الى أن ذلك السؤال في قوة سؤالين كما هو ظاهر (قوله بل
بتمامها) أي تفصيلا بان يذكر الحد والمراد بالناطق المتفكر بالقوة لا المتكلم
والا كان عرضيا لذاتيا (قوله والمسؤل عنه بما) أي سواء كان تمام الماهية
المشتركة أو تمام الماهية المختصة (قوله وكثير متماثل الحقيقة) أي من أفراد
اذ ليس لنا حقيقة تان متماثلتان (قوله منحصر في ثلاثة أجوبة) أي لان الجواب
عن الاول بتمام الماهية المختصة تفصيلا كالحيوان الناطق وعن الثاني والثالث
بتمام الماهية المختصة اجمالا وهو النوع وعن الثالث بتمام الماهية المشتركة وهو
الجنس وقول العلامة القليوبي فيه نظرا لانه ان أراد ما ذكره من الامثلة فله جوابان
لاتفاق الثلاثة الاول في جواب واحد وان أراد بحسب الواقع فهي أربعة ما ذكر
وجواب السؤال عن واحد كلي مضموم اليه واحد جزئي من غير افراد ذلك
الكلي غفلة سببها عدم التفرقة بين الحد والنوع مع انهما متغايران بالتفصيل
والاجمال باتفاق أهل المنطق فالجواب عن قولنا ما الانسان بالحد التام وعن قولنا
ما زيد أو ما زيد وعمر وبالا انسان ويلزم من قوله بعدم تغايرهما أن يصح الجواب
عن الجزئي والجزئيات بالحد التام لان الجواب عنهما بالنوع وهو غير متغاير لحدده
عنده وليس كذلك لاستلزامه حد الجزئي مع أنه لا يحد باتفاق أهل المنطق (قوله
دخل فيه سائر الكليات) أي لكونه جنسا في التعريف وقول بعضهم المراد
بالسائر الباقي ما عدا الجنس والالزم دخول الشيء في نفسه ليته ما قاله وذلك لانه
ليس نفس الجنس بل أعم منه والا لم يحتج للقيود على أنه لا يصح خروجه منه
والا لم يصح التعريف به تأمل وقول بعضهم ان ذكره حشولا ان المقول على
كثير ين يعني عنه مردودا بمرين الاول أن فيه الاعتراض باللاحق على السابق

على كثيرين
 مختلفين بالحقائق
 خرج به النوع
 لانه مقول على كثيرين
 متفقين بالحقائق
 (في جواب ماهو)
 خرج به الفصل
 والخاصة والعرض
 العام اذا الاولان
 انما يقالان في
 جواب أى شىء
 هو والثالث لا يقال
 في الجواب أصلا
 لانه ليس ماهية
 لما هو عرض له
 حتى يقال في جواب
 ماهو ولا يميز له
 حتى يقال في جواب
 أى شىء هو وأما
 الجزئى فلم يدخل
 فى السكلى حتى
 يحتاج الى اخراجه
 بمقول على كثيرين
 كما زعمه جماعة
 والجنس أربعة
 أقسام عال وهو
 الذى تحته جنس
 وليس فوقه جنس
 كالجوهر

وهو لا ينسخ لان السابق وقع فى مركزه الثانى أن المقولية مما يمرض بعد النقوم
 لا تصلح جنسا بقى شىء آخر وهو أن قوله دخل فيه الخ يقتضى كون السكليات
 الجنس أنواعا للسكلى فيلزم أن يكون الجنس نوعا وقد يقال لا محذور فى ذلك فانه
 نوع باعتبار اندراجها تحت مفهوم كلى مثالا وجنس باعتبار اندراج أنواعه تحته
 (قوله على كثيرين) جمع كثير على زنة فصيل وحينئذ فلا وجه للجمع ولذا قال
 بعض المحققين هذا الجمع ليس بصحيح من حيث اللمعة وانما هو من مسامحات
 أهل الفن فكان الاولى التعبير بالكثرة المختلفة كما عبر به السعد (قوله خرج
 به النوع) قد يقال خرج به الفصل القريب كالناظر وقاصدة النوع كالضاحك
 فلا وجه للتخصيص وأجاب السيد بانه انما أسند اخراجهما الى القيد لا لخير
 ان يكون الفصول والخراس مطلقا خارجة بقيد واحد لئلا يلزم تشتيت المخرجات
 (قوله انما يقالان في جواب أى شىء هو) أى فى ذاته فى الاول وفى عرضه فى
 الثانى (قوله لانه ليس ماهية) أى تمام الماهية ولا جزأها المشترك وقوله لما
 هو عرض له أى من أفراد النوع وقوله ولا يميز له أى فى ذاته أو عرضه (قوله بمقول
 على كثيرين) أى بقوله على كثيرين من هذا القيد لا بمقول أى محمول لان حمل
 الجزئى انما هو بحسب الظاهر والا فالحمول حقيقة كلى محذوف فاذا قلت هذا
 زيد فالتقدير هذا مسمى زيد أو صاحب هذا الاسم تدبر (قوله والجنس أربعة
 أقسام الخ) اعلم أولا أن الجنس اما قريب أو بعيد لانه ان كان الجواب عن
 الماهية وعن بعض ما يشاركها فى ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن جميع
 ما يشاركها فيه فهو القريب كالحیوان فانه الجواب عن السؤال عن الانسان
 والفرس وهو الجواب عنه وعن جميع الأنواع المشاركة للانسان فى الحيوانية
 وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فى ذلك الجنس غير الجواب
 عنها وعن البعض الآخر فهو البعيد كالجسم النامى فان النباتات والحيوانات
 تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية لا المشاركات
 الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية بالحيوان ويكون هناك
 جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة بان يكون بين الماهية كالانسان وذلك
 الجنس كالجسم النامى جنس واحد هو القريب كالحیوان فالحيوان جواب
 وهو جواب آخر وثلاثة أجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالنسبة اليه وأربعة
 أجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر وكلما يزيد البعد يزيد عدد
 الأجوبة ويكون عدد الأجوبة زائدا الى عدد مراتب البعد بواحد لان الجنس

على القول بجنسيته ومتوسط (٣٤) وهو الذي فوقه جنس وتحتة جنس كالجسم النامي وسافل وهو الذي

القريب جواب وكل مرتبة من مراتب البعد جواب آخر ثم ان القوم قد رتبوا الكليات الجنسية ليتها لهم التمثيل بها تسهيا لا على المتعلم فوضعوا الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فالحيوان جنس لانه تمام المشترك بين الانسان والفرس وكذلك الجسم النامي لانه تمام المشترك بين الانسان والنبات وكذلك الجسم لانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وكذلك الجوهر لانه تمام المشترك بينه وبين العقل على مذهب المتكلمين من أن الجوهر قسمان مادي ومجرد اذا علمت ذلك فكان الاولى للشارح عند ذكر الاقسام أن يبدأ بالسافل ثم المتوسط ثم العالي كما فعل القوم لان المعتبر في الاجناس التصاعد لا تنازعا فرضا شيئا وفرضا له جنسا فهو لا يكون الا فوقه واذا فرضا لا يخرج جنسا فذلك وهكذا (قوله على القول بجنسيته) أي بكونه جنسا للجسم والعقل المطلق ومقابل له أنه عرض عام لهما خارج عن حقيقتهم وذلك لتركيب الجسم من الاسطحة المتألفة من الخطوط المتألفة من النقط وكلها أمور وهمية ولكن العقل المطلق من الماهيات البسيطة والظاهر أن الجوهر مبين لما ذكر كما ذكره بعض المحققين لانه متعيز وهما ليس كذلك الا أن يقال المراد بالجسم الجسم المركب من الهولي والصورة والماهيات البسيطة جواهر مجردة قطعا وليس الجوهر داخلا في حقيقةهما فصحيح كونه عرضا عاما لهما تدبر قال بعض المحققين وفي القول بان الجوهر جنس عال نظر لان فوقه جنسا وهو موجود (١) لشموله العرض وكذا شئ على القول بشموله المعدوم (قوله قالوا ولم يوجد له مثال) انما تبرأ منه لان بعضهم مثل له بالعقل المطلق بناء على أن الجوهر ليس جنسا له بل عرض عام لئلا يتحقق جنس فوقه وبناء على أن ما تحتة من العقول العشرة أنواع لا أشخص والا لم يكن جنسا ولا اجناس والا لم يتحقق كونه منفردا لوجود جنس تحتة (قوله مما) أي جميعا كما يشير اليه قول الشارح لانه اذا سئل الخ وليس المراد به المعية في الزمان كما هو ظاهر وصحيح بعضهم كونها مرادة ووجهه بان المراد بقوله المقول الصالح للمقولة ولا شك أنه صالح لهما معا أقول الظاهر أن هذا التوجيه فاسد لانه يصير المعنى أنه صالح لان يقال بحسب ما معافتكون الممية قيذا في المقولة لا في الصلاحية كما ادعى وحينئذ فيرجع المحذور (قوله لانه تمام الماهية المختصة به) أي ماهيته الذهنية والافتيام ماهيته الخارجية الماهية الذهنية والتشخص على ما تقدم أو يقال المراد تمام ماهية نوعه على أن التحقيق أن الشخصيات الواحق عارضة للماهية بها صارت الماهية فردا تاملا والمراد بكونها مختصة به أنه مقصور عليها لا يتجاوزها

فوقه جنس وليس تحتة جنس كالحيوان لان الذي تحتة أنواع لا اجناس ومنفرد وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحتة جنس قالوا ولم يوجد له مثال (واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى) أفراده نحو (زيد وعمرو هو النوع) لانه اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الانسان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل واحد منهما كان الجواب ذلك أيضا لانه تمام ماهيته المختصة به (ويرسم) النوع (بانه كلي) دخل فيه سائر الكليات

(١) قوله لشموله العرض كذا بخطه وفي بعض النسخ لشموله الجوهر والعرض اه الى

الى غيرها من الماهيات او المراد انها باعتبار انضمام الشخصيات الخاصة لها مقصورة عليه لا تتجاوز الى غيره من الافراد (قوله مقول على كثيرين) اى على افراد كثيرة او رد عليه انه لا يخلو اما ان يراد الكثرة في الخارج فقط او في الذهن فقط او فيهما وعلى كل فلا يصح اما الاول فلا يخرج عنه مالا افراد له خارجا كالشمس والعنقاء واما الثانى فلا نه يخرج عنه ماله افراد ذهنية وخارجية كالانسان واما الثالث فلا نه يخرج عنه ما يخرج عنه على الاول وحينئذ فيلزم فساد تعريف النوع جمعا واجيب بان المراد ماهو اعم اى تارة ذهنا فقط وتارة ذهنا وخارجا كما افاده الابدى * واقول يمكن ان يجاب ايضا بان المراد بالقول الصالح لان يقال وحينئذ دخلت الاقسام كلها كما لا يخفى وبهذا الجواب اندفع اعتراض آخر على عبارته وهو ان النوع كما يقال على الكثير يقال على الواحد وافاد العلامة السنوسى في مختصره ان المصنف او الاصناف المتحددة الحقيقة كالشخص او الاشخاص فيجيب عنه او عنها بالنوع لكن يضم له في الاول الوصف الذى امتاز به عن غيره من الاصناف وفي الثانى تمام الوصف المشترك بين ذلك المتعدد فاذا سئل عن الزنجى بما هو كان الانسان الاسود جوابا عنه واذا سئل عن الزنجى والصفلى بما هما كان الانسان الاعجمى جوابا عنه ما ثم قال ولم أره متعمدا وانما هو شىء ظهر لى فتامله كتب عليه بعضهم تاملناه فوجدناه قاسدا لانه ان كان السؤال عن الحقيقة فالجواب الانسان فقط وان كان عما يميز قال السؤال بانى لا بما (قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة) اى فقط ليخرج الجنس فانه يقال على ما ذكر مجموعا مع المخالف في الحقيقة نحو ما زيد وعمر ووبر والفرس (قوله خرج به الجنس) قد يقال خرج به خاصيته ايضا والفصل البعيد ويجاب بمثل ما تقدم (قوله مع ان الثالث الخ) اى لانه يقال على المختلفين بالحقيقة كما يقال على المتفقين فيها لكن في غير الجواب نحو زيد وعمر ووبر ماشون وقوله لكن الانسب الخ قد يقال هو لم يدخل في قوله مختلفين بالعدد الخ حتى يخرج بما بعده فالحق ان يقال خرج بقوله بالعدد دون الحقيقة الجنس وخاصيته والعرض العام والفصل البعيد وقوله في جواب ماهو يخرج الفصل الغريب وخاصة النوع (قوله والنوع) اى من حيث هو اعم من الحقيقى والاضافى وليس التقسيم للنوع الاضافى حتى يلزم تقسيم الشىء الى نفسه وغيره فسقط ما اعترض به العلامة القليوبى (قوله وهو المندرج تحت جنس) اعم من ان يكون تحت نوع او جنس وهى مادة الانفراد او يكون

(مقول على كثيرين)
مختلفين بالعدد
دون الحقيقة
خرج به الجنس
(في جواب ماهو)
خرج به الفصل
والخاصة والعرض
العام مع ان الثالث
يخرج بما يخرج به
الجنس ايضا لكن
الانسب اخراجه
بما خرجت به
الخاصة لتشاركها
في العرضية والنوع
قسمان اضافى
وهو المندرج تحت
جنس وحقيقى

وهو ما ليس تحته جنس (٣٦) كالا نسان فيبينهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعان

في نحو الا نسان
فانه نوع اضافي
لا ندراجة تحت
جنس وهو الحيوان
وحقيقى اذ ليس
تحت جنس وينفرد
الاضافي بنحو
الجسم النامي فان
فوقه جنس وهو
الجسم المطلق وتحت
جنس وهو الحيوان
وينفرد الحقيقى
بالماهية البسيطة
كالعقل المطلق عند
الحكماء على القول
بنفي جنسية الجوهر
(واما غير مقول في
جواب ماهو بل
مقول في جواب
أى شىء هو في
ذاته) أى جوهره
(وهو الذى يميز
الشىء) ولو في الجملة
(عما يشاركه في
الجنس كالناطق
بالنسبة الى الانسان
وهو) أى المقول
في جواب ذلك

تحت افراد فقط وهى مادة الاجتماع (قوله وهو ما ليس تحته جنس) الا ولى ما ليس
تحت نوع والا لزم كون الجنس السافل كالحيوان نوعا ويمكن أن يقال أراد الجنس
اللعوى فيخرج الحيوان لان تحته جنسا لغويا وهو الا نسان وأما الا صناف
فليست أجناسا لغة بل أنواع لغة وقوله ما ليس تحته نوع أعم من أن لا يكون فوقه
جنس وهى مادة الافراد أو يكون فوقه ماذكر وهى مادة الاجتماع (قوله فان
فوقه جنس) فى النسخ برفع جنس وحقه النصب الا ان يقال اسم ان ضمير الشأن
والجملة فى محل رفع خبر على حذف قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاذرا وظباء
وقوله تعالى ان هذان اسحران قال فى المعنى وهذا التأويل ضعيف لان ضمير
الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا فى
باب ان المفتوحة اذا خففت (قوله على القول بنفي جنسية الجوهر) أى وعلى
القول بان العقول العشرة افراد لا أنواع والا كان نوعا اضافيا أيضا ولم يكن ماهية
بسيطة على الاول تدبر (قوله بل مقول فى جواب أى شىء هو الخ) أى فى جواب
السؤال بماذا كرا علم ان الطالب باى لا يطلب بها تمام المشترك بين الماهية وشىء
آخر وانما يطلب بها مميزات الماهية عما يشاركها فيما يضاف اليه لفظ أى فاذا قيل
الا نسان أى حيوان هو كان سؤالا عن المشاركات فى الحيوان واذا قيل أى موجود
هو كان سؤالا عن المشاركات فى الوجود والسؤال باى على ثلاثة أضرب احدها ان
لا يزداد على قولنا أى شىء هو شىء ثانها أن يزداد قولنا فى ذاته ثالثها أن يزداد قولنا
فى عرضه فان كان الاول كان الجواب ما يميز المسؤل عنه مطلقا فصلا قريبا أو
بعيدا أو خاصة وان كان الثانى كان الجواب الفصل وحده وان كان الثالث كان
الجواب الخاصة وحدها اذا علمت ذلك فقوله فى ذاته لبيان أن السؤال عن الفصل
الذى الكلام فيه يكون بقولنا أى شىء الا نسان فى ذاته فسمي قط قول القليوبى انه
مستدرك لان الكلام فى الذاتى والجار والمجرور حال من الضمير فى مقول أى
حالة كونه كائنا فى حقيقته أى داخلا فيها (قوله ولو فى الجملة) أشار به الى أنه
لا فرق فى المميز للشىء بين أن يكون عن جميع ماعداه أو عن بعض ماعداه فيصح أن
يجاب باى فصل أريد قريبا أو بعيدا كالناطق والحساس والنامى فاذا قيل الا نسان
أى شىء هو فى ذاته أجيب باحد ماذكر لان المدار على التمييز وهو حاصل بكل
ما ذكر (قوله عما يشاركه فى الجنس) أى ولو بعيدا وقوله كالناطق أى عند من

(الفصل) وذلك لانه اذا سئل عن الانسان باى شىء هو فى ذاته كان الناطق جوابا عنه
لانه يميزه عما يشاركه فى الجنس وتبع فى اقتصاره على قوله فى الجنس المتقدمين بناء على ان كل ماهية

لم يجعله مقولا على غير الحيوان كالملائكة ويريد بالنطق الصفة المستلزمة صحة التمييز
العقلي والنظر اليقيني والتصور الخيالي فيكون فصلا للانسان فقط لا للملائكة
لانها جواهر مجردة أما عند من جعله مقولا على الملائكة أيضا فهم وجنس لا فصل
لشموله الناطق الحيواني وغير الحيواني كالملائكة وحينئذ فلا يصح التمييز به (قوله
لهما فصل) أي يميزها عما يشاركها في الجنس لا في الوجود لان المشارك في الوجود
لا يفتقر الى التمييز بالفصل والالزم التسلسل لان الفصل أيضا موجود فالتمييز عنه
يحتاج الى فصل آخر وهكذا كذا قاله السعدو كأنه لا يصح لان الفصل ليس من
المشارك في الوجود اذ هو جزء الماهية تامل (قوله فلها جنس) أي يجب أن يكون
لهذا ذلك لعدم جواز تركيب الماهية من أمرين متساويين أما عكس ما ذكر وهو أن
كل ماهية لها جنس فلها فصل فلا خلاف بين الفريقين فيه (قوله الى زيادة أو في
الوجود) أي بناء على جواز التركيب من المتساويين لان كلا منهما حينئذ فصل
مميز للماهية عن المشارك في الوجود لا في الجنس اذ لا جنس تدبر (قوله ومبنى
الخلاف) أي بناء على هذا البناء انما هو على ما ذكره الامام أما على ما ذكره
الحكيم المحقق فليس مبني عليه لانه قال ان فصل الشيء ان يختص بجنسه
كالجساس للحيوان بالنسبة الى الجسم النامي كان مميزا عما عداه مما يشاركه في
الوجود وان لم يكن مختصا بجنسه كالناطق للانسان عند من جعله مقولا على غير
الحيوان كالملائكة مثلا فهو مميز للانسان عن جميع مشاركاته في الجنس لا عن
جميع ما يشاركه في الوجود لانه لا يميزه عن الملائكة (قوله ومن لا فضلا) أي ومن
لا يجوز ذلك لا يزيد ما ذكر وهم المتقدمون واستدلوا على المنع بادلة منها ان الماهية
لو تركبت مما ذكر فاما ان يحتاج كل منهما الى الآخر أو يحتاج أحدهما الى الآخر أو
لا يحتاج واحد منهما الى الآخر وكل فاسد أما الاول فللزوم الدور وأما الثاني
فللزوم ترجيح أحد المتساويين على الآخر من غير مرجح وأما الثالث فلضرورة
احتياج بعض أجزاء الماهية الى بعض في وجود الماهية قال بعض المتأخرين
يمكن أن يختار الاول ويدعى أن الدور بمعنى لا سبق كما قالوا في توقف الجوهر على
العرض والعكس أو يدعى اختلاف جهة التوقف كما قالوا في الهيولى والصورة فان
توقف الهيولى على الصورة من جهة البقاء وتوقف الصورة على الهيولى من جهة
الشكل والتعين وقال بعض آخر يمكن أن يختار الثاني ويمنع ما ذكر فيه لانه ربما
يكون فيه ما يقتضي الترجيح كالمليسة (قوله يقال على الشيء) انما قال على الشيء
وخالف نسق ما تقدم ايشمل القول على الاشياء المنفصلة الحقيقة كالناطق والمقول

لهما فصل فلها
جنس وذهب
المتاخرون الى زيادة
أو في الوجود
ومبنى الخلاف
على جواز تركيب
الماهية من أمرين
متساويين وعدمه
فمن جواز تركيبها
من ذلك زاد ما ذكر
ومن لا فضلا
(ويرسم) الفصل
(بانه كلي) دخل فيه
سائر الكليات
(يقال على الشيء
في جواب أي شيء
هو

في ذاته) خرج به
 الجنس والنوع
 لا هما يقالان في
 جواب ماهو
 والعرض العام لانه
 لا يقال في الجواب
 أصلا كما مر
 والخاصة لانها انما
 تميز الشئ عن عرضه
 لا في ذاته والفصل
 قسمان قريب وهو
 ما يميز الشئ عن
 جنسه القريب
 كالناطق بالنسبة
 الى الانسان وعيد
 وهو ما يميز الشئ
 في الجملة عن جنسه
 البعيد كالجناس
 بالنسبة الى الانسان
 (فان قلت) يلزم أن
 يكون الجنس فصلا
 لانه يميز هذا
 التمييز (قلت)
 لا بعد فيه ان أتى
 به في جواب أى
 شئ هو في ذاته
 بخلاف ما اذا أتى
 به في جواب ماهو
 فله اعتباران بحسب
 السؤال ثم تبنى
 بالعرضي فقال

على المختلفة كالجناس والتامى (قوله في ذاته) حال من أتى والمعنى هو من حيث المميز
 أى شئ حال كونه كائنا في ذاته أى حقيقته (قوله خرج به الجنس الخ) ظاهره أنه
 جعل المذكور قيدها واحداً مخرجاً للامور المذكورة والاولى جعله قيوداً ثلاثة
 وهي يقال في جواب واضافة الجواب الى ما بعده وقوله في ذاته ويخرج بالاول
 العرض العام لانه لا يقال في الجواب أى الاصطلاحى وهو جواب ماهو
 وجواب أى شئ هو ويخرج بالثاني الجنس والنوع وبالثالث الخاصة ويمكن أن
 يكون مراد الشارح ويكون اخراج المذكورات على الترتيب الا أنه يبعد تأخير
 العرض العام عن الجنس والنوع في الاخراج ممل (قوله في جواب ماهو) أى وان
 اختلفت جهة المقولية لان الاول يقال بحسب الشركة فقط والثاني يقال بحسب
 الشركة والخصوصية معا كما تقدم (قوله والفصل قسمان) أى انفصل من حيث
 هو لا بقيد كونه قريباً أو بعيداً فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره كما توهم سمي الاول
 قريباً لانه يميز عن المشارك في الجنس القريب والثاني بعيداً لانه يميز عن المشارك
 في الجنس البعيد (قوله عن جنسه القريب) أى صاحب جنسه القريب بمعنى
 المشارك فيه وكذا يقال فيما بعده وقوله في الجملة أى عن بعض المشاركات كما هو
 ظاهر * بقى شئ آخر وهو ان الفصل ينقسم الى مقوم ومقسم لان له نسبة للنوع
 والجنس فان نسب الى النوع كان مقوماً له أى داخل في قوامه وجزأه وان نسب الى
 الجنس كان مقسماً له أى محصلاً منه قسماً وكل مقوم للعالمى مقوم للسافل لان نفس
 العالمى مقوم للسافل ومقوم المقوم مقوم لان جزء الجزء جزء وليس كل مقوم للسافل
 مقوماً للعالمى لانه لو كان كذلك لم يكن بين العالمى والسافل فرق وكل مقسم للسافل
 مقسم للعالمى ولا عكس لان فصل السافل مقسم للعالمى وهو لا يقسم السافل (قوله
 فان قلت يلزم الخ) هذا السؤال نشأ من قوله وهو ما يميز الشئ في الجملة كانه قيل
 اذا اكتفى في الفصل بالمميز في الجملة يلزم أن يكون الجنس فصلاً لانه يميز الماهية
 في الجملة وأجاب القطب بانه يعتبر مع المقولية المذكورة في تعريف الفصل
 أن لا يكون المميز تمام المشترك ليخرج الجنس لكن يلزم عليه خروج بعض
 جزئيات الفصل البعيد فالاولى بل الصواب ما اشار اليه الشارح من الجواب وقوله
 لا يمد فيه أى كون الجنس فصلاً ان أتى به الخ أى بان كان مقصود الطالب تمييز
 الماهية لا بيان تمام المشترك وقوله بخلاف ما اذا أتى به الخ أى بان كان مقصود
 الطالب بيان تمام المشترك تدبر (قوله ثم تبنى بالعرضي) أى أتى به ثانياً بعد الا بيان
 بالذاتى أولاً والمراد بالعرضي هنا المنسوب لما يعرض للذات وهو الخارج عن

الماهية قديما كان أوحادنا وهو مصطلح اهل الميزان لا المنسوب للعرض المقابل للجوهر كما هو مصطلح المتكلمين وبين التفسيرين عموم وجهي يجتمعان في نحسو السواد والبياض وينفرد الاول في نحو القدرة والثاني في نحو الناطقية كذا حقه بعض مشايخنا (قوله وأما العرضي الخ) قيل يلزم على هذا التقسيم أن تكون الكليات سبعة لا خمسة وأجيب بان العرض انما هو التقسيم الثانوي وأما الاولى فهو كتقسيم النوع والفصل الى قسمين كما تقدم (قوله فاما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية) أي لا يمكن ذلك في الذهن بمعنى أنه لا يمكن ادراكها بدون ادراكها كالفردية للاثلاثية والزوجية للاربعة أو في الخارج بمعنى أنه لا يمكن وجودها بدونها فيه كالسواد للحبشي ويسمى الاول لازم الذهن والثاني لازم الوجود أو من حيث هي بمعنى أنه لا يمكن وجودها باحد الوجودين منفكة عنه ككون احدي زوايا المثلث منفرجة والاخرين حادثين أو كون زواياه الثلاث مساويات لثلاثيته فانه اذا حصل في الذهن أو في الخارج لا بد وأن يتصف بما ذكره يسمى لازم الماهية (قوله كالمضاحك بالقوة) المضاحك مشتق من الضحك وهو انبساط الوجه مع انكشاف مقدم الاسنان من سرور النفس ولكون انكشاف مقدم الاسنان لدخول في مسماها سميت مقدمات الاسنان ضواحك والقوة فسرهما بعضهم بامكان حصول الشيء مع انعدامه وبعضهم بامكان الحصول مطلقا أي غير مقيد بالعدم وهو المراد هنا ولا شك أن الضاحك بالقوة بهذا المعنى لازم للانسان ذهنا وخارجا وأما الاول فلا يصح ارادته لعدم لزومه للانسان ذهنا ولا خارجا لحصول الضحك بالفعل له بالمشاهدة (قوله ولا يمتنع انفكاكه) أي يمكن انفكاكه عنها ولو في وقت ما وهو العرض المفارق أي ممكن المفارقة سواء وقعت بالفعل بسرعة كحمر الخجل أو ببطء كالشباب أو لم تقع أصلا كالفقير الدائم لمن لم يمكن غناء عادة والفرق بين هذا وبين لازم الوجود كالسواد أن هذا ممكن الزوال وذلك غير ممكن الزوال تامل (قوله اما أن يختص بحقيقة واحدة) أي بأفرادها لان الخاصة لا تلازم الماهية من حيث هي أي بقطع النظر عن الافراد والمراد بالحقيقة ما يشمل النوعية والجنسية كالمضاحك في الاولى والماشي واللون في الثانية خلافا لمن قال انها لا تكون الا للنسوع (قوله وهو الخاصة) قدمها على العرض العام لان مفهومها وجودي ومفهومه عددي لان الخاصة ما يختص بحقيقة واحدة (١) والعرض ما لم يختص بما ذكره وهي قسمان خاصة حقيقية ويقال لها مطلقة أي لم تقيد بشيء عددي شيء كالمضاحك الانسان واضافية ويقال لها غير مطلقة وهي

(وأما العرضي
فاما أن يمتنع انفكاكه
عن الماهية وهو
العرض اللازم
كالمضاحك بالقوة
بالنسبة الى الانسان
(أولا يمتنع)
انفكاكه عنها (وهو
العرض المفارق)
كالمضاحك بالفعل
بالنسبة الى الانسان
(وكل واحد منهما
اما أن يختص بحقيقة
واحدة وهو
الخاصة كالمضاحك
بالقوة والفعل
بالنسبة الى الانسان)
لانه بالقوة لازم
لماهية الانسان
يختص بها بالفعل
مفارق لها

(١) (قوله والعرض
ما لم يختص)
كذا
بخطه والمراد العام
كما صرح به في
بعض النسخ اه

مختص بها وهذا ذهب المتأخرين وأما المتقدمون فشرطوا أن تكون الخاصة لازمة غير مفارقة لها التي يعرف بها (وترسم) الخاصة (٤٠) (بأنها كلية) دخل فيها سائر الكليات (تقال على

ما تحت حقيقة واحدة فقط) من الافراد (قولا عرضيا) خرج به الجنس والعرض العام لانهما يقالان على حقائق النوع والفصل لان قولهما على ما تحتهم ما ذاتي لا عرضي ولا حاجة الى قوله فقط بعد واحدة والخاصة قد تكون للجنس كاللون للجسم وقد تكون للنوع كالضاحك للانسان وكل خاصة لنوع خاصة لجنسه ولا يتمكس (واما أن يعم) كل من المرض اللازم والمفارق (حقائق فوق حقيقة واحدة وهو المرض العام) كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة للانسان وغيره

التي تكون بالنسبة الى شيء عدون شيء كالماشي بالنسبة الى الانسان باعتبار كونه مقابلا للحجر لا باعتبار كونه مقابلا لبقية أنواع الحيوان (قوله مختص بها) أورد عليه ان الضحك مطلقا لا يختص بتلك الحقيقة لما قيل من ان الملائكة والجن يضحكون ويبتكون أيضا وأجيب بان التحقيق عند الحكماء ان حالهم لا يقتضي ضحكا ولا بكاء ولا ينافيه ما ورد في السنة من نسبة الضحك الى الملائكة والجن الجن لان المراد به التعجب مجازا من باب التلويح اسم المسبب على السبب (قوله فشرط ان تكون الخاصة لازمة) ظاهره بل صريحه انهم شرطوا ذلك في تسميتها خاصة وليس كذلك بل انما شرطوا ذلك في الخاصة المعرف بها الاشتراطهم التساوي بين المعرف والمعرف وأما المتأخرون فلم يشترطوا ذلك لان المدار عندهم على تصور المعرف بوجه ما هو حاصل بالمفارقة (قوله ولا حاجة لقوله فقط بعد واحدة) قد يقال الحاجة داعية اليه لان قوله يقال على ما تحت حقيقة واحدة شامل للكليات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام لكونهما يقالان أيضا على ما تحت حقائق والظاهر أن الجنس خارج بقوله قولا عرضيا فالحاجة الى التقييد انما هو بالنسبة للعرض العام تامل (قوله والخاصة قد تكون للجنس) لما قدم المصنف ان الخاصة ما يختص بحقيقة واحدة وكان ظاهره انها لا تكون للجنس أفاد أنها قد تكون له فيكون بمنزلة الاستدراك على كلام المصنف وقوله كاللون للجسم قد يقال هو قائم بالجواهر الفرد ايضا لان الجسم مركب منه والقائم بالكل قائم باجزائه فلا يكون خاصة لهذا الجنس على أنه قد يقال لا نسلم كون اللون لازما للجسم لان بعض افراده كالماء والاعلا لون له (قوله وكل خاصة نوع) كالضاحك الانسان خاصة لجنسه كالحيوان بمعنى أنها لا تتجاوز الى غيره لانه يازم من عدم مجاوزته للخاص عدم مجاوزته للعام ضرورة أنه لو تجاوز العام تجاوز الخاص وليس المراد ان خاصة النوع توجد في كل فرد من افراد الجنس لعدم صحته (قوله ولا يتمكس) أي عكسا لقويلا ان بعض خواص الجنس لا يكون خاصة للنوع كالحياة الخاصة بالحيوان فانها ليست خاصة لنوعه كالانسان (قوله وهو المرض العام) سمي بذلك لعمومه حقائق مختلفة (قوله لازم لما هيأت الحيوانات) أي أنواعها فيكون عرضا عاما لها بهذا الاعتبار وأما بالنظر الى القدر المشترك بين الأنواع

من الحيوانات) لانه بالقوة لازم لما هيأت الحيوانات وبالفعل مفارق لها وعلى التقديرين هو غير مختص بواحدة منها (ويرسم بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات (يقال وهو

على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً) خرج به الجنس لان قوله على ما تحت ذاتي لا عرضي والنوع
والفصل والخاصة لانها لا تقال الا على حقيقة واحدة قيل وانما (٤١) كانت هذه التعريفات

رسوما للكميات
لجواز أن يكون
لها ماهيات وراء
تلك المفهومات
التي ذكرناها
ملزومات مساويات
لها فحيث لم تتحقق
الماهيات أطلق
على تلك المفهومات
الرسوم قال العلامة
الرازي وهذا
بمعزل عن التحقيق
لان الكميات
أمور اعتبارية
حصلت مفهوماتها
ووضعت أسماؤها
بازائها فليس لها
معان غير تلك
المفهومات فتكون
هي حدودا على ان
عدم العلم بانها
حدود لا يوجب
العلم بانها رسوم
فكان المناسب
ذكر التعريف
الذي هو أعم
واعلم ان غرض

وهو الحيوان فانه خاصة لازمة له ان أخذ بالقوة ومفارقة ان أخذ بالفعل (قوله على
ما تحت حقائق مختلفة) أورد عليه انه صادق على خواص الاجناس كالماشي
للحيوان وأجيب بانها خاصة باعتبار نسبتها للجنس وعرض عام باعتبار نسبتها الى
الانواع كما سلف قريبا والخاصة ان قيد الحيثية معتبر في التعاريف ثم اعلم ان
الحقائق المختلفة ان كانت أجناسا كان الخارج عرضا عاما للجنس كالسواد وان
كانت أنواعا فقط كان الخارج عرضا عاما للنوع وخاصة للجنس كالأكل
والشارب (قوله قيل وانما) كانت هذه التعريفات رسوما الخ) هذا اشارة الى
سؤال وجواب حاصل السؤال لم أطلق المصنف على هذه التعريفات الرسوم دون
الحدود وحاصل الجواب أنها إنما أطلق عليها الرسوم لجواز أن يكون لهذه الكميات
ماهيات وراء تلك المفهومات أي خلافاً يكون إطلاق الكميات عليها حقيقة
وتكون ملزومة لتلك المفهومات مساوية لها ليصح التعريف بتلك المفهومات
فحيث لم تتحقق تلك الماهيات أي لم نعلم أطلق على تلك المفهومات الرسم وقوله
قال الامام الرازي الخ جاصله رد ذلك الجواب بوجهين حاصل الاول لا نسلم ذلك
الجواز لان تلك الكميات أمور اعتبارية أي اعتبارها المعتبر وهو الواضع وحصل
مفهوماتها ووضع أسماءها بازائها فليس لها معان أخر غير تلك المفهومات وحاصل
الثاني الذي أشار اليه بقوله على أن عدم العلم الخ سلمنا الجواب المذكور لكن انما
يفيد عدم العلم بتلك الماهيات وعدم العلم بكونها حدودا وذلك لا يوجب العلم
بكونها رسوما فكان المناسب الا تيان بالتعريف الذي هو أعم من الحد والرسم
لاحتتمال كونها في الواقع حدودا أو رسوما وقوله بمعزل عن التحقيق أي يمكن
منعزل ومنفرد عن القول الحق وظاهر كلام الشارح ان قوله وانما كانت رسوما الخ
ليس من كلام الامام وليس كذلك كما يعلم من كلام الابدی وكان الاولى ان يقول
وانما كانت رسوما لان المقولية عارضة لها خارجة عنها والتعريف بالخارج رسم
وانما كانت خارجة لان الجنس مثلا هو الكلي الذاتي للحقائق المختلفة قيل
عليها أو لم يقل (قوله واعلم) أمر لكل من يتأني منه العلم وكثيرا ما يأتي به المحققون
في أوائل المباحث الدقيقة ليتنبه السامع لها أكثر من غيرها وقوله أن غرض المنطقي
أي مقصوده من هذا الفن والحاصل أن مقصود المنطقي محصور في شيئين

المنطقي معرفة ما يوصل الى التصور وهو القول الشارح أو الى التصديق وهو الحجة ولكل منهما مقدمة
ولما فرغ من مقدمة الاول أخذ في بيانها فقال

(القول الشارح)
 سمي به لشرحه
 الماهية ويقال له
 التعريف ومعرف
 الشيء ما تستلزم
 معرفته معرفته
 والتعريف اما
 حداً أو رسم وكل
 منهما اما تام أو
 ناقص ودليل حصره
 في الاربعه أنه اما
 أن يكون بجميع
 الذاتيات فهو الحد
 التام أو ببعضها
 فالحد الناقص
 أو بالجنس القريب
 والخاصة فالرسم
 التام أو بغير ذلك
 فالرسم الناقص
 وبقى خامس وهو
 التعريف اللفظي
 وهو ما أنبأ عن
 الشيء بلفظ أظهر
 مرادف مثل
 العقار الخمر وقد
 أخذ في بيان
 الاربعه فقال
 (الحد قول دال
 عاماهية الشيء)

الاول ما يوصل الى استحضار الجحول التصوري وهو القول الشارح والثاني
 ما يوصل الى استحضار الجحول التصديقي وهو الحجة ولكل من هذين الموصليين
 مقدمة أي مبادى مبادى الاول الكليات الخمس ومبادى الثاني القضايا

﴿ القول الشارح ﴾

الذي يشرح الماهية هو الحد التام أما الرسم فلا يشرحها بل يميزها بوجهه ما فيكون
 اطلاقه على المعرف مطلقاً كما هنا من اطلاق الاخص على الاعم أو يقال هو
 حقيقة فيما ذكر باعتبار أن الشرح بمعنى البيان والتمييز بالرسم بيان للماهية في
 الجملة وكذا يقال في الحد الناقص (قوله لشرحه الماهية) ظاهره أن ذلك علة
 لجموع قوله القول الشارح وليس كذلك فكان الاولى في البيان سمي شارحاً لشرحه
 الماهية (قوله ويقال له التعريف) أي التبيين وهو مصدر أر يد به اسم الفاعل أي
 المعرف كما أشار إليه بقوله ومعرف الشيء الخ (قوله ما تستلزم معرفته معرفته) أي
 قول تستلزم معرفته معرفته أي معرفة الشيء والمعرف قيل عليه أن أر يد بالمعرفة الثانية
 المعرفة بالكنه أي بجميع الذاتيات صار التعريف غير جامع لخروج ما عدا الحد
 التام عنه وإن أر يد بالمعرفة المعرفة بوجه صار غير جامع أيضاً لخروج الحد التام وغير
 مانع لصدقه على الخاصة مع واحد من العرضيات من الرسم الناقص المركب منها
 ومن عرض آخر لأن هذا جزء معرف وجزء المعرف ليس معرفاً وصدقه أيضاً
 على القياس الاستثنائي وأجيب بان المراد بالمعرفة التصور مطلقاً أي بالكنه أو
 بوجه فدخل فيه الانواع الاربعه وخرج القياس الاستثنائي فانه لا يستلزم التصور
 كما هو ظاهر لا يمكن ببقائه عليه دخول الخاصة مع واحد من العرضيات في الرسم
 الناقص فتأمل (قوله أو ببعضها) أي المساوي للمعرف كالفصل القريب
 ولومع غيره ما عدا الجنس القريب والا كان تاماً وما عدا العرضي كما يؤخذ مما
 يأتي وبما ذكرناه فخرج الجنس وخصه بربا أو بعيداً والفصل البعيد لعدم
 المساواة للمعرف حينئذ (قوله أو بغير ذلك) أي كالجنس البعيد والخاصة أو
 والعرض العام والخاصة فقط أو العرض العام فقط أو الخاصة مع العرض العام
 (قوله وبقى خامس الخ) هذا نقض لنحصر السابق بناء على عدم دخوله في الرسم
 والحققون على دخوله فيه لأن لفظ الخمر في المثال خاصة من خواص العقار ومثل
 ذلك ما زاده بعضهم من التعريف بالمثال والتقسيم لانها خاصتان للمعرف
 وقراء ما أنبأ عن الشيء أي دل عليه وقوله أظهر أي عند السامع (قوله دال) أي
 بالمطابقة فخرج عن الحد القضية الدالة على عكسها والملازم والمركب الدال على

أى حقيقة الذاتية

(وهو الذى يتركب
من جنس الشئ
وفصله القريبين
كالحيوان الناطق
بالسببة الى الانسان)
لانك اذا قلت
مالانسان فيقال
الحيوان الناطق
وكالجنس القريب
حده كقولك فى حد
الانسان هو الجسم
النامى الحساس
المتحرك بالارادة
الناطق (وهو)
أى الذى يتركب
مما ذكر (الحد
التام) أما كونه
حدا فلان الحد لغة
المنع وهو مانع من
دخول الغير فيه
وأما كونه تاما
فلذا ذكر جميع
الذاتيات فيه
وخرج بذكر ماهية
الشئ الرسم فانه
انما يدل على آثاره
كما سيأتى بكلامه
يدل على تخصيص
الحد بذوات
الماهيات المركبات
فتخرج اليها نط

لا زمة البين والتعبير بدال يفيد أن المراد تعريف الحد اللفظى وقد يقال لا يفيد
لان القول العقلى دال على المعنى أيضا كما هو ظاهر وقوله على ماهية الشئ أى كلاً
كما فى الحد التام أو بعضاً كما فى الحد الناقص وأورد عليه أن التعريف حينئذ غير
مانع لشموله الرسم التام وبعض أفراد الرسم الناقص كما يعلم مما يأتى وان أراد
أو بعضاً فقط كان غير جامع لخروج أكثر أفراد الحد الناقص وهو ما كان بالفصل
القريب وغيره تامل والمراد بالماهية تماثله الشئ هو هو وهو الحقيقة منسوبة
فى الأصل الى ماهى لانه يسئل به عنها (قوله أى حقيقة الذاتية) قال قل لوقال
أى حقيقة وذاته لكان أولى وذلك لا يهاجمه أن الحقيقة غير الذات لان المنسوب
غير المنسوب اليه اللهم الا أن يراد بالذات الما صدق كما تقدم تفصيله (قوله وهو
الذى يتركب الخ) الضمير عائد الى الحد التام فى ضمن مطلق الحد أو الى الحد السابق
بمعنى الحد التام ويكون فى كلامه استعمالاً ويحتمل رجوع الضمير الى مطلق الحد
ويكون قوله والحد الناقص معطوفاً على الذى وقوله وهو الحد التام معترض والمراد
بالتركب ما يشمل اللفظى والعقلى (قوله من جنس الشئ) أى اجمالاً أو تفصيلاً كما
يعلم مما سيأتى (قوله المتحرك بالارادة) قال فى شرح المطالع لا حاجة اليه لا غناء
حساس عنه وانما ذكرهما مع تلازمهما لانه لم يعلم أيهما الذاتى والاخر اللازم
ولو ذكر أحدهما صح التعريف غاية الامر أنه لم يعلم كونه حداً أو رسماً (قوله
فلان الحد لغة المنع) أى وحينئذ فهم من اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل أو من
باب تسمية الشئ باسم صفته والعلاقة التماثل (قوله وهو مانع من دخول الغير) أى
لا شتماله على جميع الذاتيات الخاصة بالحدود ومانع أيضاً من خروج بعض
أفراده عنه (قوله على آثاره) أى عوارضه وخواصه (قوله وكلامه يدل الخ) أى
حيث عبر بالتركب مما ذكر وكما يدل على ذلك يدل على تخصيصه أيضاً بغير الماهية
المركبة من أمرين متساويين على القول بجواز ذلك اذ لا جنس لها * واعلم ان
الحقائق اما أن تكون بسيطة أو مركبة وكل واحدة ما أن يتركب عنها غيرها أولاً
فالاول البسيط الذى لا يتركب عن غيره ولا يتركب منه غيره وهذا لا يحد لكونه
غير مركب ولا يحد به غيره لكونه ليس جزأ لغيره كالواجب تعالى والثانى البسيط
الذى يتركب منه غيره ولا يتركب من غيره وهو البسيط الذى ينتهى اليه المركب
بالتحليل وهذا يحد به لكونه جزءاً من غيره ولا يحد لكونه غير مركب كالجوهر
والثالث المركب الذى لا يتركب منه غيره وهذا يحد لكونه ذا أجزاء ولا يحد به
لكونه ليس جزءاً لغيره كالانسان والرابع المركب الذى يتركب منه غيره وهذا يحد

فانها انما تعرف بالرسوم (٤٤) لا بالحدود ويعتبر في الحد التام تقديم الجنس على الفصل لان

الحد لا يكون مركبا ويحدد به اكونه جزا من غيره كالحوان فظهر من هذا ان الحد لا يكون
الا للمركب (قوله فانها انما تعرف بالرسوم) أى الناقصة وأما التامة فلا لا اعتبار
التركيب فيها من الجنس القريب وخواصه اللازمة له وهو مناف للبساطة (قوله
ويعتبر في الحد التام) كان الاولى عدم التقييد بالتام لان الحد الناقص أيضا كذلك
وقوله ومفسر الشئ متأخر عنه أى لكونه محكوما به عليه والمحكوم به متأخر عن
المحكوم عليه طبعا (قوله لئلا يلزم التسلسل) أى لان تعريف الحد حده فلو احتاج
الحد الى حد لا احتاج حده الى حد وهكذا فيلزم التسلسل (قوله لان حد الحد نفس
الحد) أى في المفهوم وذلك لان الحد قول دال على الماهية وكذلك حد الحد قول
دال على ماهية الحد فما كان تعريف الحد يكون تعريف الحد وحينئذ فلا تسلسل
انما يلزم التسلسل أن لو أريد بالحد ما صدقه وقلنا انه يعرف على أن الواسع ارادته
وقلنا بما ذكرنا نسلم التسلسل الا لو كان لا ينتهي الى معرف معروف ونحن نشترط
اتماده اليه كما أننا في مقدمات البراهين نشترط اتمادها الى الضربة لئلا يلزم التسلسل
على أن التسلسل في الامور الاعتبارية لا تقطعها بانقطاع الاعتبار غير محال وقوله
كما أن وجود الوجود نفس الوجود أى في المفهوم أيضا وقوله مندرج في الحد أى
فيما يطلق عليه هذا اللفظ بمعنى أن هذا اللفظ كما يطلق على نفس الحد يطلق
على حده وليس المعنى كونه فردا من أفراد حتى يلزم عليه كون الخاص نفس العام
كما توهمه بعضهم فاعترض على الشارح والحاصل أن حد الحد من حيث مفهومه
لا باعتبار عارض كونه حد الحد هو نفس الحد من حيث مفهومه لا ندرا جهما
تحت لفظ الحد (قوله وان امتاز عنه باضافته اليه) أى وتلك الاضافة عارضة
خارجة عن المفهوم ولا تقدر في النفسية المذكورة تامل (قوله والحد الناقص)
مطوف على الذي كما تقدم أو مبتدأ خبره كالجسم الناطق الخ أو خبره محذوف
أى من القول الشارح أو غير ذلك (قوله من جنس الشئ البعيد) أى بمرتبة
أو أكثر وكلما كان أبعد كان ناقصا وقوله فلم يدم ذكر الخ أى لتقص بعض
الذاتيات فيه وكان الاولى التعبير بما ذكره كالا يخفى (قوله من جنس الشئ
القريب) التقييد بالقريب باحد مذهبين والمذهب الثاني عدم التقييد وعليه فيتمدد
الرسم التام (قوله وخواصه اللازمة له) أى البينة الثبوت له والانتفاء عن غيره
والا لم يكن تصوره سببلا لا كتساب تصور المألوم فلا يكون معرفا فلا يكون
رسما ويخرج باللازمة المفارقة كالمصاحف بالفعل فانه أخص من الانسان

الفصل مفسر له
ومفسر الشئ متأخر
عنه قيل لا يمكن
تعريف الحد لئلا
يلزم التسلسل
وأجيب بمنع
لزومه لان حد الحد
نفس الحد كما أن
وجود الوجود
نفس الوجود
بمعنى أن حد الحد
من حيث انه حد
مندرج في الحد
وان امتاز عنه
باضافته اليه
(والحد الناقص
وهو الذي يتركب
من جنس الشئ
البعيد وفصله
القريب كالجسم
الناطق بالنسبة
الى الانسان) أما
كونه حدا فلما مر
وأما كونه ناقصا
فلم يدم ذكر جميع
الذاتيات فيسه
(والرسم التام وهو
الذي يتركب من
جنس الشئ)

بالقريب (وخواصه اللازمة له كالحوان الضاحك في تعريف الانسان) أما كونه فلا

فلا يصح رسمه به ثم جمع الخواص ليس شرطاً في الرسم ولذا اقتصر القبط على
الخاصة الواحدة وقد يقال الجمعية باعتبار المواد أو للجنس (قوله وقيد بامر مختص
بالشيء*) أي وهو الخاصة كما قيد في الحد التام بالفصل القريب وهو مختص بالمعرف
(قوله من عرضيات) أقاد بالجمع أنه لا تكفي الخاصة الواحدة وهو مذهب المتقدمين
لأنهم منعوا التعريف بالمفرد (قوله تختص بجملة) أقاد أن العرض العام لا يقع وحده
معرفاً ولو تعدد بان كان عرضين عامين أو أكثر لا تختص بجملة بحقيقة واحدة
كتعريف الإنسان بأنه ماش متنفس والظاهر أن ذلك ممتنع حتى على مذهب من يجوز
التعريف بالاعم تأمل (قوله وان لم يختص بالخ) صادق بأنه لا يختص شيء من آحادها
بالمعرف كتعريف الإنسان بماء الوصف الأخير من المثال وبما إذا اختصت
واحدة كالمثال بتمامه وحينئذ فلا حسن وقوعها أخيرة كما فعل المصنف وبما إذا
اختصت كل واحدة كما هو مقتضى الغاية كتعريف الإنسان بأنه كاتب بالقوة
ضحكك بالطبع فالصور ثلاثة (قوله كقولنا في تعريف الإنسان الخ) أورد
بعضهم عليه أنه تعريف خاصيتين أحدهما مركبة وهي ماء الوصف الأخير
والأخرى مفردة وهي الوصف الأخير ولم يشترط أحد في الرسم الناقص التركيب
من خاصيتين وأجيب بأنه على تسليم هذا النفي السكلي لا يلزم من عدم اشتراط ذلك
عدم صحة أن يقال ويطلق على مجموع ذلك بعد وجوده أنه رسم ناقص لأن المراد قصد
التمييز وهذا المجموع أقوى في التمييز من غيره وذلك لا ينافي كون التعريف
ببعضه عند أفرادها كافياً وقوله ماش على قدميه خرج الماشي على أربع أو ثلاث أو
أكثر كالود المتولد من السرجين وخرج أيضاً الماشي على بطنه كالحية وقوله عريض
الظفار خرج مدورها كالطير وقوله بادي البشرة أي ظاهرها خرج مستورها
بالوبر كالابل وبالصوف كالغنم وبالشعر كالعز وقوله مستقيم القامة خرج غيره فكل
واحد من هذه الأوصاف لا يختص بالإنسان لحصول الأول لنحو الدجاج والثاني
لنحو البقر والثالث لنحو الحية والرابع لنحو الشجر وأما مجموعها فمختص به
وقوله ضاحك بالطبع أي بالقوة هذا مختص بالإنسان ونوزع فيه بان التماس
يضحك كما يضحك الإنسان قال العلامة السنوسي لا يقال المراد بالضحك ما يكون
سبباً عن التعجب القلبي ومختص بالإنسان وضحك ما ذكره صوري لاحقاً
لأننا نقول بل هو ضحك حقيقة لأنهم حكوا عنه أنه انما يضحك إذا رأى أو سمع
ما يتعجب منه (قوله فاعدم ذكر جميع الخ) أي لأنه لم يذكر فيه الجنس القريب

آثار الشيء كان
تعريفها بالآثار
وأما كونه تاماً
فلمشابهته الحد
التام من حيث
أنه وضع فيه
الجنس القريب
وقيد بامر يختص
بالشيء (والرسم
الناقص وهو
الذي يتركب من
عرضيات تختص
بجملة) وان لم
يختص رسم كل
منها (بحقيقة
واحدة كقولنا
في تعريف
الإنسان أنه ماش
على قدميه عريض
الظفار بادي
البشرة مستقيم
القامة ضاحك
بالطبع) أما
كونه رسماً
فله امر وأما كونه
ناقصاً فله عدم
ذكر جميع أجزاء
الرسم التام وبقيت
أشياء مختلفة

(قوله مع الفصل) أى القريب بقربة المثال وكذا يقال فى قوله أو بالفصل وحده
 (قوله والاكثر ون على أن كلامها حاد ناقص) أى والاقلون على أنها رسم
 خلوها عن الجنس قال بعض مشايخنا وهو واضح فى غير التعريف بالفصل وحده
 وكلام السيد سعيد قدوة يفتضى أن مقابل ما ذكره الشارح فى الفصل مع الخاصة
 أو مع المرض العام بعدم اعتبارها أى فليس لها اسم خاص وزعم أنه مذهب
 الاكثر خلافا لما يفيد كلام الشارح من أنه مذهب الاقل قالوا لان المفصود
 من التعريف منحصرفى أمرين وهما الاطلاع على ذاتيات الشئ وتمييزه عما عداه
 والمرض العام لا يفيد شيئا منهما فى الثانى والتمييز حصل بالفصل فى الاول مع
 زيادة الاطلاع على بعض الذاتيات فتصير الخاصة حينئذ ضائعة فعلمت من مجموع
 ذلك أن المذاهب ثلاثة وأما التعريف بالفصل وحده فقابل ما ذكره الشارح
 أنه لا يصح التعريف به لكونه مفردا والتعريف به وحده لا يفيد وهو مذهب
 الشيخ ونسبه للمحققين واستدل عليه الاصبهانى بان الشئ المطلوب تصوره لا بد
 وأن يكون مشهورا به بوجه ما والامتنع طلبه لان المجهول من كل وجه يستحيل
 طلبه فذكر الجنس يحصل الشعور به وذكر الفصل أو الخاصة بعده يحصل تصوره
 فبان أن تصور المطلوب انما يحصل بالمؤلف لا بالمفرد قال بعض المحققين وفيه
 نظر لان تصور المطلوب بوجه ما ليس جزأ من التعريف وانما هو شرط فيه
 والشرط خارج تامل (قوله بالعرض العام مع الخاصة) ظاهره أن هذا غير
 داخل فى كلام المصنف وليس كذلك اذ تعريفه للرسم الناقص يشمله وتمثيله
 بما ذكره لا يخصه ويمكن أن يجاب بان تعريفه للرسم الناقص بما ذكره المتفق
 عليه بل له وللمختلف فيه (قوله المساوية للرسم) أى فى المصدق وخرج
 به الخاصة التى هى أخص من الرسوم كالتصاحك بالفعل الانسان وهذا القيد وان
 لم يذكره فيما سبق فالظاهر اعتباره (قوله والاكثر ون على أن كلامها رسم
 ناقص) مقابله أن الصورة الاولى غير معتبرة كالم يعتبر المرض العام مع الفصل
 وان الصورة الثانية لا يصح التعريف بها لان التعريف بالمفرد لا يصح وقد تقدم
 ما فيه قال بعض شراح الشمسية ولمن اعتبر هذه الاقسام يعنى الفصل مع الخاصة
 أو العرض العام أو الخاصة مع العرض العام أن يقول لا نسلم أن المقصود من التعريف
 الاطلاع على الذاتيات أو التمييز فقط بل منه الاطلاع على الخواص والاعراض
 فان فى معرفتها اعانة على كمال معرفة من هى له اذا علمت ذلك فاعلم أن الصور ترتقى
 الى أربع وستين صورة حاصلة من ضرب ثمانية فى ثمانية وذلك أن الجنس اما

مع الفصل كالمشئ
 الناطق بالنسبة
 الانسان أو بالفصل
 وحده أو مع
 الخاصة كالناطق
 أو الناطق الضاحك
 بالنسبة للانسان
 والاكثر ون على
 أن كلامها حاد
 ناقص ومنها
 التعريف بالعرض
 العام مع الخاصة
 كالمشئ الضاحك
 بالنسبة للانسان
 أو بالخاصة وحدها
 المساوية للرسم
 والاكثر ون على
 أن كلامها
 رسم ناقص
 واء-ترض بان
 التعريف بالرسم
 ممتنع لان الخارج
 انما يعرف الشئ
 اذا عرف اختصاصه
 به وفيه دور

فرب أو بعيد والفصل كذلك والخاصة اما لازمة أو مفارقة والعرض العام كذلك
فهذه ثمانية مفعروبة في مثلها والسالم من التكرار منها سبع وعشرون صورة قد
عرض القوم لبعضها صريحاً وتركوا البعض الآخر حالة على فهم الماهر (قوله
لتوقف معرفة كل منهما الخ) أى من الشيء كالا انسان ومن الخارج المختص به
كالضاحك اذا لم يعرف كونه خاصاً بالانسان الا اذا عرف الانسان كما هو ظاهر
ولا يعرف الا اذا عرف اختصاصه به لكونه معرفة (قوله وأجيب بمنع الحصر
المذكور) أى في قوله انما يعرف الشيء الخ وأسند ذلك المنع بقوله لجواز الخ وظاهره
أن حصول تصور اللوازم البينة من الملزومات مما نحن فيه وليس كذلك لأن
المراد باستلزام تصور المعرف تصور الشيء أن يكون تصور الشيء خاصاً من
تصوره ومكتسباً منه بوجه مخصوص بان يوضع المطلوب التصوري المشهور به
بوجه ثم يعمد الى ذاتياته وعرضياته ويحصل منها ما يؤدي اليه فتدبر (قوله لا يكون
بغير القول) ان اراد به القول اللفظي فممنوع لما تقدم وان اراد به الاعم فلم
يجوز التعريف بالخط مع أنه يدل على اللفظ الدال على المعنى تامل واعلم أنه
لا يجوز التعريف بالاعم عموماً وجهياً أو مطلقاً لكونه غير مانع من دخول غير
أفراد الحدود فيه ولا بالاختصاص لكونه غير جامع لأفراد الحدود فيهم أن بعض
أفراده ليست منه وقيل لأن الاختصاص أخفى لكونه أقل وجوداً في العقل وذلك
أن وجوده في العقل مستلزم لوجود العام لكونه جزءاً منه ولا عكس وأيضاً شروط
الخاص ومنافياته أكثر فان كل شرط ومناف للعام شرط ومناف للخاص
وما كانت شروطه ومنافياته أكثر كان وجوده في العقل أقل فيكون أخفى بهذا
الاعتبار واذا علم أن الاعم والاختصاص لا يصلحان للتعريف فالباين بطريق
الاولى لكونه في غاية البعد عنه ولا يجوز التعريف بالمساوي جلاء وخفاء ولا
بالأخفى لأنه يجب أن يكون المعرف أقدم من المعرف لأنه علة له والعلة مقدمة على
المعلول فيجب أن يكون أوضح منه لأن المساوي حاصل مع مساوياً والأخفى
متأخر عنه ويجب أن لا يشتمل على الحجاز والمشاركة الا مع قرينة معينة للمراد ولا
على الحكم أن أخذ من حيث هو حكم وأما أن أخذ من حيث انه وصف بميزة فلا جناح
فيه كتعريف الكسب بانه تعلق القدرة بالحادث بالقدور في محلهام مقارنة له من غير
تأثير فالقيد الاخير من أحكام القدرة أخذ من حيث انه مميز كتعريف ابن مالك
للحال بانها وصف فضلة منتصب الخ فلا نتصاب حكم للحال أخذ من حيث انه
وصف مميز ومثل الحكم أو التي لغير التقسيم بان كانت للشك أو الابهام وذلك لانها

لتوقف معرفة كل
منها حينئذ على
معرفة الآخر
وأجيب بمنع
الحصر المذكور
لجواز أن يكون
بين الشيء ولازمه
ملازمة يندرج تحت
ينتقل الذهن منه
اليه لتحقيق
اختصاصه به في
الواقع وان لم يعرف
وبما تقرر علم
أن التعريف
لا يكون بغير القول
كلاشارة والخط
ثم أخذ في بيان
الحجة ومقدماتها

تباقي ما قصد من التحديد وهو البيان أما التي للتقسيم فيجوز وقوعها في التمر يف
 لأنها تفيد أن المذكي رحدان أو حدود لا مور متخالفة في الحقيقة مشتركة في
 مطابق الماهية فتفيد أن قسما من الماهية حده كذا وقسما حده كذا الخ ذهب
 بعضهم إلى امتناعها في الحد لا في الرسم قال لأن الشيء الواحد يستحيل أن يكون
 له فصلان على البدل ولا يمتنع أن يكون له خاصتان كذلك وبالتأمل فيما تقدم يعلم
 رده * بقي شيء آخر وهو أن الحدود من الأشياء التي لا يقام عليها دليل ولا تقابل
 بالمنع والا لوجب على الحاد إقامة الدليل عليه ولا قائل به وطريق المنازعة فيه أن
 يعارض بحده آخر أرجح أو مساو وبأنه غير مطرد أو غير منعكس إلى غير ذلك مما
 يجب في الحدود واجتنابه وهذا كله في الحدود الحقيقية أما اللفظية كان يقال
 الإنسان في اللغة الحيوان الناطق والصلابة في الشرع لأقوال والأفعال الخاصة
 فتقابل بطلب صحة النقل أن لم يقم عليها دليل ولا لا توجه على القائل المنوعات الثلاثة
 المذكورة في علم المناظرة وهي المنع والتقصن الإجمالي والمعارضة لأنه مدع حينئذ
 وهذا آخر ما يسره الله من الكلام على التصورات وأرجو من فضل الله وكرمه
 أن يسهل علينا الطريق في الكلام على التبعديقات (قوله مبتدئا بمقدماتها) أي
 القضايا بالتوقف معرفة الحججة على معرفة القضايا وأحكامها (القضايا)
 (قوله جمع قضية) أي كطائيا ومطية سميت بذلك لأنه قضى وحكم فيها بشيء على
 شيء فهي فميلة بمعنى مفعولة ولذا لحقها التاء حيث لا موصوف ظاهر أو مدلول
 عليه بقرينة وترك الصلة أي فيها السكثرة الاستعمال (قوله ويعبر عنها بالخبر)
 أي لا حتم لها الصدق والكذب وتسمى أيضا مقدمة من حيث أنها جزء
 قياس أدهى حينئذ طريق للنتيجة ومقدمة اليها وتسمى مطلوبا من حيث كون
 المتكلم يقيم عليها الدليل أو من جهة أن السامع يطلب من المتكلم إقامة الدليل
 عليها ويسمى هذا الطلب منعاً في مذهب النظار ونقضا تفصيلاً والحمل على
 الثاني أولى وتسمى نتيجة من حيث حصولها عن الدليل ولا منافاة بين هذا
 وما يأتي من أن المراد بالنتيجة المعنى المعقول لأنه الذي يلزم القياس لأن النتيجة
 كما تطلق على ذلك تطلق على اللفظ الدال عليه كالفرضية وتسمى مسئلة من
 حيث أنها يسئل عنها أي عن حكمها فالذات واحدة واختلاف العبارات
 باختلاف الاعتبارات (قوله دخل فيه الأقوال التامة الخ) أي يقطع النظر
 عن المادة والقائل والا لو رددنا الجزء أقل من الكل وقول الله ونبيه وقول
 مسئلة ولذا زاد بعضهم في التمر يف قيد لذاته لا دخال ما لا يحتمل الا

مبتدئا بمقدماتها

فقال

* (القضايا) *

جمع قضية ويعبر

عنها بالخبر

(القضية قول)

دخل فيه الأقوال

التامة والناقصة

الصدق كالأول والثاني والثالث وما لا يحتمل إلا الكذب لآلذاته كالرابع
ولا خراج الانشائيات المحتملة للصدق والكذب بالنظر لاستلزامها خبراً (قوله
يصح أن يقال لقائله) أي بحسب نفس الأمر واللام بمعنى في وليست صلة ليقال
والأوجب أن يقال إنك الخ كما أفاده العصام (قوله صادق فيه أو كاذب) لا يخفى
ما فيه من سوء الأدب بالنسبة لقول الله تعالى وقول نبيه إذ لا يصح أن يقال لقائله
ذلك فلو حذف قوله أو كاذب كما فعل صاحب السلم لسلم من ذلك والصدق مطابقة
النسبة الحكيمة للواقع وإن لم تطابق الاعتقاد كما هو مذهب الجمهور أو لا اعتقاد
الخبر وإن لم تطابق الواقع كما هو مذهب النظم أو لمّا كما هو مذهب الجاحظ
والكذب عدم المطابقة لما ذكر وأورد على التعريف أن القضية هي الخبر
والصدق هو الخبر المطابق والكذب هو الخبر الغير المطابق فهما نوعان للخبر وقد
أخذ في تعريفه وذلك دوراً يتوقف كل منهما حينئذ على معرفة الآخر ولذا عرف
بعضهم الخبر بما له نسبة خارجية وبعضهم عرفه بما يحصل مدلوله خارجاً بدونه
واجيب بأن الصدق والكذب لما اشتهرا في المحاورات لم يحتجوا إلى تعريف فلم
يتوقف على الخبر فلا دور وبعضهم اجاب بأن المعروف القضية لا نفس الخبر فلا دور
وكان هذا غير كاف في دفعه لما علمت من أن القضية هي الخبر (قوله والانشائيات)
ظاهره أنها قول تام عندها هذا الفن وإن كانت من قبيل التصورات الخالية عن
الحكم (قوله المركب تركيباً لفظياً الخ) ظاهره أن القول حقيقة فيهما وما يحتمل
أن يكون حقيقة في اللفظي مجازاً في العقلي أو بالعكس وهو الأولى لأنه المرجح عند
الاصوليين ورد بان الترجيح المذكور إنما هو فيما إذا تيقنت الحقيقة في أحدهما
والا كان حصل أحدهما على الجواز ترجيحاً من غير مرجح بقي احتمال آخر وهو
أنه مجاز فيهما حقيقة في شيء آخر ولم يتعرضوا إليه لبعده (قوله أما حملية الخ)
قسم المصنف القضية إلى أقسام ثلاثة تبعاً للشيخ في الاشارات وقسمها الخوارجية
إلى قسمين حملية وشرطية ثم قسم الثانية إلى متصلة ومنفصلة وهو الأولى لأن
الآخرين قسمان للشرطية فهو تقسيم ثانوي ثم هذا التقسيم من تقسيم
الجنس إلى أنواعه وقال الشيخ إلى أصنافه ولا خلاف في المعنى لأنه إذا نظر
إلى القضية من حيث معناها كانت متحدة وإنما تختلف بالعوارض التركيبية
وإن نظر إليها من حيث التركيب والصورة كانت مختلفة والنظر الثاني أولى
بالقبول لأن أهل الميزان إنما يعتبرون صورة القضية لا معناها من غير تركيب

(يصح أن يقال
لقائله أنه صادق
فيه أو كاذب)
خرج به الأقوال
الناقصة
والانشائيات من
الأمر والنهي
والاستفهام وغيرها
والمراد بأقول هنا
المركب تركيباً
لفظياً في القضية
اللفظية أو عقلياً
في القضية العقلية
(وهي أي القضية
أما حملية)

وهي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب) أو سالبة كقولنا
زيد ليس بكاتب وسميت حمليّة باعتبار طرفها الآخر (واما شرطية) وهي التي لا يكون طرفاها
مفردين وهي اما (متصلة) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير أخرى والاولى
موجبة (كقولنا) (٥٠) ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (والثانية

سالبة كقولنا ليس
ان كانت الشمس
طالعة فالليل
موجود وسميت
شرطية لوجود
حرف الشرط فيها
ومتصلة لا اتصال
طرفيها صدقا
ومعية (واما
شرطية منفصلة)
وهي التي يحكم فيها
بالتنافي بين القضيتين
أو بنفيه والاولى
موجبة (كقولنا
العدد ا ما أن يكون
زوجا أو فردا)
والثانية سالبة
كقولنا ليس ا ما أن
يكون هذا
الانسان أسود
أو كاتبا وسميت
شرطية تجوزا
لوجود الر بط الواقع

تدبر (قوله وهي التي يكون طرفاها مفردين) أي بعد حذف الادوات الدالة
على ارتباط أحدهما بالآخر وقوله أو بالقوة أي بان يمكن التعبير عنهما بالفاظ
مفردة وانما زاده ليدخل في الحمليّة نحو قولك الحيوان النساطق ينتقل بنقل قدميه
وزيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم والشمس طالعة يلزمه النهار موجود فانه يمكن التعبير
عن الطرفين فيها بالفاظ مفردة وأقلامها هذا ذاك تدبر (قوله وسميت حمليّة الخ)
وجه التسمية ظاهر في الموجبة وأما السالبة فلا حمل فيها إلا أن يقال كثيرا ما يسمون
الاعدام باسماء ملكاتها ان لم يظهر وجه التسمية فيها وانما لم تسم وضعية باعتبار
طرفها الاول لكون النسبة المقصودة انما تفهم من المحمول مع كون الغالب فيه
الاشتقاق أما الموضوع فلا يفهم منه الا الذات (قوله لا يكون طرفاها مفردين)
أي لا بالفعل ولا بالقوة وذلك لان الشرطية لا يمكن أن يوضع موضعها مفرد لانه
لا يمكن استفادة ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية من المفرد على
التفصيل (قوله ليس ان كانت الخ) فهذه القضية حكم فيها بان وجود الليل عند
طلوع الشمس غير ثابت لعدم التلازم بينهما (قوله لوجود حرف الشرط) أي
أداته مطلقا لان اللفظ المقتضى للربط قد يكون اسما (قوله صدقا) أي في
الصدق ومعية أي مصاحبة في المتصلة وأما المنفصلة فالحكم بين طرفيها بالمماندة
(قوله بالتنافي بين القضيتين الخ) أما التي لا تنافي فيها بينهما فليست من المنفصلات
وان وجد فيها اما كقولنا رأيت ا ما زيدا واما عمر او قولنا العالم ا ما أن يعبد الله واما أن
ينفع الناس وذلك لان الشيخ في الاشارات صرح بان غير الحقيقي من المنفصلات
قد يكون له أصناف غير مانعة الجمع ومانعة الخلو (قوله للربط الواقع بين طرفيها
بالعناد) أي بالنسبة للربط الحقيقي (قوله النسبة) أي الايقاع والانتزاع ولا
يحتاج الى رابط للنسبة التي هي التعليق لان رابطة النسبة الاولى مستلزمة لها فعملت
مما قررناه ان أجزاء القضية أربعة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية التي

بين طرفيها بالعناد ومنفصلة لوجود حرف الاتصال فيها وهو
اما الذي صير القضيتين قضية واحدة وللقضية ثلاثة أجزاء (فالجزء الاول من الحمليّة يسمى موضوعا)
لانه وضع ليحكم عليه بشيء (والثاني محمولا) لحمله على شيء والثالث النسبة الواقعة بينهما وقد يدل
عليها بلفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلالته على النسبة الرابطة والرابطة تارة تكون اسما كاللفظ هو

وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلا ناسخا لا ابتداء ككان ووجد وتسمى رابطة زمانية فالحمية
 بأخبار الرابطة اما ثنائية أو ثلاثية لانها ان ذكرت فيها ثلاثية وان حذفت لشعور الذهن بمعناها أو
 لعدم الاحتياج اليها كقام زيد فثنائية والمراد بالجزء الاول المحكوم عليه وان ذكر آخر أو بالثاني المحكوم
 به وان ذكر أول أو لا نحو عندي درهم (والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما) لتقدمه لفظا أو حكما (والثاني
 تاليا) لتأخره الاول أى تبعيته له والمراد بالاول الطالب (٥١) للصحة وان ذكر آخر

وبالثنائي المطلوب
 لها وان ذكر أول
 كما من نظيره
 (والقضية) بحسب
 إيقاع النسبة
 وانتزاعها (اما
 موجبة كقولنا
 زيد كاتب واما
 سالبة كقولنا زيد
 ليس بكاتب)
 والموجبة اما محصلة
 وهي الوجودية أو
 معدولة وهي ما ليست
 كذلك وسميت
 معدولة لان حرف
 السلب عدل به
 عن أصل مدلوله
 وهو السلب وجعل
 حكمه حكم ما بعده
 فقيل في الموجبة

هي مورد الايجاب والسلب والايقاع والانتزاع (قوله ويسمى رابطة) أى
 تسمية للذال باسم المدلول (قوله غير زمانية) انما لم تسم رابطة اسمية لكونها بالاسم
 لانه لا حيز في الاصطلاح وان كان ماذ كرا نسب (قوله اما ثنائية) أى لفظا
 وتقدير كقولك الانسان قائم أو ثنائية لفظا ثلاثية تقدير كقولك الانسان جسم
 لا المحمول لما كان جامدا احتاج الى تقدير ما يربطه بالموضوع لكونه لا يتحمل
 ضميرا وذلك المقدر هو الرابطة ومحله التوسط بين الموضوع والمحمول وقوله أو
 ثلاثية أى لفظا ومعنى كقولك الانسان هو جسم أو ثلاثية لفظا ثنائية معنى كقولك
 زيد هو يقوم فان وجود الرابطة هنا كعدم لكون المحمول متحملا للضمير الذى
 يحصل به الربط فلا حاجة الى ذكره وبذلك علمت أنه ينبغي أن لا يصرح
 بالرابطة عند كون المحمول مشتقا خوفا من التكرار (قوله كقام زيد) أى فان
 الحركة الاعرابية دالة على النسبة فلا حاجة للرابطة (قوله أو حكما) أى رتبة
 بان كان مؤخر فى اللفظ (قوله انطالب للصحة) أى وهو المقرون بحرف الشرط
 (قوله والقضية بحسب إيقاع الخ) مراده ان القضية تنقسم لا بحسب الذات بل
 بالعوارض الى ماذ كر وأما التقسيم السابق فانه بحسب التركيب الخبرى (قوله
 لان حرف السلب) أى أداته اسما كغير أو فعلا كليس أو حرفا كلا (قوله عن
 أصل مدلوله وهو السلب) أى قطع النسبة عدل به عن ذلك حيث جعل جزأ من
 الموضوع أو المحمول وبه يصير المدخول عدما (قوله ثم المحصلة) أى الموجبة
 المحصلة بدليل قوله بعد ذلك والسالبة أيضا وقوله والمعدولة أى الموجبة أيضا
 (قوله كل لا انسان لا كاتب) أى هولا كاتب بتقدير الرابطة قبل النافي ليكون

المعدولة موجبة ثم المحصلة اما محصلة بطرفيها بان يكونا وجوديين أو محصلة بالموضوع فقط أو بالمحمول
 فقط والمعدولة كذلك فمحصلة الطرفين نحو كل انسان كاتب ومعدولتهما نحو كل لا انسان لا كاتب
 ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحو كل انسان هولا كاتب لان كل انسان وجودى حكم عليه بامر
 عدمى ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو كل لا حيوان جماد لان جماد وجودى حكم به على أمر
 عدمى والسالبة أيضا اما محصلة أو معدولة وكل منهما اما بطرفيها أو بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط
 فمحصلة الطرفين نحو لا انسان ليس بكاتب لان طرفيها وجوديان وقد سلب فيها أمر وجودى عن أمر

وجودى ومعدولتهما نحو كل ما كان غير كاتب ليس غير ساكن الا صابع لانه سلب فيها أمر عدمى عن أمر عدمى ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحو الا انسان ليس غير كاتب فحرف السلب الثانى جزء من المحمول وبه صار المحمول عدما والاول خارج عن المحمول وهو الدال على قطع النسبة بين الطرفين ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو كل ما ليس بحيوان ليس بانسان ومرادهم عند الاطلاق بالمحصلة ما لا عدول فيها أصلا وهى محصلة الطرفين والمعدولة ما فيها عدول سواء كانت بطرفيها أم باحدهما واعلم ان الموجبة محصلة (٥٢) كانت أو معدولة تقتضى وجود الموضوع بخلاف

النافى جزأ من المحمول (قوله تقتضى وجود الموضوع) المراد بوجوده فى القضية مطلقا محصلة أو معدولة وجوده خارجا حقيقة ككل انسان حيوان أو كل لا انسان لا حيوان أو تقديرا ككل تنقاء طائر أو ذهنا كشريك البارى ممنوع وهذا غير الوجود الذى يقتضيه الحكم فانه ذهنى بغير دار الحكم كالا يخفى (قوله ويقال لها شخصية) التسمية الاولى أولى لشمولها نحو قولك الله موجود من كل قضية لا يوصف موضوعها بالشخص (قوله لدلائها على كثيرين) أو رد عليه ان الجزئية أيضا تدل على كثيرين وأجيب بان وجه التسمية لا يوجب التسمية أو يقال المراد لدلائها على ما ذكر قطعاً صراحة والجزئية كما تحتل ذلك تحتل الواحد (قوله الذى هو اللفظ الدال الخ) ذكر بعضهم انه لا يختص باللفظ بل كل ما دل على كمية الافراد يسمى سورا (قوله أو العهدية) أو رد عليه أنه ان أراد العهد الذهنى فالشار اليه حصص غير معينة وان أراد الخارجى فالشار اليه مشخص وحينئذ فالقضية جزئية على الاول وشخصية على الثانى وأجيب باختيار الثانى ويراد استغراق افراد المهود وحينئذ فتكون كلية بهذا الاعتبار (قوله لاشتمالها على السور) أنت خير بان كون القضية كلية أو جزئية انما هو اذا كان حكم السور مسلطا على الموضوع أما اذا كان مسلطا على المحمول فانها تسمى حينئذ منحرفة لانحراف السور عن محله وهو الموضوع وتحواله الى المحمول وتنتهى صورها الى ست وتسعين صورة لا يتعلق بها كبير فائدة وانما تذكر تدريبا للطالبة ان أردتها فراجعها

السالبة وكل ذلك مثبتة في المطولات (وكل واحدة منهما) أى من الموجبة والسالبة (أما مخصوصة كما ذكرنا) فى المثالين المذكورين آنفا وسميت مخصوصة لمخصوص موضوعها ويقال لها شخصية لتشخص موضوعها (وأما كلية مسورة كقولنا) فى الموجبة (كل انسان كاتب و) فى السالبة (لا شئ

من الانسان بكاتب) سميت كلية لدلائها على كثيرين ومسورة لاشتمالها على السور الذى هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع حاصرا لها محيطا بها وهو ما تؤخذ من سور البلاد المحيطة به والسور فى الكلية الموجبة كل وأل الاستغراقية أو العهدية وفى السالبة لا شئ ولا واحد (وأما جزئية مسورة كقولنا) فى الموجبة (بعض الانسان كاتب و) فى السالبة (بعض الانسان ليس بكاتب) سميت جزئية لدلائها على بعض افراد الكلى ومسورة لاشتمالها على السور وهو فى الجزئية الموجبة بعض وواحد

وفي السالبة ليس بعض وبعض ليس وليس كل والمسورة تسمى محصورة كلية كانت أوجزئية (واما أن لا يكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك) أى لا خصوصية ولا كلية ولا جزئية (وتسمى مهمة) لا همال بيان كمية الافراد فيها (كقولنا) في الموجبة (الانسان كاتب) في السالبة (الانسان ليس بكاتب) والمهمة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولهذا عبرت في كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسمار اربعاً يسمى الطبيعية وهى التى لم يبين فيها كمية الافراد ولم تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وانما تركها الاكثرون لانها ليست بمعتبرة في العلوم هذا كله في الجملة * وأما الشرطية فالحكم فيها بالاتصال والافتصال (٥٣) ان كان على وضع

معين نحو ان جئتني الآن اكرمك وزيد الآن اما كاتب أو غير كاتب فمخصوصة أو على جميع الاوضاع الممكنة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجد وداثما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فمحصورة كلية أو على بعضها الغير المعين نحو قد يكون اذا كان الشيء

في المطولات كمختصر السنوسى (قوله وفي السالبة ليس كل الخ) (٢) الفرق بين الاسوار الثلاثة أن المدلول المطابق في الاول رفع الايجاب الكلى ويلزمه السلب الجزئى والاخير ان بالعكس (قوله الانسان كاتب) أى يجعل آل للجنس لا الاستغراق والا كانت كلية ولا للعهد والا كانت كلية أيضا ان كان الممهور كل الافراد وجزئية ان كان الممهور بعضها (قوله في قوة الجزئية) أى لان الحكم على البعض محقق سواء كان المعنى كل انسان كاتب أو بعض الانسان كاتب (قوله في حكم الكلية) أى لان الحكم فهما على معين وهو الشخص في الاولى والمحصور بالسور في الثانية أو لتاويل البعض بالكل كما سيأتى (قوله على وضع معين) أى في حال معين أو زمن معين (قوله فمخصوصة) أى لان اللزوم أو العناد خص فيها بزمان أو مكان أو حال معين (قوله أو على جميع الاوضاع الممكنة) أى في جميع الاحوال أو الازمان التى يمكن حصوله فيها وخرج بها الممتنعة فلا تعتبر والا لم يصدق كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لان من جملة الاوضاع الممتنعة كون الانسان غير حيوان (قوله وفي المنفصلة دائما الخ) ظاهره أن دائما لا يكون سور للمتصلة وتقل بعضهم أنه يكون سور لها أيضا (قوله بيج) أى بمسماها لا باسمه وكذا يقال فيما بعده والمراد أنهم يعبرون بذلك بدون هاء

حيوانا كان انسانا وقد يكون اما أن يكون الشيء حيوانا أو أبيض فمحصورة جزئية والا فمهمة نحو ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما أن يكون العدد زوجا أو فردا وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما وحيثما ومتى ومتى ما وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبالجملة فالأوضاع هنا بمنزلة افراد الموضوع في الجملة (واعلم) انه قد جرت عادة القوم بانهم يعبرون عن الموضوع بيج وعن المحمول بب فيقولون كل ج ب

(٢) (قوله الفرق بين الاسوار الخ) هذا بناء على النسخة التى وقعت له اه

سكت ولا ينظرون الى الاصطلاح النحوي ولا الى لغة العرب بدايل أنهم جعلوا
 هورابطه مع انهم لم توضع لذلك (قوله دون كل انسان حيوان) انما أعاذ كل لذكرها
 أولا في التعبير بالحروف فسقط ما في القليوبي (قوله فلهذا) أي لكون الخطيب يسيرا
 بمعنى كون الامر سهلا (قوله لا بد لها) أي للنسبة من كيفية في الواقع هي وصف
 للنسبة وايسر صفة وجودية لان الضرورة والدوام والامكان مثلا أمور عدمية
 لا وجود لها في الخارج بل هي أمور اعتبارية فقول العلامة القليوبي أي صفة
 قائمة في الواقع موضوعها ومحوها ليس في محله من وجهين الاول انها اعتبارية
 كما علمت لا وجودية حتى تقوم بما ذكر الثاني انها وصف للنسبة لا للموضوع
 والمحمول (قوله سمى) أي اللفظ الدال عليها أي على الكيفية جهة وقوله وتسمى
 أي القضية موجهة لاشتمالها على الجهة (قوله وهي) أي القضية الموجهة لا المادة
 أو الضرورة أو الجهة لان المادة هي الضرورة أو الدوام مثلا لا الضرورية والدائمة
 كما لا يخفى فسقط قول القليوبي لورجع الضمير للضرورة أو المادة أو الجهة لم يعمد لما
 علمت (قوله أولا ولا) هو الممكنتان والمطلقة وحينئذ فسراده بالضرورة ما فيها
 ضرورة مطلقة وبالدائمة ما فيها دوام مطلقا تامل (قوله وحصرها المتأخرون الخ)
 وجه الحصر أن النسبة إما واجبة أو دائمة أو ممكنة أو واقعة بالفعل والاولى إما
 غير مقيدة بقيد وهي الضرورية المطلقة أو مقيدة بوصف الموضوع فقط وهي
 المشروطة العامة أو به مع لا دائما وهي المشروطة الخاصة أو بوقت معين فقط وهي
 الوقتية العامة أو به مع لا دائما وهي الوقتية بخذف لفظ العامة وان شئت قيدتها
 بالخاصة وجعلها ما الشارح قسما واحدا أو بوقت مبهم فقط فالمنتشرة العامة أو به
 مع لا دائما وهي المنتشرة بخذف لفظ العامة وان شئت قيدتها بالخاصة وجعلها ما
 الشارح قسما واحدا أيضا والثانية إما غير مقيدة بقيد وهي الدائمة المطلقة أو مقيدة
 بوصف الموضوع فقط وهي العرفية العامة أو به مع لا دائما وهي العرفية الخاصة
 والثالثة إما أن يعتبر فيها عدم الامتناع أعسم من أن يكون جائزا أو واجبا وهي
 الممكنة العامة أو جواز الوجود والعدم وهي الممكنة الخاصة والرابعة إما أن لا تقيد
 فعليتها بشئ وهي المطلقة العامة أو تقيد بلا دائما وهي الوجودية الدائمة أو بلا
 بالضرورة وهي الوجودية اللازمة وبقية من الرابعة قسما لم يتعرض لها
 الشارح وهما المطلقة الوقتية وهي التي قيد اطلاقها بوقت والمطلقة الحينية وهي التي
 قيد اطلاقها بحين (قوله الاول الضروريات الخمس) أي بجعل الوقتية والشرطية

دون كل انسان
 حيوان مثلا
 الاختصار ولدفع
 توهم انحصار
 جزئيات الاحكام
 في مادة والخطب
 يسير فلهذا اخالفهم
 المصنف وأنه كما
 لا بد للقضية من
 نسبة كما مر لا بد
 لها من كيفية في الواقع
 وتسمى مادة فان
 ذكرها لفظ يدل
 عليها سمي جهة
 وسميت القضية
 موجهة وهي إما
 ضرورية نحو كل
 انسان حيوان
 بالضرورة أو دائما
 نحو كل انسان
 حيوان دائما أولا
 ولا وتعدد
 القضايا بحسب
 ذلك وحصرها
 المتأخرون في ثلاث
 عشرة قضية
 ترجع الى أربعة
 أقسام الاول
 الضروريات الخمس

والمتشعبة قسمين وان نظرت لما تقدم فهي سبع (قوله الضرورية المطلقة) هي التي يحكم فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان بحجر (قوله والمشرطة العامة) هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الا صابع مادام كاتباً وبالضرورة لا شيء من الكتاب بساكن الا صابع مادام كاتباً (قوله والمشرطة الخاصة) هي المشرطة العامة مع قيد الادوام بحسب الذات كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الا صابع مادام كاتباً دائماً وبالضرورة لا شيء من الكتاب بساكن الا صابع مادام كاتباً دائماً (قوله والوقئية) هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً بالادوام بحسب الذات كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس دائماً وبالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربع دائماً (قوله والمنتشرة) هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً بالادوام بحسب الذات كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما دائماً وبالضرورة لا شيء من الانسان بمتنفس في وقت ما دائماً والا وليان بسيطتان والثلاثة الاخيرة مركبة لتركيب كل واحدة من قضيتين (قوله الدائمة المطلقة) هي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موجودة كقولنا كل انسان حيوان دائماً ولا شيء من الانسان بحجر دائماً (قوله والعرفية العامة) هي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الا صابع مادام كاتباً ولا شيء من الكتاب بساكن الا صابع مادام كاتباً (قوله والعرفية الخاصة) هي العرفية العامة مع قيد الادوام بحسب الذات والا وليان بسيطتان والاخيرة مركبة لما مر (قوله الممكنة العامة) هي التي يحكم فيها بسلب الضرورية المطلقة عن الطرف المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لا شيء من النار يبارد (قوله والممكنة الخاصة) هي التي يحكم فيها بسلب الضرورية المطلقة عن جانبي الوجود والعدم كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب وبالامكان الخاص لا شيء من الانسان بكتاب والاولى بسيطة والثانية مركبة لما مر (قوله المطلقة العامة) هي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع

الضرورية المطلقة
والمشرطة العامة
والمشرطة الخاصة
والوقئية والمنتشرة
الثاني الدائم
الثلاث الدائمة
المطلقة والعرفية
العامة والعرفية
الخاصة الثالث
الممكنان الممكنة
العامة والممكنة
الخاصة الرابع
المطلقات الثلاث
المطلقة العامة

أوسا به عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام
لا شيء من الانسان متنفس (قوله والوجودية اللادائمة) هي المطلقة العامة مع
قيد اللادوام بحسب الذات (قوله والوجودية اللا ضرورية) هي المطلقة مع قيد
اللا ضرورية بحسب الذات والاولى بسيطة والاخرتان مركبتان لما مر (قوله
ولما فرغ من تقسيم الحملية الخ) ظاهره أنه لم يقسم الشرطية فيعما مر مع أنه قسمها
الى متصلة ومنفصلة وقد يقال ان قصر فراغ التقسيم على الحملية لعدم استيعابها ما يتعلق
بالشرطية من الاقسام وقوله أخذ في تقسيم الشرطية قد يقال لم يأخذ في تقسيمها وإنما
أخذ في تقسيم أقسامها وأجيب بان ال في الشرطية للعهد الذي ذكره والذي ذكره
انما هو الشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة ولذا قال متصلة كانت الخ أو في الكلام
مضاف محذوف دل عليه المقام أي في تقسيم أقسام الشرطية (قوله وهي التي يحكم
فيها بصدق قضية الخ) هذا التعريف لا يشمل السالبة كقولنا ليس البتة اذا كان
الشيء انسانا كان حجرا وامله نظرا الى كون اطلاق اللزومية عليها انما هو بطريق
الحمل على الموجبة لعدم اللزوم فيها ولو نظر الى كون اطلاق اللزومية على السالبة
حقيقة اصطلاحية لقال هي التي يحكم فيها بصدق قضية الخ أو بسبب اللزوم بينهما
واعلم أن الموجبة اللزومية تصدق عن صادقين كقولنا ان كان الانسان حيوانا
فهو جسم وعن كاذبين كقولنا ان كان الانسان حمارا فهو ناهق وعن مجعولي
الصدق والكذب كقولنا ان كان زيدا مال فهو غني وعن مقدم كاذب وتال
صادق كقولنا ان كان الانسان جمادا فهو جسم ولا تصدق عن مقدم صادق
وتال كاذب لا امتناع استلزام الصادق الكاذب لان معنى اللزوم هو وجوب
صدق التالي ان صدق المقدم أو وجوب كذب المتكدم ان كذب التالي فلو كان
الصادق مستلزما للكاذب لزم كذب اللزوم الصادق لكذب لازم منه وصادق
اللازم الكاذب لصدق لازم منه فيجتمع التقيضان وهو محال وتكذب عن
كاذبين كقولنا ان كان الانسان فرسا كان حمارا وعن مقدم كاذب وتال
صادق كقولنا ان كان الانسان حمارا كان ناهقا وبالعكس كقولنا ان كان
الانسان ناهقا كان حمارا وعن صادقين كقولنا ان كان الانسان حيوانا فهو
ناطق والسالبة تصدق عما تكذب عنه الموجبة وتكذب عما تصدق عنه
فاعتبر بذلك بعقلك (قوله كالعلية) أي كون الاول علة للثاني أو معلولا له
أو كونهما معلولي علة واحدة ولا شك أن ذلك سبب لاستلزام المقدم التالي كما

بسيطها من مركبها
مذكور في المطولات
ولما فرغ من تقسيم
الحملية أخذ في
تقسيم الشرطية
متصلة كانت أو
منفصلة فقال
(والمتصلة اما
لزومية) وهي
التي يحكم فيها بصدق
قضية على تقدير
صدق أخرى
لعلاقة بينهما
توجب ذلك وهي
ما يسببه يستلزم
المقدم التالي كالعلية
والتضاييف أما
العلية فبان يكون
المقدم علة للتالي
(كقولنا ان كانت
الشمس طالعة
فالنهار موجود)
أو معلولا له كقولنا
ان كان النهار
موجودا فالشمس
طالعة أو يكونا
معلولي علة واحدة
كقولنا ان كان
النهار موجودا
فالعالم مضيء اذ

وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطولع الشمس وأما التضاييف فبان يكون كل منهما لا يخفى

مضافا لاخر كقولنا ان كان زيد أباعمر وكان عمرو ابنه (واما اتفاقية) وهي التي يكون الحكم فيها
بمآذ كزلا املاقة توجبه بل مجرد الصحبة والازدواج (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق)
اذلا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الخمار حتى تستلزم احدهما الاخرى بل توافقا على الصدق
هنا (والمنفصلة اما حقيقية) وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين (٥٧) طرفيها صدقا وكذبا

(كقولنا العبد
اما زوج واما فرد
وهي مانعة الجمع
والخلو معا كما
ذكرنا في المثال)
لان طرفي القضية
فيه لا يجتمعان
ولا يرتفعان (واما
مانعة الجمع فقط)
أي دون الخلو
وهي التي يحكم فيها
بالتنافي بين طرفيها
صدقا فقط
(كقولنا هذا
الشيء اما شجر
أو حجر) اذ
يستحيل كون
الشيء شجرا
وحجرا فلا يجتمع
الطرفان على
الصدق ويجوز
ارتفاعهما ما كان

لا يخفى (قوله مضافا لاخر) أي منسوب اليه يعني معنى نسبته له تعلق به وذلك
بقتضى كون كل لازما لاخر لا ينفك عنه خارجا ولا ذهنا (قوله بمآذ ك)
أي بصدق قضية على تقدير صدق أخرى وقوله والازدواج أي الاتفاق وهذا
التعريف قاصر على الموجبة نظير ما مر ولو أريد شموله للسالبة يزداد في التعريف
أو بسالبة وهي كاللزومية في الصدق والكذب الا الكذب عن صادقين فانه
محال هنا لان معنى الاتفاقية هي المصاحبة في الصدق تامل (قوله والمنفصلة اما
حقيقية الخ) ما ذكره من تعاريفها انما هو للموجبات كما مر نظيره وان شئت
تعريفها بتعاريف شاملة للسوالب فزد في آخر كل تعريف أو بنفيه (قوله
بالتنافي بين طرفيها) أي لذات الجزأين ان لم يكن اتفاقية كثال المصنف أولا
لذاتهما بل مجرد أنه اتفق وقوع المناقاة بينهما وكذا يقال في الآتين كقولنا للاسود
الا كاتب اما أن يكون هذا أسود أو كاتبا فانه وان كان لا مناقاة بين مفهومى
الاسود والكاتب لكن اتفق تحقق السواد وانتهاء الكتابة فلا يصدق ان لا انتفاء
الكتابة ولا يكذب ان لوجود السواد ولو جعلتها مانعة جمع فقط قلت اما أن يكون
هذا أسود أو كاتبا أو مانعة خلو فقط قلت اما أن يكون هذا أسود أو كاتبا
والحقيقية هي التي تتركب من الشيء وتقيضه كقولنا العدد اما زوج أو لا زوج أو من
الشيء والمساوى لتقيضه كثال المصنف وقوله بالتنافي الخ أي في الموجبة كما
علمت أو بعدمه في السالبة كقولنا ليس البتة اما أن يكون العدد زوجا أو منقسما
بمتساويين (قوله بالتنافي بين طرفيها صدقا فقط) أي في الموجبة أو بعدمه في
السالبة كقولنا ليس البتة اما أن يكون هذا الانسان حيوانا أو زنجيا (قوله
بالتنافي بين طرفيها كذبا) أي في الموجبة أو بعدمه في السالبة كقولنا اما أن يكون
هذا الانسان روميا أو زنجيا ومانعة الجمع هي المركبة من الشيء والاخص من تقيضه
وما نعت الخلو هي المركبة من الشيء والاغم من تقيضه (قوله أنهم منه في الاخيرتين)

يكون الشيء حيوانا (واما مانعة الخلو فقط) أي دون الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذبا
فقط (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق) اذ يستحيل كونه في غير البحر ويفرق فلا
يرتفعان ويجوز اجتماعهما على الصدق بان يكون في البحر ولا يفرق وسميت الاولى حقيقية لان
التنافي بين طرفيها أنهم منه في الاخيرتين والثانية مانعة جمع لا شتما لها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق
والثالثة مانعة خلو لا شتما لها على منع الخلو بين طرفيها في الكذب

اذ الواقع لا يخلو عن أحدهما و مرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ماء بل من سائر المائعات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بان يكون زيد في بر أو حوض و يغرق (وقد تكون المنفصلات) الثلاث أى (٥٨) كل منها (ذوات أجزاء) كما تكون ذات جزأين كما مر

(كقولنا العدد اما

زائد أو ناقص أو

مساو) لا نه حكم

فيه بان هذا الجمع

لا يجتمع على عدد

واحد ولا يخلو

العدد عن أحدها

و اورد عليه ان

طرفي الحقيقة

و مانعة الخلو

لا يرتفعان وهنا

يرتفعان لان قولك

مساو يرتفع معه

زائد و ناقص

واجيب بان

المرتفعين وان تعددا

لفظا فهما متحدان

معنى والا يصل

العدد اما مساو

او غير مساو و لكن

غير المساوى اما

زائد او ناقص

فالاعتاد حقيقة انما

هو بين المساوى

و غيره و هذان

لا يرتفعان * و اعلم

أى لكونه اعتبر في جاني الصدق والكذب (قوله اذ الواقع لا يخلو عن أحدها)
أى الكون في البحر وعدم الغرق وادخل المخل الواقع من أحدهما لزم أن لا يخلو
زيد عنهما (قوله بل من سائر المائعات) أى أو غيرها مما يفرق كالبر (قوله
أى كل منها) أشار به الى أن الحكم على الجميع لا على المجموع ولم يشمل الا
للحقيقة الموجبة ومثال السالبة ليس البتة اما أن يكون زيدا سودا أو كاتبا أو ظالما
ومثال مانعة الجمع موجبة وسالبة اما أن يكون هذا الشئ حجرا أو شجرا أو
حيوانا وليس البتة اما أن يكون هذا الشئ لا حجرا أو لا شجرا أو لا حيوانا
ومثال مانعة الخلو موجبة وسالبة اما أن يكون هذا الشئ لا شجرا أو لا حجرا أو
لا حيوانا وليس البتة اما أن يكون هذا الشئ شجرا أو حجرا أو حيوانا (قوله
ذوات أجزاء) أى ثلاثة كما في مثال المتن أو أربعة كقولك الشكل اما أول
أو ثان أو ثالث أو رابع أو خمسة كقولك الكلى اما جنس أو نوع الخ أو أكثر من
ذلك (قوله كقولنا العدد اما زائد الخ) هذا في الحقيقة وتقدم مثال مانعة الجمع
ومثال مانعة الخلو والعدد الزائد ما زادت كسوره بالمجموعة عليه كالأثني عشر فان
كسوره النصف والثالث والرابع والسادس والمجموع خمسة عشر وهى أكثر من
العدد وحمل الزائد على العدد حمل حقيقى عرفا مجازى لغة اذ الزائد انما هو مجموع
الكسور لا أصل العدد والناقص ما نقصت كسوره عنه كالاربعة فان كسورها
النصف والرابع والمجموع ثلاثة وهى أقل من العدد والمساوى ما ساوته كسوره
كالستة فان كسورها النصف والثالث والسادس والمجموع ستة فهى مساوية
للعدد (قوله والاصل العدد اما مساو أو غيره) أى مثلا وعلى قياسه يقال العدد اما
زائد أو غير زائد أو العدد اما ناقص أو غير ناقص والحق أنه عند زيادة الأجزاء
تتعدد المنفصلة ففي المثال منفصلتان حقيقيتان وهما العدد اما زائد أو غيره وغير
الزائد اما ناقص أو مساو وقس على ذلك (قوله واعلم ان كلامنا من المتصلات
والمنفصلات الخ) اعلم أن تالف المتصلات اما من حيلتين أو متصليتين أو منفصلتين
أو من جملة ومتصلة أو منفصلة أو من متصلة ومنفصلة فهذه أقسام ستة ومثلها
المنفصلات لكن الثلاثة الأخيرة في المتصلة تنقسم الى قسمين

بخلافها

ان كلا من المتصلات والمنفصلات يتألف من حيلتين أو من شرطيات

أو منهنما و أمثلهما مع بيان أقسامها مذكورة في المطولات * ومن الاصطلاحات المنطقية التناقض وقوله

اخذ في بيانه رحمه الله تعالى

بخلافها في المنفصلة وذلك لان مقدم المتصلة يتميز عن تاليها بحسب المفهوم فان
 مفهوم المقدم فيها ملزم ومفهوم التالي لازم ويحتمل أن يكون الشئ ملزوما لآخر
 ولا يكون لازماله ففرق بين تركيب المتصلة من جملة ومتصلة مثلا والمقدم فيها
 الجملة وتركيبها منهما والمقدم المتصلة بخلاف المنفصلة المركبة منهما مثلا فانه
 لا فرق اذ كل من طرفيهما معا ندال الآخر فحالهما واحد فعلمت من ذلك ان اقسام
 تركيب المتصلات تسعة و اقسام تركيب المنفصلات ستة فتركيب الاولى اقسام
 حمليتين كقولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان او من متصلتين كقولنا كلما
 كان الشئ انسانا فهو حيوان فكلما لم يكن الشئ عحيوانا لم يكن انسانا او من
 منفصلتين كقولنا كلما كان دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا دائما اما أن
 يكون منقسما على اثنين أو غير منقسم او من جملة ومتصلة كقولنا ان كانت الشمس
 علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او من عكسه كقولنا
 كلما كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فطلوع الشمس علة لوجود
 النهار او من جملة ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو اما زوج او فرد او من
 عكسه كقولنا كلما كان هذا الشئ اما زوجا او فردا فهو عدد او من متصلة
 ومنفصلة كقولنا كلما كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدايما
 اما أن تكون الشمس طالعة أولا يكون النهار موجودا او من عكسه كقولنا ان
 كان دائما اما أن تكون الشمس طالعة أولا يكون النهار موجودا فكلما كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود وتركيب الثانية اقسام حمليتين كقولنا اما أن يكون
 العدد زوجا أو فردا او من متصلتين كقولنا اما أن يكون ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود واما أن يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا
 او من منفصلتين كقولنا اما أن يكون العدد زوجا أو فردا واما أن يكون لا زوجا
 ولا فردا او من جملة ومتصلة كقولنا اما أن لا تكون الشمس علة لوجود النهار
 واما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او من جملة ومنفصلة
 كقولنا اما أن يكون هذا الشئ ليس عددا واما أن يكون زوجا أو فردا او من
 متصلة ومنفصلة كقولنا اما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود واما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا وان
 نظرت الى كون المتصلة لازمة أو اتفاقية وكون المنفصلة اما حقيقية أو ممانعة
 جمع أو خلو الى الايجاب والسلب في كل زادت الاقسام على المائة فاعتبرها بعقلك

(والتناقض)

(التناقض)

هو اختلاف قضيتين) خرج به اختلاف مفردين واختلاف قضية ومفرد (بالإيجاب والسلب) خرج به الاختلاف بالاتصال والافتصال وبالكلية والجزئية وبالمدول والتحصيل وبغير ذلك (بحيث يقتضى) الاختلاف (لذاته أن تكون احدهما) أى احدى القضيتين (صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب) فانه صادق بما ذكره وخرج بالحشية المذكورة الاختلاف بالإيجاب والسلب (٦٠) لا بهذه الحشية نحو زيد ساكن زيد ليس بمتهجر لانهما

صادقان وبقوله لذاته الاختلاف بالحشية المذكورة لذاته نحو زيد انسان زيد ليس بتايط اذا اختلاف بين هاتين القضيتين لا يقتضى أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لذاته بل بواسطة ان الاولى في قوة زيد تايط وان الثانية في قوة زيد ليس بانسان (ولا يتحقق ذلك) أى التناقض فى القضيتين الخصوصيتين أو المحصورتين (الا

قدمه لتوقف غيره من احكام القضا عليه (قوله هو اختلاف قضيتين) أى حقيقةيتين لتخرج أطراف الشرطيات (قوله وبغير ذلك) أى كالحملية والشرطية (قوله بحيث يقتضى الاختلاف الخ) أى وذلك لا يكون الا بتوافق الوحدات الثمانية الا تية فيخرج بقيد الحشية ما اختل فيه واحد منها كما سيأتى وقوله لذاته فصل آخر اخرج به ما اذا كان اقتضاء الاختلاف ماذكر بواسطة كما فى ايجاب قضية وسلب لازمها المساوى كالمثال الآتى (قوله فانه) أى المثال المذكور صادق بما ذكره أى من الاختلاف السابق وانظر ما معنى الصديق هنا تأمل (قوله ولا يتحقق ذلك) أى كما استفيد من الحشية المذكورة (قوله المخصوصتين) أى حمليتين كانتا أو شرطيتين لكن يعبر فى الشرطيتين بالمقدم والتالى بدل الموضوع والحمول كما سيأتى فى الشرح وكذا يقال فى قوله أو المحصورتان (قوله فى ثمان وحدات) وزيد عايبا وحدة الآلة فلا تناقض فى قولك زيد كاتب أى بالقلم الواسطى زيد ليس بكاتب أى بالقلم التركى ووحدة العملة فلا تناقض فى قولك النجار عامل أى للسلطان النجار ليس بعامل أى لغيره ووحدة المفعول فلا تناقض فى قولك زيد ضارب أى عمر زيد ليس بضارب أى بكرى ووحدة الحال فلا تناقض فى قولك زيد مقبل أى راكباز زيد ليس بمقبل أى ماشيا ووحدة التمييز فلا تناقض فى قولك عندى عشرون أى درهما ليس عندى عشرون أى دينارا قال بعض المحققين ويمكن ارجاعها الى الوحدات الثمانية أما العملة والمفعول به قالى الاضافة وأما الآلة قالى الشرط وأما الحال والتمييز قالى الموضوع ولا يخفى ما فى بعضهما من التكلف (قوله فى الموضوع) أى بحسب المعنى فلو اُخذ

بعد اتفاهما) فى ثمان وحدات (فى الموضوع) اذ لو اختلفتا فيه نحو

زيد قائم بكر ليس بقائم لم يتناقضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما (و) فى (المحمول) اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر لم يتناقضا (و) فى (الزمان) اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد قائم أى ليللا زيد ليس بقائم أى نهارا لم يتناقضا (و) فى (المكان) اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد قائم أى فى الدار زيد ليس بقائم أى فى السوق لم يتناقضا (و) فى (الضافة) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد أب أى امرؤ زيد ليس باب أى لبيك لم يتناقضا (و) فى (القوة والفعل) اذ لو اختلفتا فيهما بان تكون النسبة فى احدهما بالقوة وفى الاخرى

بالفعل نحو الخمر في الدن مسكر أى بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر أى بالفعل لم تتناقضا (و) في (الجزء
والكل) اذ لو اختلفتا فيهما نحو الزنجى أسود أى بعبءه الزنجى ليس بأسود أى كله لم تتناقضا (و) في
(الشرط) اذ لو اختلفتا فيه نحو الجسم مفرق للبصر أى بشرط (٦١) كونه أبيض الجسم ليس

بمفرق للبصر أى
بشرط كونه أسود
لم تتناقضا ورد
المتأخرون هذه
الوحدات الى
وحدتى الموضوع
والحمول لاستلزامهما
البقية وردها
بعضهم الى وحدة
واحدة وهى وحدة
النسبة الحكيمة
حتى يكون السلب
واردا على النسبة
التي ورد عليها
الايجاب لانه اذا
اختلف شئ من
الثمان اختلفت
النسبة وكالموضوع
والحمول في الجملة
المقدم والتالى في
الشرطية فيشترط
اتفاق الشرطيتين
فيما ذكر لكن
يعبر بدل الموضوع

اللفظ باختلاف المعنى فلا تناقض كقولنا العين باصرة تريد الجارحة العين غير باصرة
تريد الجارية وكذا يقال في المحمول (قوله في الدن) بفتح الدال هو وعاء الخمر
المحدود بالاسفل (قوله نحو الزنجى أسود الخ) أو رد عليه أن القضيةتين مهملتان
ولا تناقض بين مهملتين كما سيأتى وأجيب بأن الالولى جنسية والثانية استغراقية
فلا إهمال وقوله أى بعبءه يعنى بعض أجزاءه لا بعض جزئياته (قوله مفرق للبصر)
أى مضمعه (قوله الى وحدتى الموضوع والحمول) هذا الذى اختاره الفخر
وأورد عليه الطوسي نحو قولنا السمقونيا مسهلة للصفراء أى ببلادنا السمقونيا
ليست بمسهلة أى ببلاد الترك فان الطرفين ليسا جزأين من الموضوع ولا من المحمول
فهما تان قضيتان اتفقتا في الموضوع والحمول واختلفتا بالايجاب والسلب وليس
بينهما تناقض لا اجتماعهما على الصدق وعدم التناقض لعدم الاتحاد في المكان
(قوله وهى وحدة النسبة الخ) أى لان الوحدات المذكورة شروط في تحقق تلك
الوحدة فاعتبارها انما هو لاجل تحقق الوحدة المذكورة لذاتها حتى لو أمكن تحقق
وحدة النسبة بدون تلك الوحدات لم يتوقف تحقق التناقض على شئ منها (قوله
اختلفت النسبة) أى لان نسبة المحمول الى أمر مغايرة لنسبته الى آخر ونسبة
محمول الى شئ مغايرة لنسبة محمول آخر اليه والنسبة في زمان أو مكان غيرها في
غيره مثلا (قوله بدل الموضوع والحمول بالمقدم والتالى) أى بان يقال مثلا
لا بد من اتحاد القضيتين في المقدم والتالى الى آخر ما مر (قوله ونقيض الموجبة
الكلية الخ) حاصل ما يقال في هذا المقام أن الشخصية يكفي في نقيضها
التبدل في الكيف بالشروط المتقدمة من الاتفاق فيما مر وغير الشخصية لا بد
من التبدل في الايجاب والسلب والكلية والجزئية ومن المعلوم أن المهمة في
قوة الجزئية فلا بد من كلية نقيضها سواء كانت موجبة أو سالبة (قوله انما هى
السالبة الجزئية) وجه الحصر أن الايجاب يناقض السلب لا غير وان الكلية

(ه ايساغوجي) والمحمول بالمقدم والتالى ثم بين ما يناقض كلاما من الموجبة والسالبة فقال
(ونقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان و بعض الانسان ليس
بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من الانسان بحيوان و بعض
الانسان حيوان)

لما ياتي في قوله (والمحصورتان) (٦٢) وفي نسخة المحصورات والمراد المحصورتان (لا يتحقق

تناقض الجزئية لا غير تامل (قوله لما ياتي الخ) علة للحصرين المذكورين
والذي ياتي هو قوله لان الكليتين الخ (قوله والمراد المحصورتان) أي الكلية
والجزئية مطلقا ويحتمل أن يراد بالمحصورات الاربع الكلية الموجبة والسالبة
والجزئية كذلك وأما المهمة فتقدم أنها في حكم الجزئية وهذا الكلام بيان
لأجمال ما سبق وتتميم له لا نه تضمن شرطين زائدين على ما تقدم وهما الاختلاف
في الايجاب والسلب والاختلاف في الكلية والجزئية ولما كان الاول منهما
قد تقدم في حد التناقض استغنى بذلك عن زيادة بيان فيه وأما الثاني فلهذا لم يتقدم له
احتاج الى بيان واقامة الدليل عليه بقوله لان الكليتين الخ وانما قال الشارح والمراد
المحصورتان لان التناقض انما هو بين قضيتين منهن لا بين الاربع تامل (قوله
أي الكلية والجزئية) هذا بيان للكمية والمراد بالاختلاف في ذلك كون
احدى القضيتين مسورة بسور الكلية والاخرى مسورة بسور الجزئية أو في
حكمها (قوله لان الكليتين قد تكذبان) أي بان يكون مجموعهما أخص من
موضوعهما وقوله والجزئيتين قد تصدقان أي بان يكون مجموعهما أخص من
موضوعهما واعلم أن المراد بالموضوع الموضوع في الذكر وهو غير مختلف في
الصورتين فسقط ما أورد والمراد بالاتحاد في الكل والجزء سابقا أن يكون ما ورد
عليه الايجاب ورد عليه السلب وان زيد في السلب عنه السلب عن شيء آخر معه
كقولنا زيد أسود أي بعضه زيد ليس بأسود أي كله وهذا هو حكمه عموم
السلب في نقيض الايجاب الجزئي واعلم أنه يشترط في تحقق التناقض مع ما تقدم
في الوجوه اختلاف الجهة فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان
الامكان العام كما مر سلب الضرورة عن الطرف المخالف فالامكان العام السالب
سلب ضرورة الايجاب فيكون نقيضه وهكذا في الايجاب ونقيض الدائمة
المطلقة المطلقة العامة لان الايجاب في كل الاوقات ينافية السلب في البعض
وبالعكس وانما عبرنا بالمناقاة لان ما ذكرنا من نقيض كاه هو ظاهر ونقيض
المشروطة العامة الحينية الممكنة لان نسبتها اليه كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية
المطلقة فكما ان الضرورة الذاتية يناقضها سلب الضرورة الذاتية كذلك الضرورة
الوصفية يناقضها سلب الضرورة الوصفية ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة
ونسبتها اليه كنسبة نقيض الدائمة اليها فكما أن الدوام الذاتي يناقضه الاطلاق
بحسب الذات كذلك الدوام الوصفى يناقضه الاطلاق بحسب الوصف وهذا كله
في البسائط وأما المركبات فان كانت كلية فنقضها برفع مجموع جزأها ولا يحصل

التناقض بينهما)
بعد اتفاقهما في
الوحدات السابقة
(الا بعد اختلافهما
في الكمية) أي
الكلية والجزئية
(لان الكليتين
قد تكذبان) كقولنا
كل انسان كاتب
ولا شيء من الانسان
بكاتب والجزئيتين
قد تصدقان كقولنا
بعض الانسان
كاتب بعض
الانسان ليس
بكاتب والنقيضان
لا يجتمعان ولا
يرتفعان وهذان
المثالان للحمليتين
ومثال الشرطيتين
كلما كان الانسان
كاتبيا فالخمار ناهق
ليس كلما كان
الانسان كاتبيا
فالخمار ناهق
والمحملتان في قوة
الجزئيتين كما
مرت الإشارة
اليه ومن
الاصطلاحات
المنطقية

الا برفع أحدهما لا على التبيين فطريق أخذ تقيضها ان تفصل الى جزأها ويؤخذ تقيضها ويركب منه منفصلة مانعة خلوصا وية لتقيضها امثالا الوجودية الالادائمة لكونها مركبة من مطلقتين عامتين متخالفتين في الكيف وتقيض الاطلاق العام الدوام تقيضها اما الدائم المخالف أو الدائم الموافق وقس على ذلك وان كانت جزئية فنقضها بأن يرد بين تقيضي الجزأين لكل فرد فرد فاذا قيل بعض الانسان متحرك لادائما فنقضه أن تقول كل فرد من أفراد الانسان امامت حرك دائما وليس يتحرك دائما أى كل فرد فرد لا يخلو عن هذين وهذا أمر اجمالي وان أردت تفصيله فعليك بالمتطلبات

* (العكس) *

اعلم أنه من المطالب المحتاج اليها الا نه يستعان بمعرفة على تمييز الصادق من الكاذب في القضايا كالتناقض وانما أخره عن التناقض لان التمييز الذي اشتر كافيه أتم في التناقض منه في العكس لما علمت من قوة دلالة كذب النقيض على صدق تقيضه وبالعكس ضرورة أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان بخلاف العكس فانه من باب الدلالة بصدق المألوم على صدق لازمه (قوله عكس النقيض الموافق) هذا هو الذي جرى عليه قدماء المناطقة وذكره واعتبروه لانه كثيرا ما يستنتج به ابن سينا وغيره من القدماء (قوله وهو تبديل النخ) حاصله أن عكس النقيض الموافق تبديل كل واحد من طرفي القضية أى ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الصادق والكذب أى على وجه اللزوم الكلي كالمثال المذكور في الشارح وانما قلنا ذات الترتيب الطبيعي لاجراج المنفصلات فانه ليس في طبع أحد طرفيها ما يقتضي كونه مقدمات بخلاف المتصلات فان في طبع الاول من طرفيها ما يقتضي كونه مقدمات كونه ملازوما للتالي ودخل في ذلك ما اذا كان المقدم معلولا للتالي أو كانا معلولى علة واحدة أو كانا متضاميين فان في طبع المقدم في كل مما ذكر استلزامه للتالي وذكر بعض مشايخ مشايخنا أن التبديل يقتضي أن يكون السكل من طرفي القضية رتبة اذاز حرح عنها تغير المعنى فزيادة القيد المذكور انما هو ليكون التعاريف لا يتشكل فيها على العناية (قوله كل ما ليس بحيوان النخ) من المعلوم أن كلمة النفي جزء من الموضوع والمحمول فتكون القضية موجبة معدولة الطرفين حكم فيها بامر عدمى على أمر عدمى (قوله عكس النقيض المخالف) هذا هو الذي جرى عليه متأخرو المناطقة لحدشهم دليل القدماء حيث قالوا لا نسلم أنه لو لم يصدق العكس المذكور لصدق بعض ما ليس بحيوان ليس بالانسان بل انما يلزم صدق

(العكس)

وهو ثلاثة أقسام
الاول عكس
النقيض الموافق
وهو تبديل الطرف
الاول من القضية
بنقيض الثاني عنها
وعكسه مع بقاء
الصادق والكيف
أى السلب
والايجاب نحو كل
انسان حيوان
كل ما ليس بحيوان
ليس بالانسان
الثاني عكس
النقيض المخالف

وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصديق دون الكيف نحو كل انسان حيوان لا شئ مما ليس حيوانا بانسان وسمى هذا مخالفا لمخالف طرفيه ايجابا وسلبا والذي قبله موافقا لتوافقه فيهما الثالث العكس المستوي وهو المراد عند الاطلاق وعليه اقتصر المصنف فقال (العكس وهو أن (٦٤) يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا) مع بقاء

نقيضه الذي هو ليس بمعض ما ليس بانسان ليس بحيوان لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص (قوله وهو تبديل الطرف الاول الخ) أي من القضية ذات الترتيب الطبيعي لتخرج المنفصلة نظير ما تقدم وقوله مع بقاء الصديق الخ أي على جهة اللزوم كما مر (قوله لا شئ مما الخ) كلمة ليس جزء من الموضوع وبه صار عديميا والسلب حاصل بالسور وهو لا شئ فهي سالبة كلية معدولة الموضوع محصلة المحمول (قوله لتوافقه فيهما) أي لتوافق طرفيه في الايجاب والسلب ففي الكلام مضاف محذوف لان التوافق ونحوه انما يكون بين متعدد (قوله وهو المراد عند الاطلاق) أي اطلاق لفظ العكس وقوله وعليه اقتصر المصنف أي لانه المستعمل في طرق الانتاجات كما سيأتي (قوله ان يصير الخ) بتشديد الياء على صيغة المبني للمجهول وذلك لان العكس يطلق على معنيين الاول القضية الحاصلة من التصيير والثاني نفس التصيير ولو لم يشدد صار معنى ثالثا لم يذكره القوم وهو الحصول الناشئ عن التصيير وقوله الموضوع أي بكماله وكذا يقال في المحمول فاذا قيل الوجد في الحائط كان عكسه المستقر في الحائط الوجد كما ذكره الا بدى (قوله مع بقاء السلب الخ) الاخصر منه مع بقاء الكيف وقوله بحاله أي الذي كان في الاصل (قوله وهو الحق) أجاب الغزي عن السابق بان معناه أنه صدق الاصل صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل كما هو شان اللزوم لان كذب الاصل كذب العكس كما فهم أو يقال معناه أن مجموعهما يكون بحاله لا أن كلا منهما بحاله ويراد به كون التصديق أو الصديق بحاله اطلاقا للفظ على أحد احتمالاته (قوله في عبارة البعض) أي المضاف فيما مر الشامل للبعضين السابقين (قوله وعبارته قاصرة على الجملة) أجيب عنه بان المراد بالموضوع هو أو ما يقوم مقامه في الشرطية وهو المقدم

السلب والايجاب بحاله) بمعنى أن الاصل ان كان موجبا فيكون العكس موجبا أو سالبا فسالبا (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله) وعبر بعضهم بالصدق والكذب وبعضهم بالصدق فقط وهو الحق لان العكس لازم للقضية ولا يلزم من كذب اللزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان

بخلاف صدق اللزوم يستحيل معه كذب اللازم وليس المراد بصدقهما في عبارة البعض صدقهما في الواقع بل أن يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه لزوم صدق العكس ومع هذا فالتعبير بالتصديق أولى منه بالصدق لان التصديق لا يقتضي وقوع الصدق وعبارته قاصرة على الجملة فلو قال وهو أن يصير الاول ثانيا والثاني أولا لكان أولى

وبالمحمول

لتناوله الشرطيات واعلم أن العكس يطلق كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل الموضوع بالمحمول وعكسه
واذا المراد بهما الموضوع والمحمول في الذكرا أعني وصفهما العنواين فلا يرد السؤال بان العكس لا يصير
ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل (٦٥) موضوع العكس ذات

المحمول ومحموله
وصف الموضوع
(والموجبة الكلية
لا تنعكس كلية)
لثلاثا تنتقض
بمادة يكون المحمول
فيها أعم من
الموضوع (اذ
يصديق قولنا كل
انسان حيوان
ولا يصديق كل
حيوان انسان)
والا لصديق
الاخص على
جميع أفراد الأعم
وهو محال (بل
تنعكس جزئية
لانا اذا قلنا كل
انسان حيوان
يصديق بعض
الحيوان انسان
فانا نجد الموضوع
شيئا موصوفا

وبالمحمول هو أو ما يقوم مقامه فيها وهو التالي (قوله لتناوله الشرطيات) أي ذات
الترتيب الطبيعي وهي المتصلات (قوله يطلق كثيرا على القضية الخ) أي كما يطلق
على التصيير المتقدم (قوله أعني وصفهما العنواين) أي المنسوب للعنوان وهو
الذكر من عنون عن الشيء بكذا بمعنى عبر به (قوله ذات الموضوع) أي أفراد
ومن المعلوم أن الأفراد لا تصير محمولا وقوله ذات المحمول أي أفراد لا مفهومه
وقوله وصف الموضوع أي مفهومه والحاصل أن المعتبر في الموضوع أصلا
وعكسا الذات وفي المحمول كذلك الوصف تأمل (قوله لثلاثا تنتقض بمادة الخ)
أي وإذا ثبت عدم انعكاس الموجبة الكلية إلى الكلية في هذه المادة ثبت عدم
انعكاسها إلى الكلية مطلقا لأن معنى عدم انعكاس القضية إلى شيء أنه لا يلزمها
العكس اليه لزوما كليا (قوله اذ يصديق قوله الخ) حاصل القول في عكس القضايا
أن الموجبات كلية وجزئية وشخصية ومهمة تنعكس موجبة جزئية وأن
السوالبلا ينعكس منها إلا السالبة الكلية وما هو في قوتها وهو السالبة الشخصية
كنفسهما (قوله والا يصديق الاخص الخ) أي في المحلية كما فرضه المصنف
ولزم استلزام الاخص للاعم في الشرطية وهو باطل لأنه يستلزم وجود الاخص
كلما وجد الاعم وهو ظاهر البطلان (قوله بل تنعكس جزئية) أي لأنه الصادق
دائما والمطرود ومثل الكلية الشخصية لكونها في قوتها (قوله فانا نجد الموضوع)
أي نفرضه الخ وهذا إشارة إلى برهان يسمى عندهم برهان الافتراض وهو أن
تفرض الموضوع شيئا معيناً وتحمل عليه المحمول ثم الموضوع فيحصل قياس
ينتج المطلوب كان تفرض الانسان شيئا معيناً هو الناطق فتقول كل ناطق حيوان
وكل ناطق انسان ينتج من الشكل الثالث بعض الحيوان انسان وهو المطلوب
وانما اقتصر المصنف على هذا واختاره عن البرهانين الآتين لتوقعهما على بيان
عكس السوالب ولم يشكك عليها المصنف بعد ولا يصح أن يبرهن بشيء متوقف
على شيء آخر لم يذكر (قوله فتلزم المناقاة الخ) كان الأولى أن يقول وتنعكس إلى

بالانسان والحيوان) وهو الحيوان الناطق (فيكون بعض الحيوان انسانا) ولأنه اذا صدق كل
انسان حيوان لزم أن يصديق بعض الحيوان انسان والا لصديق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان
فتلزم المناقاة بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل
انسان حيوان

هذا خلف أو يضم ذلك النقيض الى الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج لا شيء من الانسان بانسان وهو محال (والموجبة الجزئية أيضا تنعكس) موجبة (جزئية بهذه الحججة) فعكس بعض الانسان حيوان بعض الحيوان انسان لا نأجد شيئا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا ولا نه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق تقيضه وهو لا شيء من الحيوان (٦٦)

بانسان فيلزمه
لا شيء من الانسان
بحيوان وقد كان
الاصـل بعض
الانسان حيوان
هذا خلف أو
يضم هذا النقيض
الى الاصل لينتج
سلب الشيء عن
نفسه كما مر
(والسالبة الكلية
تنعكس) سالبة
(كلية وذلك) أي
انكاسها كلية
(بين بنفسه فانه
اذا صدق قولنا
لا شيء من الانسان
بحجر صدق
قولنا لا شيء من
الحجر بانسان)
والا لصدق

لا شيء من الانسان بحيوان فتسليم المناقاة لان ترتب المناقاة انما هو على عكس النقيض لا على النقيض وهذا اشارة الى برهان آخر يسمى عندهم برهان العكس وهو أن بعكس تقيض المطلوب الى ما ينا في الاصل أو يناقضه فما أدى الى مناقاة الاصل المقروض الصدق كاذب فيكون تقيضه وهو العكس حقا وفي القليوبى أن هذا البرهان هو المسمى برهان الخلف وأن برهان العكس هو الاتي والصواب ما تقدم وبيان ذلك البرهان أن تقول لو لم يصدق بعض الحيوان انسان الذي هو عكس كل انسان حيوان لصدق تقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان ثم تعكسه كنفسه الى لا شيء من الانسان بحيوان وهو مناف الاصل الذي هو كل انسان حيوان وما نافي الصداق فهو كاذب فيكذب بلزومه وهو العكس الذي هو نقيض المطلوب فيصدق المطلوب أو تقول لا شيء من الانسان بحيوان يستلزم جزئية سالبة تناقض الاصل لان الكلية تستلزم جزئيتها فتكون الجزئية كاذبة ويلزم كذب معكوسها فيلزم صدق تقيضه الذي هو العكس المطلوب وقول الشارح فيصدق الخ فيه اشارة خفية الى ذلك (قوله هذا خلف) بفتح الخاء أي باطل (قوله أو يضم ذلك النقيض الخ) هذا اشارة الى برهان يسمى عندهم برهان الخلف وهو ضم تقيض المطلوب الى قضية صادقة لينتج المجموع محالا ثم تقول ما أدى الى هذا المحال الا تقيض المطلوب وسمى خلفا لانه يؤدي الى الخلف وهو المحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل لان المطالب يأتي من خلفه أي من ورائه الذي هو تقيضه (قوله بهذه الحججة) أي التي هي برهان الافتراض لانه المذكور في كلامه (قوله دون الحججة) أي جهة القضية ولو قال كنفسها لا تقتضي أن العكس كالاصل في الجهة وليس كذلك (قوله والا لا تنقض الخ) أي والا ينتف أن

تقيضه وهو بعض الحجر انسان وينعكس الى قولنا بعض الانسان
حجر وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان هذا خلف أو يضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب
الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان لينتج بعض الانسان ليس
بانسان وهو محال وانما قال كلية ولم يقل كنفسها لانه انما تعرض للعكس بحسب الكم دون الجهة والكلام
عليه بحسبها طويل يطلب من المطولات (والسالبة الجزئية لا عكس لها لزمها) والا لا تنقض بمادة

يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الأخص عن بعض الأعم ولا يصدق سلب الأعم
عن بعض الأخص (قوله يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق عكسه) وهو بعض
الإنسان ليس بحيوان لصدق تقيضه وهو كل إنسان حيوان (٦٧) والوجود الكل

بدون الجزء وهو
محال وقيده قوله
لزم ولا نه قد
يصدق العكس
في بعض المواد
مثلا يصدق
بعض الإنسان
ليس بحجر ويصدق
عكسه أيضا وهو
بعض الحجر ليس
بإنسان * ولما فرغ
مما يتوقف عليه
القياس من القضايا
وما يعرض لها
من تناقض وغيره
أخذ في بيان
القياس وهو
المقصود الأهم لانه
العمدة في تحصيل
المطالب التصديقية
فقال

(القياس)

وهو لغة تقدير
شيء على مثال

له عكس الز وما بان كـ له عكس لز وما لا تنقض بتلك المادة قوله في بعض المواد
أي الموضح أو السور وهو ما إذا كان بين الموضوع والمحمول تباين كلي أو جزئي
وإـ لم أن الوجوهات بالنظر للعكس قسمان موجبات وسوالب أما الموجبات
فالضرورية والدائمة المشرطة العامة والعرفية العامة تنعكس حينية مطلقة
والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة وأما الممكنتان
فذهب بعض المناطقة إلى أنها ينعكسان ممكنة عامة وبعضهم توقف حيث لم
يظهر له دليله وبعضهم ذهب إلى أنها لا ينعكسان وأما السوالب فإن كانت كلية
فلدائمتان ينعكسان دائمة والعامتان ينعكسان عرفية عامة والخاصتان ينعكسان
عرفية عامة مقيدة بالأدوام في البعض والوقتيتان والوجوديتان والممكنتان
والمطلقة العامة لا عكس لها وإن كانت جزئية فلا ينعكس منها إلا الخاصتان
عرفية عامة وهذا كلام أجمالى وإن أردت تفصيله وبيان أدلته فعليك بشروح
الشمسية وغيرها (قوله وهو المقصود الأهم) أي للمنطقي وانما لم يقدم في الذكر
لكون التصديق مسبوقا بالتصور إذا الحكم بالمحمول أو عليه لا يفيد والتصورات إنما
تكتسب بالحدود والرسوم المتوقعة على معرفة الكليات الخمس فلذلك وجب
تقديمها ولما كان القياس متوقفا على معرفة القضايا أقدم الكلام عليها وعلى أحكامها
(القياس)

(قوله تقدير شيء) أي تبين قدره على مثال آخر أي على مثال شيء آخر كـ تقدير
الشيء على حديدة هي مثال لما في الذهن فالذراع حقيقة هو ما في الذهن والذي في
الخارج مثال له فقط (قوله أو معقول) أي قول متعقل والمعقول هو القياس حقيقة
كما ذكره السيد وسمى الملقوظ قياسا لدلالته عليه فيكون مجازا أي بحسب الأصل
والافتقار حقيقة عرفية (قوله من أقوال) قال بعض مشايخنا من تبعيضية
فلا حاجة إلى تأويل الأقوال بما فوق الواحد (قوله قول آخر) أي معايير
بالذات ولذا لم يقل معايير لان المعايير يكفي في تحققها اختلاف الصفات بخلاف
الآخر (قوله والمؤلف من أكثر من قولين الخ) الحق أن ما ألف من أكثر من

آخر واصطلاحا (هو قول) ملقوظ أو معقول (مؤلف من أقوال) قولين فأكثر (مق سلمات
لزم عنها لذاتها قول آخر) أي معايير لاسكل منها فالمؤلف من قولين كقولنا العالم متغير وكل متغير
حادث فهذا مؤلف من قولين يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من أكثر من قولين

كقولنا النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفة سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاثة أقوال يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده والاول يسمى قياسا بسيطا والثاني قياسا مركبا اتركيبه من قياسين فخرج عن ان يكون قياسا لقول الواحد ان لم عنه لذاته قول آخر كعكسه المستوي وعكس نقيضه لانه لم يتألف من (٦٨) أقوال والاستقراء والتمثيل لانها وان تألف من أقوال

لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لا مكان التخلف في مدلولهما عنهما وما يلزم عنه قول آخر لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قولنا فلان المريض يتحرك فهو حي لان لزوم أنه حي انما هو بواسطة أن كل متحرك بالارادة حي وكما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين يكون متعلق محمول أولهما موضوع الآخر كقولنا أمساو اب وب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان أمساو لج لالذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي أن مساوي المساوي لشيء مساو له ولذلك لا يتحقق الاستلزام فيه الا حيث تصدق هذه المقدمة كما في قولنا أ ملزوم اب وب ملزوم لج فأ ملزوم لج لان ملزوم الملزوم ملزوم فان لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا أ مباين اب وب مباين لج لا يلزم منه أن أ مباين لج لان مباين المباين لشيء

الوسط
فان هذين القولين يستلزمان أ مساو اب وب ملزوم لج فأن ملزوم الملزوم ملزوم فان لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا أ مباين اب وب مباين لج لا يلزم منه أن أ مباين لج لان مباين المباين لشيء

لا يلزم أن يكون مبينا له وكذا اذا قلنا أ نصف ب و ب نصف ج لا يلزم منه أن أ نصف ج لان نصف نصف الشيء لا يكون نصفه والمراد بالزوم ما يعم البين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الاول وغيره الكامل وهو باقي الاشكال وأشار بقوله متى سلمت الى أن تلك الاقوال لا يلزم أن تكون مسلمة في نفسها بل أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ليدخل في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة كما مر والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فهذان القولان وان كذبا في نفسهما الا أنهما بحيث لو سلمنا (٦٩) لزم عنهما ان كل انسان

جماد لان لزوم
الشيء للشيء كون
الشيء بحيث لو
وجد وجد لازمه
وان لم يوجد في
الواقع وانما قال
من أقوال ولم يقل
من مقدمات لئلا
يلزم الدور لانهم
عرفوا المقدمة بانها
ما جعلت جزء
قياس فاحذوا
القياس في تعريفها
فلو أخذت هي
أيضا في تعريفه
لزم الدور (وهو)
أي القياس (اما
اقترااني) وهو الذي

الوسط هو المحمول أو التالي في إحدى المقدمتين والموضوع أو المقدم في الأخرى أو المحمول أو التالي فيهما أو الموضوع أو المقدم فيهما والمكرر في قياس المساواة ليس ماذ كرفليس بقياس اسكن لما لم يذكروا في التعريف قيد تكرار الوسط احتسج الى اخراجه بقولهم لذاته (قوله لا يلزم أن يكون مبينا له) أي بل قد يكون مبينا كقولنا الانسان مابين للفرس والفرس مابين للحمار وقد لا يكون كقولنا الانسان مابين للفرس والفرس مابين للضاحك مثلا (قوله وهو باقي الاشكال) أد لان بيان الزوم فيها متوقف على ردها الى الشكل الاول (قوله لانهم عرفوا المقدمة الخ) أي وذلك يستلزم أخذ المعرف في التعريف بواسطة أخذ المقدمة الماخوذ في تعريفها القياس (قوله لا قتران الحدود فيه) أي لا قتران حدود القياس الثلاثة فيه بحيث ان الوسط يقترب بكل من طرفي المطلوب (قوله وهو الذي ذكر فيه نتيجة) أي ان كان المستثنى العين وقوله أو تقيضها أي ان كان المستثنى النقيض كما يظهر مما ياتي (قوله في الثاني) هو قوله أو طرفا تقيضها وقوله في الاول هو قوله بان يكون طرفاها (قوله ولا يشكك بعامر الخ) أي لا يشكك على قولهم ذكر فيه النتيجة بالفعل ومن المعلوم أنه لا يشكك على قولهم أو تقيضها بالفعل كما لا يخفى (قوله مغاير الكل من مقدماته) أي مغايرة ذاتية والافطلاق المغايرة يكفي في تحققها المخالفة باعتبار الصفات كما مر وذلك لا يكفي ههنا لان النتيجة يجب أن تكون ذاتها غير ذات المقدمات (قوله وانما هو جزء أحدهما) أي ولا يجب

لم يذكروا فيه نتيجة ولا تقيضها بالفعل (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث) وسمى اقتراانيا لا قتران الحدود فيه بالاستثناء (واما استثنائي) وهو الذي ذكر فيه نتيجة أو تقيضها بالفعل بان يكون طرفاها أو طرفا تقيضها مذكورين فيه بالفعل (كقولنا) في الثاني (ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) لكن النهار ليس بوجود الشمس ليست بطالعة) وفي الاول ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولا يشكك بعامر من أنه يعتد في القياس ان يكون القول اللازم وهو النتيجة مغاير الكل من مقدماته وههنا ليس كذلك لانا نقول بل هو كذلك لانه ليس بواحد منهما وانما هو جزء أحدهما اذا المقدمة ليست قولنا النهار موجود

بل استلزام طلوع الشمس له الحاصل ذلك من المقدم والتالي وسمى ذلك استثنائيا لاشتتماله على أداة الاستثناء أعني لكن (٧٠) (والمكرر بين مقدمتي القياس) فاكثرسواء كان

في النتيجة الا كونها ليست احدي المقدمتين وأما كونها غير جزء من احدي المقدمتين فليس بشرط ولا واجب لكن يرد على أن النتيجة محتملة للصدق والكذب وأجزاء المقدمة ليست كذلك فلا يصح كون النتيجة جزءا من المقدمة وأجيب بان احتمال الصدق والكذب في النتيجة عرضي نشأ بعد اخراج الجزء عن الجزئية وجعله نتيجة تامل (قوله بل استلزام طلوع الشمس الخ) أي دال ذلك الاستلزام ضرورة أن الاستلزام ليس مقدمة (قوله أعني لكن) تسميتها أداة الاستثناء اصطلاح للمناطقة والا فاهل العربية يسمونها أداة استدراك (قوله بين مقدمتي القياس) أي فيهما والا فلا يسميان مقدمتين بدونه وقوله فاكثر أي بحسب الظاهر كما مر وأما في كلامه مانعة خلوت يجوز الجمع لانه في الثاني محمول فيهما وفي الثالث موضوع فيهما الا أنه في الاول محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى وفي الرابع بالعكس وقوله أم مقدما الخ أي في القياس الاقتراني الشرطي كقولنا اذا كانت الشمس طالعة فانها موجودة وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة (قوله يسمى حدا أوسط) أما تسميته حدا فلو قوعه طرفا للقضية والحذف في اللغة الطرف وأما تسميته أوسط فقد أشار اليه الشارح والتوسط في غير الاول بحسب المعنى وان لم يتوسط صورة لانها ترد الى الاول كما سيأتي (قوله ومقدمة في الشرطية) نبه به على أن عبارة المصنف قاصرة ولو عبر بدل الموضوع بالمحكوم عليه وبدل المحمول بالمحكوم به لعم الحمل والشرطي والمختلط منهما (قوله لانه أخص في الاغلب) هذا غير ظاهر في السالبة لان موضوعها لا يجوز كونه أخص ولا في الجزئية الموجبة لان موضوعها غير أخص في الاغلب (قوله لانه اعم في الاغلب) أي ومن غير الاغلب كونها متساويين كقولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق فكل انسان ناطق (قوله واقتران الصغرى الخ) أي ذواقتران الخ لان المسمى بالقرينة والضرب انما هو ما وقع فيه الاقتران لا نفس الاقتران ووجه تسميته قرينة وقوع الاقتران فيه وضربا كونه نوبا والضرب من معانيه النوع (قوله وهيئة التأليف) الظاهر أن المراد بالتأليف ما يرجع الى الحدود من جهة الحمل والوضع للحد الاوسط الذي تنوع به الاشكال وبههيئة ما يرجع الى الكمية والكيفية الذي تنوع به

محمولا أم موضوعا
أم مقدما أم تاليا
(يسمى حدا
أوسط) لتوسطه
بين طرفي المطلوب
(وموضوع
المطلوب) في
الحملية ومقدمه
في الشرطية
(يسمى حدا
أصغرا) لانه
أخص في الاغلب
والاخص أقل
أفرادا (ومحموله)
في الحملية وتاليه
في الشرطية (يسمى
حدا أكبر) لانه
أعم في الاغلب
والاعم أكثر
أفرادا (والمقدمة
التي فيها الاصغر
تسمى الصغرى)
لاشتتمالها على
الاصغر (والتي
فيها الاكبر تسمى
الكبرى) لاشتتمالها
على الاكبر واقتران

الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا (وهيئة التأليف) الحاصلة (من) اجتماع (الصغرى والكبرى) صروب

تسمى شكلا والاشكال أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى
نحو كل ج ب وكل ب أ (فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما) نحو كل ج ب ولا
شيء من أ ب (فهو الشكل الثاني وان كان (٧١) موضعا فيهما) نحو كل

ج ب وكل ج
د (فهو الشكل
الثالث وان كان
موضوعا في
الصغرى محمولا
في الكبرى)
نحو كل ب ج
وكل أ ب (فهو
الشكل الرابع)
فان قلت فلا
يتكرر الحد
الاوسط الا في
الثاني والثالث
لان المراد بالاوسط
اذا وقع موضوعا
الذات واذا وقع
محمولا المفهوم
قلنا وقوعه محمولا
وان أريد به
المفهوم لكن
ليس المراد أن
ذات الموضوع
عين المفهوم بل

ضروب الاشكال ويصح أن يراد بهما شيء واحد وتكون الاضافة بيانية وان
يراد بالتالي ف تقدم الصغرى على الكبرى في النقض وبالهئية ما اراد بالتالي ف
في المعنى الاول والخطب في ذلك سهل (قوله تسمى شكلا) أي تشبيها لها
بالهئية الحسية الخاطئة من احاطة الحدود بالمقدار (قوله فان قلت فلا يتكرر الخ)
حاصل هذا الايراد أن المراد من الموضوع ذاته أي افراده والمراد من المحمول
مفهومه ولا يتكرر الحد الاوسط الا اذا كان المراد به واحدا في المقدمتين ولا
يكون كذلك الا اذا كان محمولا فيهما كما في الشكل الثاني وأما في الاول والرابع
فلا يتكرر لكونه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى في الاول وبالعكس
في الرابع ولا يخفى أن هذا الايراد انما يأتي في الحملتين لا الشرطيتين وحاصل
الجواب أن مرادهم أن ذات الموضوع يصدق عليها مفهومات ثلاث مفهوم
الموضوع ومفهوم الاوسط ومفهوم المحمول فاذا قيل كل انسان حيوان وكل حيوان
جسم فالمراد أن ذات الانسان الصادق عليها مفهومه يصدق عليها مفهوم الحيوان
والجسم وليس المراد أن ذات الانسان هي مفهوم الحيوان والا كانت القضية
كاذبة لان الافراد ليست نفس المفهوم بل المراد ما تقدم فمرقت من ذلك أن
المراد بتكرره أن يكون مفهومه معتبرا من حيث صدقه على الافراد في المقدمتين
ولا شك أنه متكرر بهذا الاعتبار وهذا هو مراد الشارح كما يظهر بالتأمل في
كلامه (قوله لانه بمنزلة أن يقال الخ) ظاهره تخصيص ذلك بالشكل الاول وعدم
جربانه في الرابع وليس كذلك الا أن يقال فرض البيان في الاول ويقاس عليه الرابع
تأمل (قوله لانه المنتج للمطالب الاربعة) أي باعتبار اختلاف ضروبه المنتجة
والمطالب الاربعة هي الكلية والجزئية والايجاب والسلب بخلاف الثاني فانه لا ينتج
الا السالبة كلية أو جزئية والثالث فانه لا ينتج الا الجزئية سالبة أو موجبة والرابع
فانه انما ينتج ما عدا الموجبة الكلية كما سيأتي (قوله حتى يلزم الانتقال الخ) أي

انه يصدق عليه المفهوم فيتكرر الاوسط في جميع الاشكال لانه بمنزلة أن يقال ذات الا صغر يصدق
عليه المفهوم الاوسط وكل ما يصدق عليه مفهوم الاوسط يثبت له الا كبر وقدم الشكل الاول لانه
المنتج للمطالب الاربعة كما سيأتي ولانه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع الى الحد الاوسط
ثم منه الى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع الى المحمول ثم الثاني

لانه اقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته اياه في صغره التي هي اشرف المقدمتين لاشتغالها على الموضوع الذي هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله ايجاباً وسلباً ثم الثالث لان له قرباً اليه لمشاركته اياه في أخس (٧٢) المقدمتين بخلاف الرابع لا قرب له أصلاً لمخالفته اياه ففهم ما

و بعده عن الطبع
جدا (والثاني)
منها (يرتد الى
الاول بعكس
الكبرى) لانها
المخالفة للنظم
الطبيعي بان تقول
في مثاله السابق ولا
شيء من ب أ
(والثالث يرتد اليه
بعكس الصغرى)
لانها المخالفة
لذلك بان تقول في
مثاله السابق بعض
ب ج (والرابع
يرتد اليه بعكس
الترتيب) بان تقول
في مثاله السابق
كل أ ب وكل ب ج
(أو بعكس المقدمتين
جميعاً) بان تقول
فيه بعض ج ب
و بعض ب أ
وان كان هذا غير

في النتيجة بعد حذف الحد الوسط أو من حيث ان ما ثبت له الاوسط من حمليته
الا صغر فيثبت الحكم له (قوله لانه اقرب الاشكال الخ) أي لما ذكره ولانه قد
ينتج الكل بخلاف الثالث فانه لا ينتج الا جزئياً ولا يعارض هذا ان الثالث قد
ينتج الايجاب بخلاف الثاني لان فضل الكلية على الجزئية أكثر من فضل الايجاب
على السلب لان من السوالب ما هو في قوة الايجاب وليس من الجزئي ما هو في قوة
الكل والرابع وان أنتج الايجاب والكلية الا أن بعده عن الطبع اقتضى تأخير
(قوله انما يطلب لاجله) أي لاجل الحكم عليه به ايجاباً ان كان المراد الحكم
بشوته له أو سلباً ان كان المراد الحكم بسلبه عنه (قوله بخلاف الرابع) أي فانه
وضع في المرتبة الرابعة لكونه أبعد الاشكال عن الاول لما ذكره ولذلك كان بعيداً
عن الطبع جداً لانه لا تستحصل المطلوب به الا بعسر لا حاجة الى كثرة الاعمال
عند استنتاج النتيجة ولذا أسقطه ابن سينا عن درجة الاعتبار (قوله يرتد الى الاول
بعكس الكبرى) أي من غير نظر الى كونه منتجاً أولاً ولا شك ان كل ضرب من
ضروب الثاني يرتد الى الاول سواء كان ذلك الضرب المراد ومنتجاً أو عقيماً
وسواء كان ما رد اليه منتجاً أو عقيماً ولذا قدم ذلك على ذكر شروط انتاج
الثاني وانما الجأنا الى ذلك كون الرد الى ضرب منتج من الاول بعكس الكبرى
انما هو في الاول والثالث لان كبراهما سالبة كلية تنعكس كنفسها وأما الثاني
والرابع فلا يرتدان الى ضرب منتج بعكس الكبرى لان كبراهما موجبة كلية وهي
لا تنعكس الا الى جزئية وشرط كبرى الاول كونها كلية (قوله أو بعكس
المقدمتين) أي بان تعكس كل واحدة منهما مع بقائها في محلها (قوله لما مر) أي
من كونه على النظم الطبيعي الخ (قوله بعيد عن الطبع) أي لما مر قريباً (قوله
وعقل سليم) عطف تفسير لان الطبع هو العقل والمراد باستقامته سلامته مما
يعوقه عن الادراك (قوله لا يحتاج الى رد الثاني الخ) أي لان حاصله الاستدلال
بتنافي اللوازم على تنافي الملازومات فتحول كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر

منتج لعدم كلية الكبرى ومثال ما ينتج منه كل ج ب ولا شيء من أ ج فيرد بالعكس الى ب حيوان
بعض ب ج ولا شيء من ج أ (و) الكامل (البين الانتاج انما هو الشكل الاول) والرابع بعيد عن
الطبع جداً (والذي له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول) في استنتاجه لا قرينته
اليه كما مر

(وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالاجاب والسلب) بان تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة اذ لو كانتا موجبتين أو سالبتين لاختلفت النتيجة أما في الموجبتين فلانه يصدق في كل انساب حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب وأما في السالبتين فلانه يصدق لا شئ عن الانسان بحجر ولا شئ من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شئ من الناطق بحجر كان الحق الايجاب ويشترط في انتاجه أيضا كلية الكبرى والا لاختلفت النتيجة كقولنا لا شئ عن الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل فرس كان الحق السلب (٧٣) وكقولنا كل انسان

حيوان و بعض
الجسم ليس بحيوان
والحق الايجاب
ولو قلنا و بعض
الحجر ليس بحيوان
كان الحق السلب
فشرط انتاج الثاني
بحسب الكيف
اختلاف مقدمتيه
وبحسب الكم كلية
الكبرى و شرط
انتاج الثالث
بحسب الكيف
اجاب الصغرى
وبحسب الكم
كلية احدى

بحيوان قد تنافى فيه الانسان والحجر في لازم وهو الحيوان اللازم للانسان حيث أثبت الانسان ونفى عن الحجر في لازم تنافى الانسان والحجر فيهما بينهما (قوله وانما ينتج الثاني الخ) انما خصص هذا الشرط من شرطية الاثنين بالذكر هنا الاشارة الى أن قريه من الطبع وعدم احتياجه الى الرد الى الاول من ثمرات هذا الشرط فلا تنبيه عليه فائدة مخصصة له بالذكر (قوله لاختلفت النتيجة) أى يكون الحق ايجابيا في بعض المواد وسلبيا في بعض آخر كما يؤخذ من كلامه بعد (قوله فشرط انتاج الثاني الخ) انما ذكر هذا الشرط مع تقدمه في المتن ليربط به قوله وبحسب الكم كلية الكبرى وفيه اشارة الى أنه حيث ذكر هذا الشرط كان المناسب أن يضم اليه الشرط الثاني أو يقال انما ذكره هنا لتكون شرائط انتاج الاشكال كلها في سلك واحد تنهيا على المبتدى (قوله معيار العلوم) أى النظرية وقوله أى ميزانها هو أحد اطلاقات المعيار قال السعدى حواشى المطالع معيار كم كمال ما يعلم به مقادير الانظار في المواد الجزئية من العلوم (قوله أى قانونا) هو أحد اطلاقات الدستور ويطلق أيضا على المرجع للاشياء الذى يكتفى به فيها ولما كان الشكل الاول واردا على النظم الطبيعى وكان دستوراً في

مقدمتيه و شرط انتاج الرابع بحسب الكيف والكم اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما و شرط انتاج الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية الكبرى كما يؤخذ من كلامه الا ترى (والشكل الاول هو الذى جعل معيار العلوم) أى ميزانها لارتداد البقية اليه كما مر (فتورده هنا) وحده مع ضروره (ليجعل دستوراً) أى قانوناً (ويستنتج منه المطالب كاماً) وهى المربى الكلى والسالب الكلى والموجب الجزئى والسالب الجزئى بخلاف بقية الاشكال (وضروبه) كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان كلامه من مقدمتيه اما موجبة أو سالبة وكل من هاتين اما كلية أو جزئية فيجمله كل منهما أربعة

والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر يسقط منها بشرط إنتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة
ثمانية منها بالاول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى في الاربع الكبريات
وأربعة بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى في الكلية الجزئية
الموجبتين من الصغرى (٧٤) فنضرب به (المنتجة أربعة ضرب الاول) أن تكون

المقدمة متان
موجبتين كليتين
والنتيجة كلية
موجبة نحو (كل
جسم مؤلف وكل
مؤلف حادث
فكل جسم حادث
الثاني) أن تكونا
كليتين والكبرى
سالبة والنتيجة
سالبة كلية نحو
(كل جسم مؤلف
ولا شيء من
المؤلف بقديم فلا
شيء من الجسم
بقديم الثالث) أن
تكونا موجبتين
والصغرى جزئية
والنتيجة موجبة
جزئية نحو (بعض
الجسم مؤلف وكل
مؤلف حادث
فبعض الجسم حادث

هذا الفن وكان الشكل الثاني لا يحتاج صاحب العقل السليم الى رده الى الاول في
الاستنتاج بخلاف الثالث والرابع اهتم المصنف بالاول والثاني حيث تعرض
ليمان شرط انتاجهما فانه تعرض لشرط الثاني صراحة وشرط الاول حيث بين
ضروبه المنتجة فانه يؤخذ منه أن شرط انتاج الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى
كما يظهر بالتأمل (قوله والحاصل من ضرب أربعة في أربعة) أي الاربع
الصغريات في الاربع الكبريات وهذا مبني على عدم اعتبار الشخصية والمهملية
في الاستنتاج والافلاقسام أربعة وستون حاصلة من ضرب ثمانية في ثمانية
(قوله من الصغرى) حال من الكلية والجزئية وقوله في الاربع متعلق بضرب
وكذا يقال في نظائره (قوله فنضرب به) أي المنتجة لوجود الشرطين فيها (قوله
كليتين) أي حقيقة أو حكما كالشخصيتين (قوله والصغرى جزئية) أي
حقيقة أو حكما كالمهملية (قوله والمنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة) أي
لأنه يسقط بالشرط الاول من شرطيه وهو اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب
ثمانية أضرب أيضا الموجبتان كليتين أو جزئيتين والموجبة الكلية صغرى مع
الموجبة الجزئية كبرى وبالعكس والسالبتان كليتين أو جزئيتين والسالبة الكلية
صغرى مع السالبة الجزئية كبرى وبالعكس وبالشرط الثاني وهو كلية الكبرى
أربعة الموجبة الجزئية كبرى مع السالبتين الجزئيتين صغرى والسالبة الجزئية
كبرى مع الموجبتين صغرى (قوله ومن الثالث ستة) أي لأنه يسقط بالشرط
الاول وهو ايجاب الصغرى ثمانية أضرب أيضا السالبتان الصغريان مع الكبريات
الاربعة وبالشرط الثاني وهو كلية احدي المقدمتين اثنان الموجبة الجزئية صغرى
مع الموجبة الجزئية أو السالبة الجزئية كبرى (قوله ومن الرابع ثمانية عند
المتأخرين الخ) أي لانهم جعلوا الشرط في انتاجه أحدا من ايجاب
المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما والامر الثاني

الرابع) أن تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة

جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم) والمنتج من ضروب
الشكل الثاني أربعة أيضا ومن الثالث ستة ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين وخمسة عند المتقدمين وعليه
ابن الحاجب وتفصيل ذلك وأمثله واقامة البرهان عليه يطلب من المطولات

يقضي

يقتضى انتاج ثلاثة أضرب زيادة على ما عند المتقدمين وهي السالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى والموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الجزئية الكبرى والسالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى فهذه الثلاثة منتجة عند المتأخرين وان اجتمع في كل منها خستان وقوله وخسة عند المتقدمين أى لانهم اشترطوا فيه عدم جمع الخستين الا في صورة وهي ما اذا كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية فيسقط باشتراط عدم جمع الخستين ثمانية السالبة مع السالبة كليتين أو جزئيتين أو الاولى كلية والثانية جزئية أو بالعكس والسالبة بقسميهما صغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى والسالبة الجزئية صغرى أو كبرى مع الموجبة الكلية وباشتراط كون الكبرى سالبة كلية في الصورة المستثناة ثلاثة الموجبة الجزئية صغرى مع غير السالبة الكلية (قوله والقياس الاقتراني يتركب الخ) حاصل ما ذكره أنه ينقسم أولا الى ثلاثة حمليات محضة وشرطيات محضة ومركب من الحمليات والشرطيات وثانيا الى ستة لان المقسم الثاني اما مركب من المتصلات المحضة أو من المنفصلات المحضة أو منهما والقسم الثالث اما مركب من حملية ومتصلة أو من حملية ومن منفصلة وستا في أمثلتها (قوله امامن الجمليتين) هذا الذى ذكره عامة المناطقة واقتصر واعليه ولم ينبهوا على ما تركب من الشرطيات (قوله وامامن الشرطيتين الخ) من المعلوم ان الاشكال الاربع متتالية فيه لان الوسط ان كان تاليا في الاولى ومقدما في الثانية فالاول أو تاليا فيهما فالثاني أو مقدما فيهما فالثالث وان كان بعكس الاول فالرابع (قوله وامامن الشرطيتين المنفصلتين) ذكر المناطقة ان شرط انتاج هذا القسم ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وصديق منع الخلو عليهما كالمثال الذى ذكره المصنف (قوله وهو ما تركب من ضرب زوج في زوج) أى فقط بمعنى أنه لا يمكن قيامه من ضرب زوج في فرد فالاثنا عشر ليست منه (قوله وهو ما تركب من ضرب زوج في فرد) أى سواء تركب من ضرب زوج في زوج أيضا أو الاول كالاثنى عشر والثاني كالستة والمراد بالفرد غير الواحد اذ لو اعتبر لا يقتضى أن كل شفع زوج فرد وليس كذلك وعلى هذا فلا ثنان ليست من زوج الفرد كما انها ليست من زوج الزوج وحينئذ فالكبرى وهي قولنا وكل زوج فهو اما الخ مانعة جمع تجوز الخ لولا مكان الارتفاع في الاثنى (قوله بما لو قسم قسمة واحدة) أى على نمط واحد وطريقة واحدة وليس المراد قسم قسمة واحدة وحينئذ فهذا التفسير صادق بالاثنى عشر

و بقي زوج الزوج والفرد وهو ما انقسم أكثر من مرة وانتهى تنصيفه الى عدد فرد ليس بواحد كائني عشر
 اذ كل من نصفيهما ستة وهي زوج وكل من نصفي الستة ثلاثة وهي فرد فهذا مركب من القسمين قبلة لانه
 من حيث انه انقسم (٧٦) نصفين كل نصف منهما زوج أشبه زوج الزوج

ومن حيث انه
 وصل به التقسيم
 الى عدد فرد غير
 الواحد أشبه زوج
 الفرد (أو من
 حمالة ومتصلة)
 سواء كانت الحمالة
 صغرى والمتصلة
 كبرى أم بالعكس
 وهو المطبوع منهما
 (كقولنا كلما كان
 هذا انسانا فهو
 حيوان وكل
 حيوان جسم
 ينتج كلما كان هذا
 انسانا فهو جسم
 واما من حمالة
 ومنفصلة) سواء
 كانت الحمالة
 صغرى والمنفصلة
 كبرى أم بالعكس
 (كقولنا كل عدد
 اما زوج أو فرد
 وكل زوج فهو

لأنها اذا قسمت على غلط واحد انتهت الى ما ذكرنا انقسامها الى ستة وستة
 وانقسام كل منهما الى ثلاثة وثلاثة فقد انتهت القسمة على غلط واحد وهو
 التنصيف الى فرد غير الواحد وبما ذكرناه عرفت ان زوج الزوج والفرد داخل
 فيما ذكر ولم يبق خلافا لما تقتضيه عبارة الشارح (قوله و بقي زوج الزوج
 والفرد) عرفه بعضهم بأنه ما قام من ضرب زوج في زوج والخارج في فرد كالثاني
 عشر باعتبار ثلاثة وأربعة باعتبار اثنين وستة فانه بهذا الاعتبار ليس من زوج
 الزوج والفرد تامل (قوله سواء كانت الحمالة الخ) أي وسواء كانت الشركة مع
 الحمالة في تالي المتصلة أو مقدمة فالاقسام أربعة لكن المطبوع منها كما أشار اليه
 الشارح اجمالا أي الاتي على الطبع من كون الانتقال يكون من الا صغرى الى
 الاوسط ومن الاوسط الى الا كبر أن تكون الحمالة كبرى وان شركة في تالي
 المتصلة كمثل المصنف وشرط انتاج ذلك ايجاب المتصلة فالشروط المعتمدة في انتاج
 الحمالتين فيما تقدم معتبرة هنا بين التالى والحمالة (قوله فنتيجة هذا) أي المثال
 المذكور لا مطلق القياس الذي تعتمد فيه الحمالة بعدد أجزاء الانفصال لان
 نتيجته انما تكون حمالة اذا وجد اتحاد التاليف كما في المثال أما اذا اختلفت
 التاليفات في النتيجة كقولنا كل كلمة اما اسم أو فعل أو حرف وكل اسم كذا وكل
 فعل كذا وكل حرف كذا فالنتيجة فيه منفصلة وهي كل كلمة اما كذا أو كذا أو
 كذا وهذه المسئلة متشعبة طويلة الذيل فلذا اقتصر المصنف على ما ذكره تشبيها
 لذهن المبتدى ولم يتركها بالكلية ذكره الاستاذ الوالد في حاشيته (قوله مانعة خلو)
 أي وجمع لان الانقسام بمساويين لا يجمع الفرد (قوله مما لم يشارك) أي من
 الطرف الذي لم يشارك وهو المقدم في النتيجة الذي هو اما فرد فانه لم يوجد في الكبرى
 ويشارك بفتح الراء وكسرهما (قوله ومن نتيجة التاليف الخ) أي ومن نتيجة
 قياس و تألف مما يشارك وهو زوج ومن الحمالة التي هي كبرى القياس الذي ذكره
 المصنف ونظمه هكذا العدد زوج وكل زوج منقسم بمساويين ينتج العدد
 منقسم بمساويين فتؤخذ تلك النتيجة وتضم الى الفرد الذي لم يشارك وتركب

منقسم بمساويين ينتج كل عددا ما فرد أو منقسم بمساويين
 فنتيجة هذا منفصلة مانعة خلو مركبة مما لم يشارك ومن نتيجة التاليف الحاصل مما يشارك ومن الحمالة
 وقد تعدد فيه الحماليات بتعدد أجزاء الانفصال

كقولنا كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج كل ج ط
 فنتيجة هذا حملية ويسمى القياس المقسم (أو من متصلة ومنفصلة) سواء كانت المتصلة صغرى
 والمنفصلة كبرى أم بالعكس (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض أو
 أسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض أو أسود) (٧٧) واعلم أن الاشتراك الواقع

بين الشرطيتين اما
 في جزء تام وهو
 المقدم أو التالى
 بكامله واما في جزء
 غير تام من ذلك
 فالتام كقولنا كلما
 كان أب فيج د
 ودائما اما ج د
 أو ه ز ينتج
 دائما اما أب أو
 ه ز وغير التام
 كقولنا كلما كان
 أب فكل ج
 د ودائما اما كل
 د ه أو ز ينتج
 كلما كان أب فاما
 كل ج ه أو ز
 وتفصيل ذلك
 وبيان شروطه
 يطلب من المطولات
 وشرط الحملية

المنفصلة منها هكذا كل عددا ما فرد أو منقسم بمساو بين وهو نتيجة مانحن فيه
 فقوله ومن حملية عطف على ما يشارك تامل (قوله كقولنا كل ج الخ) أى كل
 حيوان اما انسان واما فرس واما حمار وكل انسان متحرك وكل فرس متحرك
 وكل حمار متحرك ينتج كل حيوان متحرك (قوله ويسمى القياس المقسم) أى
 لوجود التقسيم الى ما ذكر فيه (قوله بين الشرطيتين) أى أو بين الشرطية
 والحملية لان الجزء الغير التام لا يختص بالشرطيتين بل يكون فيهما وفي الشرطية
 والحملية (قوله فالتام كقولنا الخ) انما كانت الشركة في جزء تام لان التالى في
 الاولى هو عين المقدم فى الثانية كما ترى (قوله وغير التام كقولنا الخ) انما كانت
 الشركة في جزء غير تام لان محمول التالى فى الاولى هو موضوع المقدم فى الثانية ولم
 يشتر كافى تمام مقدم أو تال تامل (قوله وأما القياس الاستثنائى) أى المشتمل
 على أداة الاستثناء وهى لكن ولم أقسم القياس أولا الى اقترانى واستثنائى وقسم
 الاقترانى الى حملى وشرطى أخذ يقسم الاستثنائى أيضا وجملة أقسامه ستة عشر لان
 الشرطية التى فيه اما متصلة أو منفصلة حقيقية أو مانعة جمع فقط أو مانعة خالوة فقط
 وعلى كل اما أن يستثنى عين المقدم أو نقيضه أو عين التالى أو نقيضه فهذه ستة عشر
 المنتج منها عشرة اثنان من أقسام المتصلة واثنان من أقسام مانعة الجمع واثنان من
 أقسام مانعة الخلو وأقسام الحقيقية لاربع والستة الباقية عقيمة وهى استثناء
 نقيض المقدم أو عين التالى فى المتصلة واستثناء نقيض كل فى مانعة الجمع وعين
 كل فى مانعة الخلو تامل (قوله وضع أحد جزأها) أى ذات وضع الخ وكذا
 يقال فيما بعده لان المقدمة ليست هى الوضع والرفع بل القول المتضمن لذلك (قوله
 الموضوعه فيه) أى المذكورة فى القياس الاستثنائى (قوله والالزام الخ) أى

(٦ - ايساغوجى) والمتصلة فيما ذكر لزوميهما (وأما القياس الاستثنائى)

فيتركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع أحد جزأها أى اثباته أو رفعه أى نفيه ليلزم
 وضع الجزء الآخر أو رفعه (فالشرطية الموضوعه فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين
 التالى) والالزام انفكاك الالزام عن اللزوم فيبطل اللزوم (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
 لكنه انسان فهو حيوان) فلا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم

اذلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم (واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم) واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا) فلا ينتج استثناء تقيض المقدم التالي اذلا يلزم من عدم الملزوم عدم اللازم وشرط انتاج المتصلة لزوميتها وايجاب الشرطية وكليتها أو كلية الاستثناء (وان كانت) أى الشرطية الموضوعية فى الاستثناء (منفصلة) حقيقية (فاستثناء عين أحد الجزأين) مقدما كان أو تاليا (ينتج تقيض التالي) أى الآخر لا متناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج أو فرد لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد أول لكنه فرد ينتج (٧٨) أنه ليس بزوج (واستثناء تقيض أحدهما ينتج عين

والا ينتج عين التالي بل أنتج تقيضه لزوم الخ (قوله اذلا يلزم من وجود اللازم الخ) أى لجواز كون اللازم أعم من الملزوم والعام يوجد بدون الخاص كالحیوان بالنسبة للانسان (قوله واللازم الخ) أى والا ينتج تقيض المقدم لزوم وجود الملزوم بدون لازمه وذلك يبطل اللزوم (قوله لزوميتها) أى وجود اللزوم بين طرفيها التحقق الانتاج المذكور (قوله وايجاب الشرطية) أى متصلة أو منفصلة وذلك لان السالبة عقيمة من حيث انه اذا لم يكن بين امرين اتصال أو انفصال كما هو مقتضى السلب لم يلزم من وجود أحدهما أو عدمه وجود الآخر أو عدمه وقوله و كليتها أى الشرطية أو كلية الاستثناء أى المقدمة المشتملة على أداة الاستثناء ليتحقق الانتاج وقال بعض مشايخنا المدار على كون وقت الاستثناء هو وقت اللزوم وان لم تسكن كلية (قوله لا متناع الجمع بينهما) أى سواء جازا الخلو أو لا وامتناع الجمع يقتضى أنه متى ثبت أحدهما لا يثبت الآخر (قوله لا متناع رفعهما) أى عدمهما المقتضى أنه متى انتفى أحدهما ثبت الآخر (قوله بخلاف لكنه الخ) أى فلا ينتج شيئا لماعلمت من أن عين كل منهما أعم من تقيض الاخرى وحينئذ فيحتمل كونه من أفراد التقيض وكونه من غيرها فلا يتحقق الانتاج تامل (قوله واستثناء التقيض لا ينتج) أى لا العين ولا التقيض لما علمت من ان عين كل منهما أخص من تقيض الاخرى تامل

التالى) أى الآخر لا متناع رفعهما كقولنا فى هذا المثال لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد أول لكنه ليس بفرد ينتج أنه زوج أما مانعة الخلو وهى المركبة من قضيتين كل منهما أعم من تقيض الاخرى فاستثناء تقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر لا متناع الخلو عنهما واستثناء العين لا ينتج

البرهان

لا احتمال اجتماعهما على الصدق

كقولنا هذا الشئ إما لا شجرة أو لا حجر لكنه شجرة فهو لا حجر أو لكنه حجر فهو لا شجرة أو لا شجرة ولا حجر أو مانعة الجمع وهى المركبة من قضيتين كل منهما أخص من تقيض الاخرى فاستثناء أحد الطرفين ينتج تقيض الآخر لا متناع اجتماعهما على الصدق واستثناء التقيض لا ينتج لا احتمال اجتماعهما على الكذب كقولنا هذا الشئ إما شجرة أو حجر لكنه شجرة فهو لا حجر أو لكنه حجر فهو لا شجرة بخلاف لكنه لا شجرة ولا حجر

* (البرهان) * (وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية) وقوله (لا نتاج يقينيات) ذكره تكميلا
 لاجزاء حد البرهان لانه علة غائية له واليقين اعتقاد أن الشئ كذا مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا مع مطابقته
 للواقع وامتناع تغيره والبرهان قسمان أحدهما على وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لنسبة الاكبر الى
 الاصغر في الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط (٧٩) وكل متعفن الاخلاط

* (البرهان) *

(قوله واليقين اعتقاد الخ) أى اليقين الماخوذ من قوله يقينية و يقينيات ولا يخفى
 أن تعريف اليقين بما ذكره يقتضى خلفائه يقتضى عدم جواز أخذه في التعريف
 لان حقيقة مجهولة حينئذ فيؤول الامر الى التعريف بالجهول هكذا قيل ورد بان
 اليقين معلوم لكل عاقل وان لم يحسن التعبير عن حقيقة وهو هذا القدر كاف (قوله
 متعفن الاخلاط) أى خارجة طبائعه عن الاستقامة لان الاخلاط ماخوذة
 من الخلط وهو اجتماع الجفاف والبرودة للسوداء كافي الارض أو الجفاف
 والحرارة للصفراء كافي النار أو الندوة والبرودة للبغمية أو الندوة والحرارة
 للدموية كافي الهواء (قوله أى العلة) فيه تسامح لان اللمية هي العلية أى كون
 الشئ علة لا نفس العلة (قوله أى ثبوته) يعنى تحققه في الواقع وقوله دون لميته
 أى علة تحقق النسبة (قوله أقسام ستة) وجه الحصر فيها أن الحاكم اما العقل
 بمجرد وهو الاوليات أو بواسطة ذهنية حاضرة فيه وهو القضايا التي قياساتها معها
 أو الحس وهو المشاهدات فان كان الحس ظاهرا كالبرص فهو الحسيات وان كان
 الحس باطنا فهو الوجدانيات وان كان الحاكم العقل بواسطة الحس فان كان حس
 السمع فهو المتواترات وان كان غيره فان احتاج العقل في الجزم الى تكرار المشاهدة
 مرة بعد أخرى فهو المجربات وان لم يحتج بل جزم من أول مرة فهو الحدسيات
 وشيأتى ذلك في كلامه مفصلا (قوله بمجرد تصور طرفيه) أى الموضوع
 والحمول أو المقدم والتالى والمراد تصورهما في الجملة وان كان في معرفة حقيقةتهما
 صعوبة كتصور حقيقة الواحد والاثنين فانه نظرى كسبي (قوله ومشاهدات)
 هي ما يحكم فيه العقل بواسطة الحس الخاص ولا تقوم بها الحججة الاعلى من شارك
 المستدل بها في الحس فلا يحتج على الا كنهه بمثل قولنا الشمس مضيئة لعدم جاسية
 البصر فيه وذهب بعضهم الى أن الحس لا يفيد اليقين لغلط الحس في أمور فانه قد

محموم فزيد محموم
 فتعفن الاخلاط
 علة لثبوت الحمى
 لزيد في الدهس
 والخارج وسمى
 لميلا فادته اللمية
 أى العلة اذ يجاب
 بها السؤال بلم كان
 كذا والثانى انى
 وهو ما كان الحد
 الوسط علة لذلك
 في الذهن لافى
 الخارج كقولنا
 زيد محموم وكل
 محموم متعفن
 الاخلاط فزيد
 متعفن الاخلاط
 فالحمى علة لثبوت
 تعفن الاخلاط
 لزيد في الذهن
 وليست علة له في
 الخارج بل الامر
 بالعكس اذ التعفن

علة للحمى كما مر وسمى انيالاقتضاره على انية الحكم أى ثبوته دون لميته من قولهم ان الامر كذا فهو منسوب
 لان الاول للحمى (واليقينيات أقسام) ستة (أوليات) وهي ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه (كقولنا
 الواحد نصف الاثنى والكل أعظم من الجزء) والسراد والبياض لا يجتمعان (ومشاهدات) وهي
 ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة بالحس فان كان الحس ظاهرا

فتسمى حسيات (كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة) وان كان باطنا فوجدانيات كقولنا ان لنا
 جوعا وغضبا (ومجربات) وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى
 (كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء وحسيات) وهي ما يحكم فيه العقل بحس مفيد للعلم (كقولنا نور
 القمر مستفاد من نور الشمس) (٨٠) اختلاف تشكالاته النورانية بحسب قر به من

الشمس وبعده
 عنها و فرق بينها
 وبين المجربات
 بانها واقعة بغير
 اختيار بخلاف
 المجربات والحس
 بسرعة الانتقال
 من المبادئ
 الى المطالب
 (ومتواترات)
 وهي ما يحكم فيه
 العقل بواسطة
 السماع من جمع
 يؤمن تواطؤهم
 على الكذب
 (كقولنا محمد صلى
 الله عليه وسلم ادعى
 النبوة وظهرت
 المعجزة على يده
 وقضايا قياساتها
 معها) وهي ما يحكم

يرى الاشجار على الماء منكوسة والقمر يسير معه فيحكم بذلك ولما كان عرضة
 للغلط لا يحصل معه اليقين ورد بان شرطه جزم العقل بالحكم عند ادراك الحس
 وما ذكر ليس كذلك لانه لم يجزم العقل فيه بالحكم (قوله فتسمى حسيات) عدل
 عن التعبير بحسوسات لانه انما يقال أحس زيد بكذا قال تعالى فلهما أحس
 عيسى منهم الكفر غير أن أكثر أهل اللغة توسعوا فعبروا بلفظ محسوس (قوله
 كقولنا الشمس الخ) المثال الاول للمدرك بالبصر والثاني للمدرك باللمس
 (قوله فوجدانيات) منسوبة للوجدان وهو الحس الباطني (قوله ومجربات)
 لا يخفى أن العلم الحاصل بها وبالحدس والتواتر لا يكون حجة على الغير لجواز أن
 لا يكون حاصله (قوله الى تكرار المشاهدة) أي المفيد لليقين بواسطة قياس
 خفي وهو الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من سبب وكما علم وجود السبب
 علم وجود المسبب قطعا (قوله تشكالاته) أي اتصافه بالشكال النورانية (قوله
 و فرق بينها وبين المجربات) أي بعد اشتراكهما في تكرار المشاهدة ومقارنة
 القياس الخفي و فرق بينهما أيضا بان السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم
 الماهية وفي الحدسيات معلوم الوجهين (قوله والحدس سرعة الانتقال الخ) أي
 بحيث تتمثل المطالب مع المبادئ دفعة في العبارة تسمع لان الانتقال فيه دفعي
 لا تدريجي فلا يصح وصفه بالسرعة الا على تجاوز (قوله ما يحكم فيه العقل بواسطة
 السماع الخ) أي قضايا يحكم فيها العقل بواسطة سماع من جمع يحصل الوثوق
 بصدقهم وانهم لا يجتمعون على الكذب قال السعدو يشترط الاستناد الى الحس
 حتى لا يعتبر التواتر الا فيما يستند الى المشاهدة والضابط في التواتر حصول اليقين
 بالحكم وزوال الاحتمال (قوله وقضايا قياساتها معها) هو من مقابلة الجمع بالجمع
 أي كل قضية معها قياساتها وتسمى النظريات والقضايا النظرية وذهب بعض

الحققيين

فيه العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين

كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الاقسام بمساويين (والوسط ما يقرن
 بقولنا لانه كقولنا بعد الاربعة زوج لانها منقسمة بمساويين وكل منقسم بمساويين زوج فهذا الوسط
 متصور في الذهن عند تصور الاربعة زوجا * ثم أخذ في بيان غير اليقينية فقال (والجدل هو قياس
 مؤلف من مقدمات

مشهورة أو مسامة) عند الناس أو عند الخصمين كقولنا العدل حسن والظلم قبيح ومرعاة الضعفاء محمودة وكشف العورة مذموم والغرض منه الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان (والخطابة هو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص (٨١) معتقد فيه) كما هو معروف

(أو) مقدمات
(مظنونة) كقولنا
فلان يطوف
بالليل وكل من
يطوف بالليل
سارق والغرض
منها ترغيب الناس
فيما ينفعهم - م - من
أموالهم وأشهرهم
ومعادهم كما تفعله
الخطباء والوعاظ
(والشعر قياس
مؤلف من مقدمات
تبسط منها النفس
أو تنقبض) كما
إذا قيل الخمر باقوتة
سبيالة انبسطت
النفس و رغبت
في شربها وإذا قيل
العسل مرة موهوة
انقبضت النفس
ونفرت عنه
والغرض منه
انفعال النفس
بالترغيب والترهيب

الحققيين الى انها ليست من الضرورات بل هي في الاصل كسبية لكن لما كان
برهانها ضروريا لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت ضرورة (قوله مشهورة
أو مسامة) المراد ان قضايا الجدل معتبرة من حيث كونها مشهورة أو مسامة
وان كانت في الواقع يقينية بل أولية فهو أعم من البرهان باعتبار الصورة (قوله
والغرض منه الزام الخصم الخ) أي لا اثبات الحق في نفسه فذلك اعتبر في مقدماته
كونها بحيث يسلمها الناس وهي المشهورات والمسلّمات ولو كانت في نفسها كاذبة
(قوله من شخص معتقد فيه) أي بسبب من الاسباب وقد تقبل من غير أن تنسب
الى أحد كالا مثال السائرة وقال الابدی من شخص معتقد فيه أي غير نبی لان
ما يتلقى من الانبياء عليهم الصلاة والسلام من قسم البرهان لان كلامهم مقطوع
بصدقه وهو واضح (قوله مرة موهوة) المرة بكسر الميم وتشديد الراء ما في المارة
من الصفراء والمرارة شيء لا صق بالكبد لكل ذي روح غير الابل والغنم وموهوة
أي مقيئة (قوله انفعال النفس بالترغيب والترهيب) وذلك لان النفس للتخييلات
أطوع منها للتصديق لانها أغرب ومن ذلك قول الشاعر

تقول هذا حجاج النحل تمدحه * وان ذمت فقل في الزناير
مدح وذم وذات الشيء واحدة * ان البيان يرى الظلماء كالنور
(وقول الآخر في غلام جميل أبوه أسود) *

ومفهم فلبس البياض أديمه * بردا وطرزه الجمال المعلم
عابوا أباه بسمرة فاجبتهم * ان الصباح أبوه ليل مظلم
(قوله ويزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزن الخ) أي كالمثلة المتقدمة
والقدماء كانوا لا يعتبرون في الشعر أي المراد هنا الوزن بل يقتصرون على التخييل
والمحدثون اعتبروه أيضا وقوله أو ينشد بصوت طيب أي فان ذلك يزيد النفس
انفعالا والسرف في ذلك كما قاله بعض الحققين أن الارواح سمعت خطابه تعالى
بالاستبر بكم وخطابه أذالا شيئا فإذ سمعت صوتا حسنا حنت الى ما عهدته
(قوله شبيهة بالحق الخ) عبارة غيره من المقدمات وهمية أو شبيهة بالاوليات مع

قال العلامة الرازي ويزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزن أو ينشد بصوت طيب
(والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية
كاذبة)

وهي بقسميها لا تفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة ولها أنواع بحسب مستعملها وما يستعملها فيه فمن أوهم بذلك العوام أنه حكيم مستنبط للبراهين يسمى سوفسطائيا ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل (٨٢) التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا مماريا

اسقاط أو بالمشهورة وكانها مبنية على كون الشبهة بالمشهورة داخلة في الوهمية بل ذكر بعضهم ان الوهمية شبيهة بالمشهورات معنى وحينئذ فنقول المغالطة قياس احدي مقدمتيه شبيهة بالاوليات أو بالمشهورات من جهة اللفظ أو المعنى فالوهمية قضية كاذبة يحكم بها الوهم في غير المحسوسات كقولنا وراء العالم فضاء لا يتناهى وانما قيدها بغير المحسوسات لان حكمه في المحسوسات حق يصدق به العقل (قوله وهي بقسميها) القسم الاول هو المؤلف من قضايا شبيهة بالحق أو بالمشهورة والقسم الثاني هو المؤلف من قضايا وهمية كاذبة (قوله يسمى سوفسطائيا) ماخوذ من سوف وهي الحكمة واسطا وهو التليس ومعناه الحكمة المموهة (قوله يسمى مشاغبا) أى مهيج للشر مما يارى أى متصفا بالراء وهو الباطل والمستعمل للمغالطة ان لم يعرف ذلك فهو مغالط لنفسه وفي كلام السعدان المغالطة والسفسطة والمشاغبة متعددة بالذات مختلفة بالاعتبار فقول الشارح ولها أنواع الخ أى أنواع اعتبارية (قوله أو يظهر له عيبا) كأن يذكر له شيئا من عيوبه أو يعرض بآبائه أو يقول له نحن في فن كذا نجهل لاله (قوله ويسمى هذا النوع المغالطة الخارجية) أى اسكونها بامر أجني خارج عن البحث المتكلم فيه سواء وقعت قبل البحث أو في أثناءه أو بعده (قوله أكثر استعمالا الخ) قال بعضهم لكن اذا أريد به قمع من قصد الاستخفاف بالناس فلا بأس كما وقع للقاضي الباقلاني حين أقبل للمناظرة مع ابن المعلم أحد رؤساء الرافضة فالتفت لاصحابه وقال قد جاءكم الشيطان فسمعه القاضي فلما جلس قال له ولا صحابه ألم ترأنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا وكما وقع للعلامة السكسكى حين حضر عند بعض المدرسين وتكلم معه فقال له المدرس يغيظه هذا الذى تقرأ فيه علم الاصول معرضا بانه لا يفرق بينه وبين غيره فقال له الاستاذ لم يشبهه على بالتوراة معرضا به لانه كان فى الاصل من اليهود (قوله من حيث الصورة) أى من حيث اللفظ (قوله كقولنا فى صورة فرس الخ) ان أريد بالفرس الصورة فى الصغرى وحقيقته

ومنما نوع يستعمله
الجهلة وهو أن
يغيب أحد الخصمين
الآخر بكلام
يشغل فكره
ويغضبه كان
يسبه أو يعيب
كلامه أو يظهر له
عيبا يعرفه فيه
أو يقطع كلامه أو
يعرب عليه بعبارة
غير مالوفة أو يخرج
به عن محل النزاع
ويسمى هذا النوع
المغالطة الخارجية
وهو مع أنه أقبح
أنواع المغالطة
اقصد فاعله اذا
خصمه وايهام
العوام أنه قهره
وأسكته أكثر
استعمالا فى زماننا
لعدم معرفة غالب

أهله بالقوانين ومحبتهم الغلبة وعدم اعترافهم بالحق والغلط امام من جهة
الصورة كقولنا فى صورة فرس منقوشة على جدار أو غيره هذه فرس وكل فرس صهال ينتج هذه الصورة
صهالة وسبب الغلط فيه اشتباه الفرس المجازى الذى هو محمول الصغرى بالحقيقى الذى هو موضوع
الكبرى وامام من جهة المعنى كقولنا كل انسان وفرس انسان وكل انسان وفرس ينتج بعض الانسان

فرس وسبب الغلط فيه أن موضوع المقدمتين غير موجودا ذليس لنا موجود يصدق عليه أنه انسان
وفرس وكقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحالك (٨٣) ينتج كل انسان ضحالك

وسبب الغلط فيه ما فيه من المصادرة على المطلوب لما مر في تعريف القياس أن النتيجة يجب أن تكون قولاً آخر وهي هنا ليست كذلك بل هي عين إحدى المقدمتين لمرادفة الانسان للبشر ومن غير اليقينيات الاستقرار الناقص وهو حكم على كلى لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكاه الاسفل عند المضغ استقرار عند المضغ استقرار بما شهدنا ويجوز في بعض الافراد ما يخالف ذلك كالتمساح لما قيل انه يحرك فكاه الاعلى والتمثيل وهو اثبات حكم واحد في جزئى اثبوتيه في جزئى آخر لى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياساً (والعمدة) أى ما يعتمد عليه من هذه القياسات

في الكبرى لم يتكرر الحد الوسط وصدق وان أريد حقيقة فهما كذبت الصغرى وجاء كذب النتيجة منها وان اتحد الوسط وان أريدت الصورة فهما كذبت الكبرى وجاء كذب النتيجة منها وان اتحد الوسط أيضاً وان أريد عكس الاول كذبتا وجاء كذب النتيجة من ذلك ومن عدم تكرار الوسط ومثل ذلك قولنا الواجب لذاته اما ممكن الوجود أو غير ممكن وكل ما هو ممكن الوجود فهو ممكن العدم وكل ما هو غير ممكن الوجود فهو ممكن يتنوع الواجب اما ممكن العدم أو ممكن يتنوع والغلط في ذلك عارض من جهة اللفظ لانه ان أريد بالامكان الامكان العام فالواجب لذاته ممكن الوجود بهذا المعنى ولا يلزم منه أن يكون محتتماً (قوله من المصادرة على المطلوب) أى بسبب جعل الاوسط والا صغريين الا كبر بتبديل اللفظ بمرادفه قال بعض مشايخنا وهذا اذا لم يرد أن الانسان يسمى بشراً والا حصل التغاير باعتبار ملاحظة مفهوم التسمية اذا التسمية بالبشر مغايرة لمذلول الانسان وكذا اذا لوحظت التسمية أيضاً في الانسان بان أريد كل ما يسمى انساناً يسمى بشراً فالمغايرة أيضاً حاصلة اذا التسمية بالبشر غير التسمية بالانسان وحينئذ فالقياس صحيح والنتيجة صحيحة وهي كل انسان ضحالك وذلك مغاير للكبرى لاختلاف عنوان الموضوع ويمكن الجواب عن الشارح بان التسمية أمر لغوي لا يعتبر في القياس بل يعرف بنقله عن الواضع (قوله الاستقرار الناقص) أما التام فانه من اليقينيات وصورة قياس الاستقرار الناقص كل حيوان اما انسان أو فرس أو حمار وكل انسان وفرس وحمار يحرك فكاه الاسفل عند المضغ ينتج كل حيوان يحرك فكاه الاسفل عند المضغ وهي كاذبة كذب الصغرى لان الحيوان لا ينحصر فيما ذكر فر بما يكون من أفراد الحيوان الخارجة عن هذه الاقسام ما لا يحرك فكاه الاسفل عند المضغ كالتمساح فانهم ذكروا أنه انما يحرك فكاه الاعلى عند ذلك (قوله حكم على كلى) فيه مسامحة لان هذا الحكم مطلوب من الاستقرار لا نفسه فكانهم أرادوا ان اثبات المطلوب بالاستقراء هو ما ذكر وحقيقته تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات (قوله في أكثر الجزئيات) أى فقط وبذلك يخرج الاستقرار التام فانه يقينى كما مر (قوله اثبات حكم الخ) فيه مسامحة أيضاً

واحد في جزئى اثبوتيه في جزئى آخر لى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياساً (والعمدة) أى ما يعتمد عليه من هذه القياسات

لان حقيقة كذا كروا تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه
الحكم الثابت في المشبه به الممثل بذلك (قوله هو البرهان) أي المتقدم تعريفه
المنقسم الى الاقسام السالفة * وهذا آخر ما أردنا إيراده وفيه كفاية

للطالب والحمد لله أولا وآخرا * (قال مؤلفه) * تم صبيحة

يوم الجمعة رابع عشر شعبان سنة ١١٧١ على يد

مؤلفه الفقير يوسف الحفناوي

الشافعي وصلى الله على

سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم

الحمد لله الذي أفاض على الكائنات بحار احسانه وشملهم بسوابغ مننه وامتنانه
والصلوة والسلام على سيدنا محمد الآتي بلطائف البينات وقواطع الاخصام
بما جاء به من سواطع المعجزات وعلى آله ذوى الهداية وأصحابه أصحاب
الكمال في كل غاية * (أما بعد) * فقد تم بحمد الله تعالى طبع حاشية الفاضل للعلامة
والحق القمامة من عز له في الفضل مساوى الشيخ يوسف الحفناوي رحمه
الله وأثابه رضاه على شرح شيخ الاسلام ومرجع فضلاء الانام الشيخ
زكريا الانصارى لمتن ايساغوجي في المنطق وهو كتاب وان قل حجمه
فقد كثرت علمه وسطعت شمس تحقيقاته وارتاحت نفوس
الفضلاء بمجواهر استنتاجاته وذلك بالمطبعة العامرة

المليجية في شهر ربيع الآخر من سنة

١٣٣٦ هجرية على صاحبها

أفضل الصلوة

وأزكى التحية

آمين

(هو البرهان)

تركبه من المقدمات

اليقينية ولكونه

كافيا في اكتساب

العلوم التصديقية

(في نسخة ما نصه)

قال رحمه الله تعالى

تم الشرح المبارك

بحمد الله وعونه

في خامس عشر

رمضان سنة خمس

وثمانين وثمانمائة

وصلى الله على

سيدنا محمد وآله

وصحبه وسلم



Bibliotheca Alexandrina



0380097